

Distr.: General
13 June 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون
البند ٢٠ من جدول الأعمال
التنمية المستدامة

رسالة مؤرخة ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٣ موجهة من الأمين العام إلى رئيس
الجمعية لعامة

لعلكم تذكرون أنني قمت في تموز/يوليه ٢٠١٢ بتعيين فريق رفيع المستوى من الشخصيات البارزة ليعنى بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وذلك امتثالاً للتكليف الصادر للأمين العام عن مؤتمر قمة الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٠ بتقديم توصيات بخصوص الخطوات الإضافية التي يمكن اتخاذها للدفع قدماً بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وكان الفريق يتألف من ٢٧ عضواً، وتشارك في رئاسته كل من الرئيس الإندونيسي يودهويونو، والرئيسة الليبيرية جونسون - سيرليف، ورئيسي وزراء الكاميرون والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

وقد أبحر الفريق عمله وقدم تقريره في ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٣. وأتشفرف بأن أحيل طيه تقرير الفريق (انظر المرفق). وإنني أعتزم كذلك إتاحة التقرير لعموم الجمهور على صفحة الأمين العام بالموقع الشبكي للأمم المتحدة (un.org/sg/management/pdf/HLP_P2015_Report.pdf).

وأرجو إطلاع أعضاء الجمعية العامة على التقرير للعلم.

(توقيع) بان كي - مون



الرجاء إعادة استعمال الورق

080713 080713 13-36315 (A)



المرفق

تقرير فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد
عام ٢٠١٥

شراكة عالمية جديدة:
إجتثاث الفقر و تحويل الإقتصاديات من خلال
التنمية المستدامة

تقرير فريق الشخصيات البارزة حول جدول أعمال التنمية لما بعد
عام 2015

شراكة عالمية جديدة
لجنتا الفقر و تحول الاقتصادات، من خلال التنمية المستدامة

حقوق الطبع محفوظة © الأمم المتحدة 2013
جميع الحقوق محفوظة
ينبغي أن تروجه جميع الاستفسارات المتعلقة بالحقوق والترخيصات، ومن بينها الحقوق ومن بينها حقوق الحصول على معونات، إلى:

United Nations Publications, 300 E 42nd Street, New York, NY 10017

البريد الإلكتروني: publications@un.org

المواقع الإلكترونية: un.org/publications

إخلاء مسؤولية: قد لا يكون كل أعضاء الفريق متفقين تماماً على كل النقاط والتفاصيل المذكورة في التقرير، ولكنهم جميعاً يقرّون.

إنتاج  bocoup

خطاب من الرؤساء المشاركين في فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بجدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015 إلى الأمين العام

30 مايو 2013

السيد/ الأمين العام

لقد أوكلت أينا في يوليو 2012 مهمة رئاسة فريق والمكون من سبعة وعشرين شخصًا وذلك لرفع توصياته إليك بشأن جدول أعمال التنمية لما بعد العام 2015. نأمل أن تجد تقرير النتائج وامنحًا وعمليًا، علمًا بأننا قد بذلنا أقصى الجهود في كافة المناطق والقطاعات واستمعنا إلى كافة الأصوات وتعرفنا على أولويات الناس الذين يعانون من الفقر بأنفسهم. لذا وجبت الإشارة في هذا الصدد إلى مدى امتناننا للدعم القيم الذي تلقيناه من أمانة الفريق بقيادة الدكتور هومي خراس، فضلًا عن الاستشارات الإقليمية والوطنية والموضوعية التي تنظمها الأمم المتحدة والدول الأعضاء.

وقد عمل فريقنا في ظل أجواء تعاونية إيجابية، ويمكننا من تعلم الكثير من بعضنا البعض من خلال نقاشاتنا العملية. وها نحن نرفع إليك بتوصياتنا شاعرين بالتفاؤل من إمكانية حصول تحول داخل هذا الجيل يؤدي إلى القضاء على الفقر من خلال التنمية المستدامة ونود الإشارة إلى أننا نسلط الضوء على خمسة تحولات تنطبق على البلدان المتقدمة والتنمية على حد سواء، بما في ذلك شراكة عالمية جديدة تشكل قاعدة أسس يبنى عليها جدول أعمال عالمي موحد لما بعد العام 2015 لتحقيق هذه الرؤية في سبيل الإنسانية.

ويهدف تقريرنا إلى إعطاء مثال حول كيفية تحديد الأهداف الجديدة والغايات القابلة للقياس في أعقاب هذه التحولات، ولعل هذه القائمة توضيحية أكثر منها نظيرية. ففي حين تبينت وجهات النظر داخل الفريق حول التعبير عن الأهداف أو الغايات التوضيحية المحددة، كان ثمة اتفاق بين أفراد الفريق على أن التقرير سيختار ناقصًا إذا لم يتبدل جهاتًا جماعيًا لتبيان الطريقة الأمثل لوضع جدول أعمال بسيطة وواضحة مبنية على غايات التنمية للتكفية وفعالية ريو+20. نأمل أن يبحث هذا التقرير على الحوار لتحديد الأولويات الضرورية إذا وافق المجتمع الدولي على إطار تنموي جديد قبل انتهاء فترة الأهداف الإنمائية للتنمية.

المخلصون،

Devi Capra

نيفيد كاهيرون

Mr. John S. S. S.

إلين جونسون سيرليف

Dr. S. S. S.

الدكتور سوسيلو بالاماتنج يودويونو

شكر وتقدير

بود أعضاء فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بحلول أعمال التنمية لما بعد عام 2015 التعبير عن امتنانهم العميق للحكومات والمنظمات والمؤسسات وهيئات الأمم المتحدة والأفراد الذين أقاموا وجهات نظرهم وأفكارهم ودعمهم خلال مدة عمل الفريق.

كما بود الفريق التعبير عن خالص امتنانه للمساهمات المالية والمعنوية التي تلقاها من حكومات كولومبيا والدانمرق، والمانيا وأندونيسيا واليابان وليبيريا والمكسيك وهولندا والسويد والسنتكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية ومؤسسة فورد وإفكس ومؤسسة هيويت.

وما كان الفريق ليتجزأ أصالة لولا العملية الاستشارية الواسعة التي أجرتها الأمم المتحدة حسب توجيهات الأمن العام في التخصصات، وتذكر منها المشاورات الوطنية والعامة الموضوعية التي أشرفت عليها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والاستشارات الإقليمية التي أشرفت عليها المفوضيات الإقليمية والاستشارات التي تمت مع شركات من كافة أنحاء العالم بتوجيه من الاتفاق العلمي للأمم المتحدة وأراء المجتمع العلمي والأكاديمي على النحو الوارد في شبكة حول التنمية المستدامة. إننا نشكرون لكافة وجهات النظر التي تم تلقيها من الفريق من خلال هذه الاستشارات الواسعة.

إذا ویرغب الفريق في تقييم الشكر للأفراد التابعين لأكثر من 5000 منظمة مجتمع مدني و 250 رئيس تنفيذي من مؤسسات كبرى شاركت الفريق بآرائها وأفكارها خلال سلسلة الاستشارات سواء عبر القاعات شخصية أو إلكترونياً.

كما أننا ممتنون لكل من زود الفريق بموجز للبيانات أو أبحاث أو معلومات، مع الإشارة إلى أنه بالإمكان الاطلاع على قائمة هؤلاء على الموقع www.post2015hip.org.

ويبدي الفريق خالص التقدير لطفاني وإصرار أمانة الفريق (المذكورة في الملحق 7) برئاسة الدكتور هومي خراي والمؤسسات التي سمحت لأعضاء الأمانة بدعم الفريق، مع الإشارة إلى أن أعضاء الأمانة يعبرون عن تقديرهم لمستشاريهم ودعمهم وتقائهم خلال مرحلة إعداد التقرير.

إننا نشكركم ونقدر لكم إسهاماتكم ودعمكم لنا.

الموجز التنفيذي

“تتمثل رؤيتنا ومسؤوليتنا في القضاء على الفقر المدقع بجميع أشكاله في سياق التنمية المستدامة و في سعيها نحو بناء أسس الرخاء الدائم للجميع.”¹

اجتمع الفريق على روح من التفاؤل والاحترام العميق للأهداف الإنمائية للألفية. فقد شهدت الأعوام الثلاثة عشر المنقضية من الألفية أسرع انخفاض للفقر في تاريخ البشرية: فقد انخفض عدد من يعيشون تحت خط الفقر الدولي (1.25 دولار في اليوم) بنحو نصف مليار شخص. حيث انخفضت معدلات وفيات الأطفال بنسبة تزيد على 30%، مع الحفاظ على حياة نحو ثلاثة ملايين طفل كل سنة مقارنة بعام 2000. كما تراجعت الوفيات الناجمة عن الملاريا بمقدار الربع. وقد كان الدافع لهذا التقدم غير المسبوق حزمة من النمو الاقتصادي والسياسات التحسينية، والالتزام العالمي بالأهداف الإنمائية للألفية، والتي أطلقت صرخة إلهام للعالم بأسره.

ونظرًا لهذا النجاح الباهر، فإنه سيكون من الخطأ تمزيق الأهداف الإنمائية للألفية ببساطة والبدء من نقطة الصفر. فوفق ما اتفق عليه قادة العالم في “ريو” في عام 2012، يجب أن تركز الغايات والأهداف الجديدة على احترام جميع حقوق الإنسان، وإنجاز المهمة التي بدأتها الأهداف الإنمائية للألفية، والتي يعد الهدف الأساسي فيها هو القضاء على الفقر المدقع من على وجه الأرض بحلول عام 2030. هذا ما وعد به القادة مرارًا وتكرارًا على مر التاريخ. واليوم، يمكن تحقيق ذلك على أرض الواقع.

لذا ينبغي على جدول أعمال التنمية الجديدة المصني قدمًا في حمل روح “إعلان الألفية” إلى جانب أفضل الأهداف الإنمائية للألفية، مع التركيز عمليًا على قضايا مثل الفقر والجوع والمياه والصرف الصحي والتعليم والرعاية الصحية. ولكي تتحقق رؤيتنا في تعزيز التنمية المستدامة، يجب أن نذهب لأبعد من الأهداف الإنمائية للألفية، حيث أنها لم تركز بما فيه الكفاية على الوصول إلى أشد الناس فقرًا واستبعادًا. فقد ظلت الأهداف الإنمائية للألفية صامته تجاه الآثار المدمرة للصراع والعنف على التنمية، فلم تشمل على أهمية تطوير المؤسسات التي تضمن سيادة القانون أو حرية التعبير أو حكومة منفتحة وخاضعة للمساءلة ولا الحاجة إلى النمو الشامل لتوفير فرص عمل. والأكثر خطورة، أن الأهداف الإنمائية للألفية عجزت عن إدماج الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة على النحو المتصور في إعلان الألفية. وكانت النتيجة أنه لم يتم الجمع بين البيئة والتنمية على نحو سليم. فكان الناس يعملون بجد - ولكن في كثير من الأحيان كل على حدة - على المشاكل المترابطة.

لذلك سأل الفريق بعض الأسئلة البسيطة: بدءًا من الأهداف الإنمائية للألفية الحالية، أي الأشياء يجب الإبقاء عليها؟ وما الذي يجب تحديده؟ وما الذي يمكن إضافته؟ وفي محاولة للإجابة على هذه الأسئلة، استمعنا إلى وجهات نظر النساء والشباب والبرلمانيين والمنظمات الشعبية والخبراء ورجال الأعمال والحكومات. والأهم من ذلك، استمعنا مباشرة إلى أصوات مئات الآلاف من الناس من جميع أنحاء العالم، في الاجتماعات وجهًا لوجه ومن خلال الدراسات الاستقصائية والمقابلات المجتمعية، وكذلك الاقتراح عبر الهاتف المحمول والإنترنت.

أخذنا بعين الاعتبار التغييرات الهائلة في العالم منذ عام 2000 والتغيرات التي من المرجح أن تتكشف بحلول عام 2030. حيث زاد عدد سكان العالم مليار شخص اليوم، مع العدد البالغ سبعة مليارات، ومليار آخر متوقع بحلول عام 2030. فأكثر من نصف سكان العالم يعيشون الآن في المدن. والاستثمار الخاص في البلدان النامية الآن قزم تدفق المساعدات. كما ارتفع عدد اشتراكات الهاتف المحمول من أقل من مليار إلى أكثر من ستة مليارات. وبفضل الإنترنت، أصبح طلب الأعمال أو المعلومات في الجانب الآخر من العالم أمرًا روتينيًا بالنسبة للكثيرين. ومع ذلك ما يزال هناك نوع من عدم المساواة وعدم إتاحة الفرص للجميع، فاستهلاك 1.2 مليار من أفقر سكان العالم يمثل 1 في المائة فقط من إجمالي الاستهلاك العالمي، بينما يمثل استهلاك المليار شخص الأكثر ثراءً 72 في المائة.

كما أن هناك تهديدات جديدة، حيث زادت الأدلة العلمية التي تثبت التهديد المباشر الناتج عن تغير المناخ. فأصبحت الضغوط الناجمة عن أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدام واضحة في مجالات مثل إزالة الغابات وندرة المياه والنفايات الغذائية وانبعاثات الكربون المرتفعة. كما ارتفعت الخسائر الناجمة عن الظواهر المناخية الشديدة - بما في ذلك الجفاف والفيضانات والعواصف - بمعدلات تتدرج بالخطر. سيعاني الفقراء أكثر من غيرهم من تغير المناخ، علمًا أن التمن الذي ستكلفه الخطوات الهادفة إلى إيجاد الحلول سيكون أدنى من كلفة معالجة العواقب لاحقًا.

للاستدامة، ولكن لم تتمكن أي دولة من تحقيق ذلك بعد. يجب علينا أن نعمل الآن على وقف وتيرة تغير المناخ والتدهور البيئي المقلقة، والتي تشكل تهديداً غير مسبوق للبشرية. كما يجب علينا جلب المزيد من الإدماج الاجتماعي. إنه تحدٍ عالمي لكل بلد ولكل فرد على وجه الأرض. وسوف يتطلب ذلك تغييراً هيكلياً مع توفير حلول جديدة، ولكنه سيوفر فرصاً جديدة. وللدول المتقدمة دور خاص في تعزيز التكنولوجيا الحديثة والحد من الاستهلاك غير المستدام. حيث أن الكثير من كبرى الشركات في العالم تقود بالفعل هذا التحول إلى الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. إن بإمكاننا القضاء على الفقر بلا رجعة وتلبية تطلعات ثمانية مليارات نسمة في عام 2030، فقط من خلال الجمع بين العمل الاجتماعي والاقتصادي والبيئي.

3 - تحويل الاقتصادات نحو الوظائف والنمو الشامل. نحن ندعو لفكرة نوعية إلى الأمم في الفرص الاقتصادية والتحول الاقتصادي العميق للقضاء على الفقر المدقع وتحسين سبل العيش. ويخبرنا هذا حدوث تحول سريع إلى أنماط مستدامة من الاستهلاك والإنتاج، أي تسخير الابتكار والتكنولوجيا وإمكانيات قطاع الأعمال الخاص لخلق المزيد من القيمة ودفع عجلة النمو الشامل والمستدام. ويمكن للاقتصادات المتنوعة مدعومة بتكافؤ الفرص للجميع إطلاق العنان للديناميكية التي تخلق فرص العمل وسبل العيش خصوصاً للشباب والنساء. هذا هو التحدي الذي يواجه كل بلد على وجه الأرض: ضمان فرص عمل جيدة أثناء الانتقال إلى أنماط مستدامة من العمل والحياة، والتي ستكون ضرورية في عالم الموارد الطبيعية المحدودة. يجب علينا أن نضمن لكل فرد ما يحتاجه للنمو والازدهار، بما في ذلك الحصول على التعليم الجيد والمهارات والرعاية الصحية، والمياه النظيفة والكهرباء والنقل. كما ينبغي أن نجعل الاستثمار والتجارة أمراً ميسوراً للناس، مستفيدين من التوسع العمراني السريع: فالمدن هي محركات الإبداع والتجارة حول العالم. ومع الإدارة الجيدة، يمكن لهذه البلدان توفير فرص العمل والأمل والنمو أثناء سعيها نحو بناء الاستدامة.

4 - إحلال السلام وبناء مؤسسات فاعلة ومنتجة وخاضعة للمساءلة من قبل الجميع. إن التحرر من الخوف والصراع والعنف هو أهم استحقاق للإنسان، وهو الركيزة الأساسية لبناء مجتمعات سلمية ومزدهرة. وفي الوقت ذاته يتوقع الناس حول العالم من حكوماتهم أن تكون على قدر من الأمانة والمسؤولية، وأن تستجيب لمطالبهم. إننا ندعو إلى تحول جوهري - للاعتراف بالسلام والحكم الرشيد عنصرًا أساسيًا للرفاهية - وليس خيارًا إضافيًا. إنه جدول أعمال عالمي بالنسبة للبلدان المتقدمة والنامية على حد سواء. يجب على المؤسسات الشرعية والمستجيبة تشجيع سيادة القانون وحقوق الملكية وحرية التعبير والإعلام وتبني سياسية مفتوحة وتحقيق العدالة وتشكيل حكومة خاضعة للمساءلة. إننا بحاجة إلى ثورة للشفافية حتى يتسنى للمواطن أن يرى بالضبط أين يتم إنفاق الضرائب والمساعدات وعائدات الصناعات الاستخراجية وكيف يتم إنفاقها. وتمثل هذه النقاط الغايات كما تمثل الوسائل.

5 - صياغة شراكة عالمية جديدة. يجب أن يكون جدول أعمال ما بعد عام 2015 مدعومة بروح جديدة من التضامن والتعاون والمساءلة المتبادلة. وينبغي أن تبني الشراكة الجديدة على فهم مشترك لإنسانيتنا المشتركة، وعلى أساس من الاحترام المتبادل والمنفعة المتبادلة في

قطع المشاركين شوطاً في التفكير في هذه الاتجاهات والقضايا ومناقشتها معاً.

في اجتماعنا الأول في نيويورك عهد إلينا الأمين العام بالوصول إلى رؤية واضحة وعملية للتنمية لما بعد عام 2015.

وفي لندن ناقشنا فقر الأسرة: الواقع اليومي للحياة على هامش البقاء على قيد الحياة. وأخذنا بعين الاعتبار العديد من أبعاد الفقر، بما في ذلك المطالبة بمزيد من العدالة وتحسين المساءلة ووضع حد للحلف ضد المرأة. كما سمعنا قصصاً ملهمة عن كيفية إيجاد الأفراد والمجتمعات طريقها نحو الازدهار.

في مونروفياء، تحدثنا عن التحول الاقتصادي والليبتات الأساسية اللازمة للنمو والتي من شأنها توفير الإدماج الاجتماعي واحترام البيئة: كيفية تسخير براعة وديناميكية الأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة. وشاهدنا بأنفسنا التقدم الاستثنائي الذي يمكن تحقيقه عندما يكون لدى بلد دمرته الصراعات القدرة على بناء الأمن والسلام.

في بالي، اتفقتنا على عناصر شراكة عالمية جديدة لجدول أعمال يرتكز على الشعوب ومراعاة كوكب الأرض، وذلك استناداً إلى مبدأ إنسانيتنا المشتركة. كما اتفقتنا على دفع الدول الغنية للوفاء بجانبها من الصفة - من خلال تقدير التزامها بتقديم المساعدات، وغير إصلاح سياسات التجارة والضرائب والشفافية لتشجيع الاستثمار الخاص، وعادة ما يكون ذلك من مصادر جديدة. واتفقتنا أيضاً على أن البلدان النامية قد فعلت الكثير لتمويل تنميتها، وسوف تكون قادرة على بذل المزيد من الجهد مع ارتفاع الدخل. وقيل كل شيء، فقد اتفقتنا على أن الرؤية الجديدة يجب أن تكون عالمية: تقدم الأمل - ولكن أيضاً تستلزم تحمل مسؤوليات - لكل شخص في العالم.

تركبتنا هذه الاجتماعات والمشاورات مفعمين بالحيوية وملهمين ومقتنعين بالحاجة إلى نموذج جديد. إننا نرى أن بقاء الأمور على حالها ليست خياراً. وقد خالصنا إلى أن جدول أعمال ما بعد عام 2015 هو جدول أعمال عالمي، وأنه يجب أن يقوم بدفع خمس نقلات تحويلية كبرى، لأن هذا هو الإجراء الذكي السليم الذي ينبغي القيام به:

1 - عدم تجاهل أحد. يجب أن نفي بالوعد الأصلي للأهداف الإنمائية للألفية وأن ننجز المهمة الآن. وبعد عام 2015، سيكون علينا أن ننقل من مجرد الحد من الفقر المدقع بجميع أشكاله إلى القضاء عليه نهائياً. ويجب أن نضمن عدم حرمان أي شخص من أبسط الفرص الاقتصادية وحقوق الإنسان على أساس العرق أو الجنس أو الجغرافيا أو العجز، أو غير ذلك من الأسباب. ينبغي أن نضع أهدافاً تركز على الوصول إلى الفئات المستبعدة، على سبيل المثال عن طريق التأكيد من تتبع التقدم على جميع مستويات الدخل. إن بإمكاننا أن نكون أول جيل في تاريخ البشرية يقضي على الجوع ويضمن تحقيق المعيار الأساسي للرفاهية لكل مواطن. لا مكان للأعداء. إنه جدول أعمال عالمي يجب أن يتقبل فيها كل فرد قدره المناسب من المسؤولية.

2 - تسليط الضوء على التنمية المستدامة. لمدة عشرين عاماً شجع المجتمع الدولي على تكامل الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية

إن الأهداف المقترحة أهداف تطمح إليها البشرية. وهي أن تكون ملزمة قانونًا، ولكن يمكن مراقبتها عن كثب. ويمكن تفصيل المؤشرات التي تتبعها لضمان تمويلها للجميع. ونحن نوصي بأن تكون الأهداف الجديدة مصحوبة بنظام رصد مستقل وصارم، مع وجود فرص منتظمة لمناقشة النتائج على مستوى سياسي عالٍ. كما ندعو إلى ثورة بيانات من أجل التنمية المستدامة، مع مبادرة دولية جديدة لتحسين نوعية الإحصاءات والمعلومات المتاحة للمواطنين. يجب علينا أن نستفيد بكل نشاط من أنشطة التكنولوجيا الحديثة، ومن المصادر المتوفرة بشكل كبير إلى جانب الاتصالات المتطورة في تزويد الأشخاص بالمعلومات حول التقدم الذي تم إحرازه في طريق تحقيق الأهداف.

يؤمن الفريق أن هذه التحولات الخمسة الأساسية – إجمالاً – يمكنها إزالة الحواجز التي تدفع الناس إلى الوراثة، ووضع حد لعدم تكافؤ الفرص الذي يفسد حياة الكثيرين على كوكبنا. كما يمكنها – على المدى البعيد – تحقيق التكامل بين برامج عمل الفقر والبيئة بطريقة متماسكة وفاعلة ومستدامة. وقيل كل شيء، فنحن نأمل أن يكون بإمكانها أن تكون مصدر إلهام لجيل جديد يؤمن بأنه يمكن الوصول لعالم أفضل، وأن تدفعه للعمل وفقًا لذلك.

عالم صغير. كما ينبغي أن تشمل هذه الشراكة المزيد من اللاعبين بحيث تضم الفقراء وأصحاب الإعاقات والنساء والمجتمع المدني والمجتمعات الأصلية والمحلية والجماعات المهمشة تقليديًا، والمؤسسات متعددة الأطراف والحكومات المحلية والوطنية ومجتمع الأعمال، والأوساط الأكاديمية والمؤسسات الخيرية الخاصة. ويجب أن تكون الأولويات التي تم تحديدها في جدول أعمال ما بعد عام 2015 مدعومة بشراكات ديناميكية بين هذه الجهات جميعًا. وعلاوة على ذلك، فقد حان الوقت للمجتمع الدولي لاستخدام آليات جديدة للعمل، وذلك بغرض تجاوز خطة المساعدات ووضع حلول لمشكلاته: إنجاز خفض سريع في معدلات الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة وغسل الأموال والتهرب من الضرائب والملكية الخفية للأصول. ويجب علينا مناصرة التجارة الحرة النزهاء ونقل التكنولوجيا والاستقرار المالي. وحيث أن هذه الشراكة قد بُنيت على مبادئ إنسانية مشتركة واحترام متبادل، فإنه يتعين أيضًا أن تتمتع بروح جديدة وشفافية كاملة. يجب أن تخضع كل الأطراف المشاركة للمساءلة.

من الرؤية إلى العمل. نحن نؤمن بأن هذه التغييرات الخمسة أمور أساسية، ولكن تأكيدها سوف يعتمد على كيفية ترجمتها إلى أولويات وإجراءات محددة. وقد أدركنا أن الرؤية ستكون ناقصة ما لم نقدم مجموعة من الأهداف والغايات التوضيحية لإظهار كيف يمكن التعبير عن هذه التغييرات التحويلية بعبارة دقيقة قابلة للقياس. وقد تم بيان هذا الإطار التوضيحي في الملحق الأول، مع شرح أكثر تفصيلاً في الملحق التالي. ونحن نأمل أن تساعد هذه الأمتلة على تركيز الاهتمام وتحفيز النقاش.

المحتوى:

10	الفصل الأول: الرؤية والإطار لجدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015
10	وضع مسار جديد
10	إنجازات ملحوظة منذ عام 2000
10	استشارة الشعوب، الوصول إلى منظور
11	رحلة الفريق
12	فرص وتحديات في عالم متغير
13	عالم واحد: جدول أعمال تنمية مستدامة و موحدة عالمياً
16	الفصل الثاني: من الرؤية إلى العمل- التحولات ذات الأولوية لجدول أعمال ما بعد عام 2015
16	خمس عمليات تحول
16	1 - عدم تجاهل أحد
17	2 - وضع التنمية المستدامة في بؤرة الاهتمام
17	3 - تحويل الاقتصادات نحو الوظائف والنمو الشامل
18	4 - تحقيق السلام وبناء مؤسسات عامة فعالة ومنتجة ومسؤولة
18	5 - إقامة شراكة عالمية جديدة
21	ضرورة الحصول على تمويل أكبر وأفضل وطويل الأجل
22	الفصل الثالث: الأهداف الإيضاحية والتأثير العالمي
22	شكل جدول أعمال ما بعد عام 2015
23	المخاطر الواجب إدارتها في جدول أعمال أحادي
24	الروس المستفاد من الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية (شراكة عالمية من أجل التنمية)
24	الأهداف الإيضاحية
25	معالجة القضايا المحورية
27	التأثير العالمي بحلول 2030
29	الفصل الرابع: التنفيذ والمحاسبة وبناء التوافق
29	تنفيذ إطار ما بعد عام 2015
29	الجمع بين الأهداف العالمية والخطط الوطنية من أجل التنمية
29	المراقبة العالمية ومراجعة النظراء
30	شراكة الأطراف المعنية حسب الموضوع
31	مسائلة الشركاء
31	مطلوب ثورة معلومات جديدة!
32	التعاون مع آخرين
32	بناء التوافق السياسي
34	الفصل الخامس: ملاحظات ختامية
35	الملحق 1 الأهداف والغايات الإيضاحية
38	الملحق 2 أدلة ثبوت التأثير مع شرح للأهداف
64	الملحق 3 الأهداف والغايات والمنشآت من خلال لغة مشتركة
66	الملحق 4 ملخص جهود التوعية
72	الملحق 5 بنود مرجعية الفريق وقائمة بأعضائه
76	الملحق 6 سكرتارية الفريق رفيع المستوى والمؤسسات التابعة

الفصل الأول: الرؤية والإطار لجدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015

وضع مسار جديد

طُلب منا، نحن الفريق رفيع المستوى المعني بجدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015، "توصيات من شأنها أن تساعد على مواجهة التحديات العالمية في القرن 21، بناءً على الأهداف الإنمائية للألفية ويخضع القضاء على الفقر."²⁴

لقد ناقشنا اثنين من أكبر التحديات التي تواجه العالم- كيفية القضاء على الفقر وكيفية حماية هذا الكوكب. وبالرغم من أننا لم نأت بجميع الإجابات، إلا أننا نؤمن يقيناً أنه من الممكن تحسين حياة المليارات من الناس بطريقة تحافظ على أصول الموارد الطبيعية لكوكب الأرض من أجل الأجيال القادمة.

يمكن تحقيق تقدّم على هذا النطاق، ولكن فقط إذا كانت الحكومات (على جميع المستويات) والمؤسسات متعددة الأطراف والشركات ومنظمات المجتمع المدني على استعداد لتغيير مسارها. إن لديهم فرصة لتطوير ووضع جدول أعمال جديد: جدول أعمال يواجه تحديات العالم الحديث وجهاً لوجه. كما أن لديهم فرصة لتحويل تفكيرهم وممارساتهم نحو حل المشكلات الحالية مع طرق عمل جديدة. وبإمكانهم توحيد القوى بدلاً من كفاح كل أمة من أجل إحراز تقدم بمفردها. كما يمكنهم معالجة مشاكل الفقر والبيئة معاً، وليس كقضايا منفصلة. ويمكنهم أيضاً ترك الأعمال المعتادة، وإحداث نقلة نوعية.

إنجازات ملحوظة منذ عام 2000

بعد اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية، قامت الكثير من وزارات التخطيط في البلدان النامية ومئات الوكالات الدولية والآلاف من منظمات المجتمع المدني بمساندتها. وقد ساهموا جميعاً في تحقيق إنجازات ملحوظة لنصل إلى حوالي نصف مليار شخص يعيشون في فقر مدقع؛ كما يتم إنقاذ حياة حوالي ثلاثة ملايين طفل كل عام. ويحصل أربعة من كل خمسة أطفال الآن على تطعيمات للعديد من الأمراض. و تراجعت الوفيات الناجمة عن الملاريا بنسبة الربع. ولم تعد الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية بمثابة حكم إعدام تلقائي. وفي عام 2011، حضر المدرسة الابتدائية في البلدان النامية 590 مليون طفل، وهو رقم قياسي.

ويعزى هذا التقدم الذي لم يسبق له مثيل إلى حزمة من النمو الاقتصادي والسياسات الحكومية وإتراك المجتمع المدني والالتزام العالمي بالأهداف الإنمائية للألفية.

ونظراً لهذا النجاح، فإنه سيكون من الخطأ بدء خدلة تنمية جديدة من نقطة الصفر. فهناك الكثير من أعمال الأهداف الإنمائية للألفية لم تنجز بعد. وقد حققت بعض البلدان الكثير، ولكن بلداناً أخرى، خاصة البلدان منخفضة الدخل والتي تعاني من الصراعات، حققت أقل من ذلك بكثير، ربما هدفاً واحداً فقط. في سياق مناقشاتنا، أصبحنا على وعي بالفجوة بين الواقع على الأرض والأهداف الإحصائية التي يتم تعقبها. وقد أدركنا أن جدول أعمال التنمية القادمة يجب أن يُبنى على الخبرات الحقيقية والقصص والأفكار والحلول من الناس على مستوى القاعدة، وأننا، كفريق، يجب أن نبدل قصارى جهدنا لفهم العالم من خلال عيونهم والتأمل في القضايا التي سوف تحدث فارقاً في حياتهم.

استشارة الشعوب والوصول إلى منظور

على مدى الأشهر التسعة الماضية، تحدث الفريق إلى الناس من جميع الفئات. إذ قمنا بمراجعة ما يقرب من ألف من مذكرات المجتمع المدني والمجموعات التجارية العاملة في جميع أنحاء العالم. كما استشرنا خبراء من المنظمات متعددة الأطراف، والحكومات الوطنية والسلطات المحلية. كما تناقشنا بقوة وحماس فيما بيننا.

اتفقنا على أن جدول أعمال ما بعد عام 2015 ينبغي أن يعكس هموم الناس الذين يعيشون في الفقر، أولئك الذين لا تسمع أصواتهم ولا يُلتفت إليهم. ولجمع وجهات النظر هذه، تحدث أعضاء الفريق إلى المزارعين والمجتمعات الأصلية والمحلية والعاملين في القطاع غير الرسمي والمهاجرين وذوي الإعاقة وأصحاب الأعمال الصغيرة والتجار والتباب والأطفال والجماعات النسائية والمسنين والمجموعات الدينية والاتحادات التجارية وغيرهم الكثير. كما سمعنا أيضاً من الأكاديميين والخبراء والسياسيين والفلاسفة.

بحاجتهم إلى حياة أكثر توازناً في ونام مع الطبيعة. إنهم يريدون رد الحقوق، وعدم التمييز واحترام أساليب أجدادهم. ودعا أولئك الذين يعملون في القطاع غير الرسمي أيضاً إلى الحماية الاجتماعية والحد من عدم المساواة، فضلاً عن فرص تأمين وظائف جيدة وسبل عيش كريم.

أما رجال الأعمال فقد تحدثوا عن مساهمتهم المحتملة في جدول أعمال بعد عام 2015، ليس فقط عن طريق النمو وتوفير فرص العمل، ولكن أيضاً عبر توفير الخدمات الأساسية ومساعدة المليارات من الناس على التكيف مع التغيرات المناخية. كما تحدثوا عن كونهم على استعداد لتقاسم مسؤولية جدول الأعمال المعقل، وحول ما يحتاجون إليه من الحكومات إذا ما أرادت أن تقدم المزيد، فإنهم بحاجة إلى سياسات سليمة للاقتصاد الكلي وبنية تحتية جيدة وعمالة ماهرة وأسواق مفتوحة وفرص متكافئة وإدارة عامة تتسم بالكفاءة وتخضع للمساءلة.

طالب كل هذه المجموعات أن تتضمن جدول أعمال ما بعد عام 2015 عند وضعه آلية لقياس التقدم الذي تم إحرازه، والذي من شأنه مقارنة الظروف الحياتية للناس باختلاف مستويات دخلهم والجنس والإعاقة والعمر، وأولئك الذين يعيشون في مناطق مختلفة، وأن تكون هذه المعلومات متاحة بسهولة للجميع.

رحلة الفريق

لقد ساعدتنا هذه الآراء وجهات النظر في الوصول لفهم أفضل لكيفية التفكير في جدول أعمال ما بعد عام 2015، وطريقة صنع فكرة ووضع رؤية واضحة وعملية للتنمية، والتي جعل الأمين العام إنتاجها تحدٍ لنا في اجتماعنا الأول في نيويورك.

وفي لندن، ناقشنا قضية فقر الأسرة: الواقع اليومي للحياة على هامش البقاء على قيد الحياة. اتفقنا على السعي لإنهاء الفقر المدقع بحلول عام 2030. تعلمنا أهمية معالجة هذه القضية بمختلف أبعادها، بما في ذلك الأمن الشخصي والكرامة والمدالة والصوت والتمكين وتكافؤ الفرص والاستفادة من الحقوق والخدمات الصحية الجنسية والإنجابية. لم تكن العديد من هذه القضايا مشمولة في الأهداف الإنمائية للألفية واتفقنا على وجوب إضافتها في جدول أعمال جديد. أدركنا الحاجة إلى التركيز على نوعية الخدمات العامة، فضلاً عن إمكانية توصيلها. أدركنا أن توفير الطعام المغذي ومياه الشرب لن يدم طويلاً ما لم يتم أيضاً معالجة أنظمة الغذاء والمياه.

وفي مونروفييا، تحدثنا عن التحول الاقتصادي والبنات الأساسية اللازمة للنمو والتي من شأنها أن توفر الاندماج الاجتماعي واحترام البيئة - كيفية تسخير براعة وديناميكية الأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة. ورأينا بأن أعيننا التقدم غير العادي الذي يمكن تحقيقه عندما يكون لدى بلد دمرته الصراعات القدرة على بناء الأمن والسلام. ولكن ما يزال هناك تحدي هائل في توفير الخدمات الأساسية، مثل الكهرباء والطرق والاتصالات السلكية واللاسلكية لربط الناس والشركات باقتصاد حديث. سمعنا عن إمكانية تحقيق أصحاب المشاريع الفردية لأحلامهم، وتواصل الشركات الكبرى مع صغار المزارعين؛ وعن النقص الحاد في عدد المهنيين المهرة الذين تحتاجهم البلاد لجعل الحكومات والشركات أكثر كفاءة. كما رأينا

إجمالاً، فقد سمعنا أصواتاً وراجعتنا توصيات لأهداف وغايات لما يزيد عن 5000 منظمة من منظمات المجتمع المدني- تتراوح بين المنظمات الشعبية إلى التحالفات العالمية- التي تعمل في حوالي 120 بلداً عبر جميع المناطق الرئيسية حول العالم. كما نتشاورنا أيضاً مع كبار المسؤولين التنفيذيين في 250 شركة في 30 بلداً، مع عائدات سنوية تتجاوز 8 تريليون دولار، والأكاديميين من البلدان المتقدمة والنامية والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية وحركات المجتمع المدني والبرلمانيين.

في هذه الاجتماعات، أخبرنا أننا فقراء كيف أنهم شعروا بالعجز لأن وظائفهم وسبل عيشهم كانت غير مستقرة. وقالوا أنهم يخشون من الإصابة بالأمراض ونقص السلامة. كما تحدثوا عن اندحام الأمن والفساد والحدف الأشرى. وتحدثوا أيضاً عن استبعادهم والإساءة إليهم من قبل مؤسسات المجتمع، وعن أهمية وجود حكومة تتمتع بالشفافية والافتتاح والاستجابة وتُحترف بكرامة الإنسان وحقوقه.

واستمع الفريق إلى بعض الأولويات المتشابهة، عبّر عنها رؤساء البلديات والمسؤولون المحليون المنتخبون. حيث يتعامل هؤلاء القادة بشكل يومي مع الفئات المهمشة التي تطلب المساعدة في الحصول على الغذاء والمأوى والرعاية الصحية والوجبات في المدارس والتربية والتعليم، واللوازم المدرسية. وهم يكافحون من أجل تزويد ناخبهم بالمياه الصالحة للشرب والصرف الصحي وإثارة الشوارع. قالوا لنا إن الفقراء في المناطق الحضرية يريدون وظائف أفضل من بيع المنتجات الصغيرة في الشوارع أو النيش في مقالب القمامة. وكثيرهم في كل مكان، فهم يريدون الأمن حتى يتسنى لأسرهم التجول بأمان.

وقد طلب الشباب الحصول على التعليم بعد المرحلة الابتدائية، ليس فقط التعليم النظامي، ولكن أيضاً المهارات الحياتية والتدريب المهني لإعدادهم لسوق العمل. أما أولئك الذين حصلوا على تعليم جيد واكتسبوا مهارات جيدة في بلدانهم فيريدون فرصة عمل لائقة. إنهم يبحثون عن فرصة لانتقال أنفسهم من برائن الفقر، ويتوقون إلى التوجيه والتطوير الوظيفي والبرامج التي يقودها الشباب لخدمة الشباب. وقال الشباب أنهم يريدون أن تكون لديهم القدرة على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن صحتهم وأجسامهم، حتى يتمكنوا بشكل كامل من إدراك حقوقهم في مجال الصحة الجنسية والإنجابية. يريدون الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات حتى يتمكنوا من الانضمام إلى الحياة العامة لأمتهم، وخصوصاً إلى رسم طريقها إلى التنمية الاقتصادية. إلى جانب أن تكون لديهم القدرة على محاسبة المسؤولين، والحق في حرية التعبير وإنشاء الجمعيات، ورصد أين تذهب أموال حكوماتهم.

في حين طلبت النساء والفتيات على وجه الخصوص حماية حقوق الملكية والانتفاع بالأراضي والممتلكات، وأن يكون لهم صوت وأن يشاركوا في الحياة الاقتصادية والسياسية. كما طلبوا من الفريق أن يركز على إنهاء العنف ضد المرأة والتمييز في العمل، والمدرسة، والقانون.

و طالب ذوو الإعاقة أيضاً بإنهاء التمييز ضدهم وتكافؤ الفرص. إنهم يبحثون عن ضمانات للحد الأدنى من معايير المعيشة. وقال ممثلون عن المجموعات الأصلية والمجتمعات المحلية إنهم يريدون اعترافاً

بالنسبة للكثيرين، يشعر العالم اليوم بغموض أكثر مما كان عليه الأمر في عام 2000. ففي البلدان المتقدمة هزت الأزمة المالية الاعتقاد لدى الأمم بأن كل جيل سيكون أفضل حالاً من سابقه. أما البلدان النامية، فبها تشعر بالخوف من أن يضر التقدم البطيء في إصلاح التجارة العالمية وتحقيق الاستقرار في النظام المالي العالمي بأهدافها. إذ يعيش نصف فقراء العالم في البلدان المتأثرة بالصراعات، في حين يعاني كثيرون آخرون من آثار الكوارث الطبيعية التي كلفتنا 25 تريليون دولار في هذا القرن حتى الآن. إننا نرى أنه لا يوجد بلد، مهما كانت قوية أو غنية، يمكنها الحفاظ على ازدهار في عالمنا اليوم دون المشاركة في العمل على إيجاد حلول متكاملة.

إنه عالم من التحديات، ولكن يمكن لهذه التحديات أن تمثل فرصاً إذا ما أشعلت روح جديدة من التضامن والاحترام المتبادل والمنفعة المتبادلة، على أساس إنسانيتنا المشتركة ومبادئ "ريو". ويمكن لهذه الروح أن تلهمنا لمواجهة التحديات العالمية من خلال شراكة عالمية جديدة، والجمع بين العديد من المجموعات المعنية بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على مستوى العالم: الفقراء والشباب وذوي الإعاقة والمجموعات الأصلية والمحلية والمجموعات المهمشة والمؤسسات متعددة الأطراف والحكومات المحلية والوطنية والأعمال التجارية والمجتمع المدني والجهات الخيرية الخاصة والعلماء وغيرهم من الأكاديميين. أصبحت هذه المجموعات أكثر تنظيماً من ذي قبل، وأكثر قدرة على التواصل مع بعضها البعض، كما أنها على استعداد لتتطوع على التجارب الحقيقية والتحديات الحقيقية في عملية صنع السياسات، إلى جانب كونها ملتزمة بحل المشاكل معاً.

الحاجة إلى خطة تشمل الوظائف والمؤسسات والطاقة المضمونة والمستدامة.

أما في بلجي، فقد ناقشنا التحديات العالمية المشتركة، بما في ذلك المخاطر التي يشكلها تغير المناخ والحاجة إلى استراتيجيات للتنمية لتشمل جعل الأسر والبلدان أكثر تكيفاً. وركزنا على عناصر شراكة عالمية جديدة. واتفقنا على أنه كان يتوجب على البلدان المتقدمة إعادة ترتيب شؤونها الداخلية، وأن تتخطى المساعدات نحو إصلاح التجارة، وأن حملة على تدفقات رؤوس الأموال غير المشروعة، واسترداد الأموال المنهوبة. وتساءلنا من أين يمكن الحصول على المال للترميم لتمويل الاستثمارات الضخمة التي من شأنها دعم تحقيق أهداف الإنتاج والاستهلاك المستدامة، وخلصنا إلى أننا بحاجة إلى إيجاد سبل جديدة لاستفادة من المساعدات وغيرها من مصادر التمويل العامة لتعبئة رؤوس الأموال الخاصة.

فرص وتحديات في عالم متغير

لقد أضفنا حواراتنا مع الناس إلى تجاربنا الذاتية فيما يتعلق بكيفية تغيير العالم بشكل كبير منذ اعتماد إعلان الألفية عام 2000. ونحن على وعي تام بأن العالم سوف يتغير كثيراً بحلول عام 2030، حيث سيكون أكثر حضرية، وستصبح الطبقة المتوسطة أكبر، وسيكون هناك المزيد من كبار السن، كما سيغدو العالم أكثر ترابطاً وارتباطاً وعرضة للخطر. وما زلنا نعمل لضمان أن العولمة تؤدي إلى أقصى قدر من المنافع للجميع.

تصور شراكة عالمية جديدة

"اتفقنا على الحاجة إلى تجديد شراكة عالمية من شأنها تمكين جدول أعمال للتنمية تحويلية تركز على الإنسان والحفاظ على الكوكب، وتحقق شراكة متكافئة لأصحاب المصلحة جميعاً. وينبغي أن تقوم هذه الشراكة على مبادئ الإنصاف، والاستدامة، والتضامن، واحترام الإنسانيّة، وتقسيم المسؤوليات وفقاً لقرارات كل طرف."

بيان بلجي، 28 مارس/أذار 2013*

ومع ذلك، فإن القريب من غير الابتكارات الاستثنائية التي تم التوصل إليها، وبخاصة معدلات استخدام التكنولوجيا الحديثة وانتشارها، وبالقصر التي نتيجتها هذه التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة. فقد ارتفع عدد اشتراكات الهاتف المحمول من أقل من مليار دولار إلى أكثر من 6 مليارات، وانتشرت التطبيقات المحمولة كالمعاملات المصرفية عبر الهاتف النقال، وخدمات الرعاية الصحية المتنقلة، والتعليم المتنقل، وخدمات الضرائب عبر الهاتف النقال- والتي من شأنها إحداث تغيير جذري في الاقتصاد وخدمات التوصيل بطرق مستدامة.

لم يعد بإمكان النخبة في عالمنا المعاصر أن تتوقع وضع قواعدها الخاصة أو أن تنظر بتنازع. فالناس في كل مكان يتوقعون أن تكون الحكومات والشركات مفتوحة وخاضعة للمساءلة، وأن تلبي احتياجاتهم. إن الفرصة قائمة الآن لإعطاء الناس القدرة على التأثير والمشاركة على أمور حياتهم اليومية، وإعطاء البلدان مزيداً من الحرية في اختيار الشكل الذي ينبغي أن يُحكّم به العالم. فيدون مؤسسات محلية وعالمية سليمة لن تكون هناك أي فرصة لحد الدائم من القهر.

منذ عام 2000، شهد 21 بلداً صراعات مسلحة كما عانت الكثير من البلدان الأخرى من مظاهر العنف الذي بات شائعاً فيها. ويصل عدد الوفيات فيها كل عام إلى نحو 7.9 مليون شخص. ولكن تتم التنمية بشكل سلبي، فإن البلدان التي تعاني من الصراعات أو الناتجة عنه تحتاج لمؤسسات تتمتع بالكفاءة والاستجابة، ولديها القدرة على تلبية مطالب الشعب الأساسية من الأمن والعدالة والرفاهية. كما يعتبر الحد الأدنى من وظائف أجهزة الدولة مطلباً أساسياً وركيزة في تحقيق تنمية مستدامة قادرة على كسر دائرة الصراع وفقدان الثقة.

لا يقل اهتمام الناس بالمؤسسات السليمة عن اهتمامهم بالوقاية من الأمراض أو التناك من أن أطفالهم يستطيعون القراءة والكتابة، ولكن فقط إن أمروا أن الأمر الأول بلعب دوراً أساسياً في تحقيق الثاني. ففي الواقع، تمثل المؤسسات السليمة اللبنة الأساسية لمستقبل مزدهر ومستدام. فسيادة القانون وحرية التعبير والإعتماد وتبني سياسة مفتوحة، ومشاركة المواطنين الفاعلة وتحقيق العدالة ووجود حكومة تخضع للمساءلة هي أمور تساعد في دفع عجلة التنمية كما أن لها قيمتها الذاتية الخاصة. إن كلا الأمرين وسيلة لتحقيق غاية وغاية في حد ذاته.

عالم واحد: جدول أعمال تنمية مستدامة وموحدة عالمياً

يرى القريب أن هناك الآن فرصة لتحقيق شيء لم يتم تحقيقه من قبل؛ ألا وهو القضاء على الفقر المدقع نهائياً ووضع حد للجوع والإمية وحالات الوفاة التي يمكن تجنبها. وسوف يعد ذلك بمثابة إنجاز تاريخي حقيقي.

ولكننا كنا نرغب في تحقيق المزيد وكنا نعتقد ما يلي: إن وضع حد للفقر المدقع إنما هو البداية، وليس النهاية. إنه غاية مهمة وأساسية ولكن رؤيتنا يجب أن تكون أوسع من ذلك: البدء بوضع البلدان على

نحن على وعي كامل بالجوع، والضعف، والحرمان، وهي الأمور التي ما تزال تشكل الحياة اليومية لأكثر من مليار شخص في العالم اليوم. وفي الوقت ذاته بذهنا مستوى عدم المساواة في العالم، سواء بين البلدان أو في داخلها. إن الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع، ويبلغ عددهم 12 مليار شخص، لا يتعدى استهلاكهم واحد بالمائة من إجمالي السلع والخدمات المستهلكة في العالم سنوياً، بينما يستهلك أغنى مليار شخص 72 بالمائة. وتتعرض مليار امرأة للعنف الجنسي أو الجسدي كل عام لافتقارهم إلى الحماية المتساوية بموجب القانون، كما يصاب 200 مليون من الشباب باليأس لافتقارهم إلى فرص متكافئة لاكتساب المهارات التي يحتاجونها للحصول على فرص عمل وسبل عيش ملائمة.⁷

في نفس الوقت هناك ازدهار وديناميكية لم يسبق لهما مثيل في العديد من البلدان. حيث يتمتع مليارات شخص بالتمتع بحياة الطبقة المتوسطة، ويتوقع التضخم ثلاثة مليارات أخرى إليهم بحلول عام 2030. وتنمو الآن البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل أسرع من البلدان مرتفعة الدخل - الأمر الذي يساعد على الحد من عدم المساواة في العالم. كما تستخدم العديد من البلدان برامج الحماية الاجتماعية، وقوانين اجتماعية وبيئية تنظيمية تهدف إلى خفض المستويات المحلية العالية من عدم المساواة عن طريق تحسين حياة الأشخاص الأسوأ حالاً، بينما تقوم بتحويل اقتصاداتها بحيث تتم المحافظة على هذا التمر على المدى الطويل، وتوفر المزيد من فرص العمل الجيدة وسبل العيش الآمن. ويعني هذا أنه من الممكن الآن ألا نتجاهل أحداً، وذلك لإعطاء كل طفل فرصة عادلة في الحياة، وتحقيق نمط من التنمية بحيث تصبح الكرامة وحقوق الإنسان واقعاً ملموساً للجميع، حيث يمكن أن تُبنى خطة حول الأمن البشري.

في الوقت الذي نكتب فيه هذا التقرير، تخطى العالم مستوى ينذر بالخطر: حيث سجلت معدلات ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي أعلى مستوى لها في 800000 سنة، بقيمة تتعدى 400 جزء في المليون. ولا يوجد دليل حتى الآن على أن الاتجاه التصاعدي قد تباطأ أو انعكس، وهو ما يجب أن يحدث إذا كنا نرغب في تجنب أي تغيرات كارثية في المناخ. وبالرغم من الحديث عن مصادر بديلة للطاقة، ما يزال الوقود الحفري يمثل 81 في المائة من الإنتاج العالمي للطاقة، وهي النسبة التي لم تتغير منذ عام 1990. إن الاستمرار في السير على نفس النهج يمثل خطورة شديدة. لقد أصبحت التغييرات في أنماط الإنتاج والاستهلاك أمراً ضرورياً، ويجب أن تُقاد من قبل الدول المتقدمة.

لقد أشارت الأزمات الأخيرة في الوقود والطاقة وارتفاع أسعار العديد من السلع، إلى أننا نعيش في عالم ازدياد ندرة الموارد فيه هو القاعدة. وما لم نوقف الاتجاهات الحالية، فإنا لن نستطيع رد الخطر القادم من المناطق التي تهدد البيئة فمن أصل 24 مصدراً طبيعياً رئيسياً يعتمد فيها القراء على البيئة، هناك 15 منها في تدهور خطير، ويشمل ذلك أكثر من 40 في المائة من مصائد الأسماك العالمية التي تحطمت أو تتعرض للصيد المفرط، وفقدان 130 مليون هكتار من الغابات في العقد الأخير، وفقدان 20 في المائة من غابات "المنغروف" منذ عام 1980. ويمتد الخطر إلى 75 في المائة من الشعب المرجانية في العالم، ومعظمها في الدول الجزرية الصغيرة النامية حيث يكون الاعتماد على الشعب مرتفعاً.⁸

ومن غير الواقعي أن نفكر في أننا يمكننا مساعدة مليار شخص آخر لانتشالهم من الفقر عن طريق تنمية اقتصاداتهم الوطنية بدون إحداث تغييرات هيكلية في الاقتصاد العالمي. إذا كان هناك مليارات من الأشخاص سينضمون إلى الطبقة المتوسطة العالمية عن طريق الاستهلاك والإنتاج بنفس طريقة الطبقة المتوسطة الحالية، فربما سيفرضون قيوداً صارمة على الغذاء والماء والإمداد بالطاقة. وبالنسبة لانبعاثات الكربون العالمية، فإنها قد تتصاعد بصورة خطيرة. أما الأشخاص الذين لا يزالوا يعانون من الفقر، أو أولئك الذين يعيشون في مستوى يقترب من الفقر وقد كانوا الأكثر عرضة لأزمات الطعام والوقود والأزمات المالية الأخيرة، فإنهم ربما يكونوا معرضين لمخاطر الانزلاق مرة أخرى في مستنقع الفقر.

ولهذا السبب نحن نحتاج إلى التفكير بشكل مختلف، قضية وضع حد للفقر ليست قضية للمساعدة أو التعاون الدولي بحسب، ولكنها ترتبط بالتنمية المستدامة في البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء. فالبلدان المتقدمة تتحمل مسؤولية كبيرة تتمثل في الالتزام بالوعود التي قدمتها لمساعدة البلدان ذات الحظ العاثر. وتعد مليارات الدولارات التي تقدمها كمساعدات في كل عام بمثابة مساعدة مهمة وضرورية للحد من البلدان ذات الدخل المنخفض، بيد أن ذلك لا يكفي، فضلاً عن ذلك تستطيع البلدان المتقدمة أيضاً أن تتعاون بشكل أكثر فعالية للقضاء على مشكلة الإحجام عن دفع الضريبة والتهرب الضريبي وتدفعات رؤوس الأموال غير المشروعة. كما يمكنها التمسك في تطبيق القواعد التي تمنع الشركات من تقديم الرشاوى للموظفين الأجانب. ويمكنها أيضاً تحفيز شركاتها الكبرى متعددة الجنسيات لتقديم تقارير عن التأثير الاجتماعي، والبيئي، والاقتصادي لأنشطتها.

أما البلدان النامية فتلعب أيضاً دوراً مهماً وحيوياً في عمليات التحول المطلوبة. فعالية هذه البلدان تنمو سريعاً. كما أنها تساهم في الغالب في النمو العالمي والتجارة العالمية. وتتميز بأن لديها نسمة من الشباب المغممين بالحيوية والنشاط. والآن تتجه تلك البلدان للتمدن والتحديث، وتطبيق تقنيات جديدة بصورة أسرع مما كان عليه الوضع من قبل، إلا أنها تواجه اختبارات حاسمة. فاستثمارات البنية التحتية التي تصنعها اليوم سوف تعمل على الحد من استخدام الطاقة ومستويات التلوث في المستقبل. كما أن الطريقة التي تدير بها البلدان إيرادات الموارد الطبيعية اليوم سوف تحدد الخيارات المتاحة لقطاع الشباب لديها في المستقبل. وعليه، فيتعين على تلك البلدان أن تتخذ اختيارات ذكية لتحويل مدنها إلى أماكن نابضة بالحياة والنشاط، مليئة بالفرص والخدمات وأنماط الحياة المختلفة، يرغب الناس في العمل والعيش بها.

مسار التنمية المستدامة والبناء على الأسس التي حددها مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة عام 2012 في ريو دي جانيرو¹² وتحقيق التحدي الذي لم نستطع أي بلد - سواء نامية أو متقدمة - أن نحققه حتى الآن.

ونحن بدورنا نقدم توصيتنا للأمين العام بأن المداولات الخاصة بوضع جدول أعمال جديد للتنمية يجب أن تقوم على رؤية محددة، وهي القضاء على الفقر المدقع نهائياً في ضوء التنمية المستدامة.

وقد توصلنا إلى استنتاج بأنه قد حانت اللحظة لدفع مسارات الفقر والبيئة التي تحكم التنمية الدولية. ولكن لماذا الآن؟ نظراً لأن عام 2015 هو التاريخ المستهدف الذي تم تحديده عام 2000 لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs) والتاريخ المنطقي لبدء مرحلة ثانية سوف تنتهي الأعمال التي قد بدأت بالفعل وتبني على إنجازاتها. وقد وافقت الدول الأعضاء بالجمعية العمومية للأمم المتحدة أيضاً في مؤتمر ريو 20+ على وضع مجموعة من أهداف التنمية المستدامة المتناسقة مع جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015 والتكامل معه. كما أن عام 2015 يشير إلى الموعد النهائي الذي يمكن للبلدان أن تتفاوض فيه على معاهدة جديدة للحد من انبعاث غازات الدفيئة.

ويعد وضع جدول أعمال أحادي يربط بين القضايا الاجتماعية، والاقتصادية والبيئية بمثابة أمر مهم وحاسم. وبدون وضع حد للفقر، لن نستطيع تحقيق الرخاء، فهناك الكثير من الأشخاص يعانون من التهميش. وبدون تحقيق الرخاء لن نتمكن من مواجهة التحديات البيئية؛ ونحن بحاجة إلى حشد الاستثمارات الضخمة في التقنيات الجديدة لتقليل آثار أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامين. وبدون الاستدامة البيئية لن نتمكن من وضع حد للفقر، فالفقراء يتأثرون بشدة بالكوارث الطبيعية ويعتمدون كثيراً على المحيطات والغابات والأراضي الزراعية التي تعاني من التدهور والفساد.

وتتضح مدى الحاجة إلى وضع جدول أعمال أحادي بمجرد أن يبدأ أحد ما بالتفكير عملياً في الأشياء المطلوب تحقيقها. والآن غالباً ما يُنظر إلى التنمية والتنمية المستدامة وتغير المناخ كخضاباً منفصلة عن بعضها البعض، فكل منها تفويضات مستقلة وتدفعات تمويلية مستقلة وعمليات مستقلة لمتابعة سير العمل وخضوع الجميع للمساءلة. غير أن ذلك يؤدي إلى حدوث تداخل وخلط عندما يتعلق الأمر بوضع برامج محددة ومشروعات محددة على أرض صلبة. لقد حان الوقت لتنظيم جدول الأعمال.

رؤيتنا ومسؤوليتنا

“تتمثل رؤيتنا ومسؤوليتنا في وضع حد للفقر المدقع بكافة أشكاله في ضوء التنمية المستدامة وتوفير اللبنة الأساسية للرفاهية المستدامة للجميع. ويجب أن تكون مكاسب القضاء على الفقر مكاسب حقيقية وحاسمة. إنه جدول أعمال عالمي يرتكز على الأشخاص ويختص بذلك الكوكب لمواجهة التحديات العالمية للقرن الحادي والعشرين: تعزيز التنمية المستدامة، ودعم زيادة توفير فرص العمل، وحماية البيئة، وتوفير السلام والأمن والعدل والحرية والمساواة على كافة المستويات.”

بيان مونروفييا للفريق رفيع المستوى، 1 فبراير/ شباط 2013

والالتزامات التطوعية الحالية لتقليل انبعاثات الكربون قد تنسحب على الأرجح في تسخين الكوكب بمقدار 3.5 إلى 4 درجات مئوية بنسبة أعلى من درجات الحرارة في مرحلة ما قبل عصر الصنا بحلول نهاية هذا القرن. وبناءً على تقديرات البنك الدولي قد تكو "سيناريوهات الأربع درجات مئوية" هذه مدمرة.¹⁶

إن السعي وراء تنفيذ جدول أعمال أحادي للتنمية المستدامة الإجراء السليم والذكي والضروري الذي يجب عمله.

ومن الجدير بالذكر أن هناك خلُق عام للعالم المتعولم يقوم على إنسانيتنا المشتركة ومبادئ ريو والقاعدة الذهبية الموجودة في جميع موروثاتنا الثقافية: وهو "عامل الناس كما تحب أن يعاملوك". فضلاً عن ذلك فإن فوائد الاستثمار في التنمية المستدامة هائلة. وكل دولار يُستثمر في وقف سوء التغذية المزمن يعود بمبلغ 30 دولار في شكل إنتاجية أعلى مدى الحياة¹⁷. كما أن إكساب الأطفال مناعة لفترة طويلة يحسن من صحتهم طوال حياتهم فيما بعد محققاً فوائد بقيمة تزيد عن قيمة التكلفة بواقع 20 مرة¹⁸ وتزيد قيمة وقت الإنتاج المكتسب عندما تتمكن الناس من الوصول إلى مياه الشرب الآمنة عن تكلفة توفيرها بثلاث مرات¹⁹. إلا أننا لا نستطيع الانتظار حتى ننقل إلى عالم التنمية المستدامة. فالطعام يحذرون من أن الاعتماد على التعهدات

2. انظر الاختصاصات- ملحق 5

3. الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، 15 مايو/أيار 2013 <http://www.un.org/sg/statements/index.asp?id=6821>

4. بيان بالي للقرية رفيع المستوى، 27 مارس/أذار 2013 - <http://www.post2015hlp.org/wp-content/uploads/2013/03/Final-Communique-Bali.pdf>

5. حسابات سكرتارية الفريق رفيع المستوى

6. الإتحاد من أجل القضاء على العنف ضد المرأة، صحيفة وقائع <http://www.un.org/en/women/endviolence/pdf/ViWV.pdf>

7. تقرير رصد لتعليم للجميع (2012). الشباب والمهارات. نقل لتعليم إلى العمل (ص. 16)

8. لوثي وآخرون، 2008، الطبيعة 453، 379 - 382

9. صحيفة حقائق توقعات الطاقة العالمية، 2011، وكالة الطاقة الدولية، <http://www.worldenergyoutlook.org/media/weowebsite/factsheets/factsheets.pdf>

10. تقييم الأمم المتحدة للنظام الإيكولوجي لألفية (2005). تقييم عملي يتكون من عدة مجلدات أُجريت على مدار أربع سنوات وشارك فيه أكثر من 1000 خبير

11. تقرير التنمية العالمية، 2011: الصراع، والأمن والتنمية، البنك الدولي

12. للمستقبل الذي نريده، الأمم المتحدة، 11 أكتوبر/تشرين الأول 2012

13. توافق آراء كوبنهاغن (2012). نتائج فريق الخبراء، (ص 4) وهدينيوت وآخرون (2012). الجوع وسوء التغذية، توافق آراء كوبنهاغن حول صحيفة التحديات 2012 (ص 68)

14. جيبسون، د.، جها، ب.، بلوج، د. (2008). تحدي الأمراض. توافق آراء كوبنهاغن حول صحيفة التحديات 2008 (ص 51)

15. بتغتون، د. وآخرون (2008). تحدي المياه والمرافق الصحية. توافق آراء كوبنهاغن حول صحيفة التحديات 2008 (ص 126)

16. خفض الحرارة، البنك الدولي، نوفمبر/تشرين الثاني 2012 http://climatechange.worldbank.org/sites/default/files/Tum_Down_the_heat_Why_a_4_degree_centrigrade_warmer_world_must_be_avoided.pdf

الفصل الثاني: من الرؤية إلى العمل – التحولات ذات الأولوية لجدول أعمال ما بعد عام 2015

خمس عمليات تحول

يرى الفريق أن هناك خمس عمليات تحول كبيرة تمثل أولويات بالنسبة لجدول أعمال تنمية مستدامة تطلعي وفلزم ومتكامل يقوم على مبادئ ريو. وتتم عمليات التحول الأربعة الأولى عندما يكون التركيز على العمل غالباً على مستوى البلد، بينما يتمثل التحول الخامس الذي يشكل شراكة عالمية جديدة في تغير مركزي في التعاون الدولي الذي يوفر المساحة السياسية للتحولات الداخلية.

ونحن نؤمن بأن هناك حاجة إلى نقلة نوعية بمثابة تحول هيكل عميق سوف يتغلب على العقبات التي تقف أمام الرخاء المستدام.

وتتطلب التحولات الموضحة أدناه على البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء، فهي ذات أهمية عالمية ويمكن تنفيذها من قِبَل الجميع. ربما تختلف التفاصيل، وسوف تختلف المسؤوليات والمسئوليات تحتماً، حسب ظروف كل دولة ونحن ندرج أنه هناك العديد من الاختلافات الهائلة بين الدول بالنسبة للموارد والقطرات، لإنها اختلافات جذرية محفورة في تاريخ طويل وفي الغالب لا يمكن السيطرة عليها بصورة فردية. ولكن لدى كل دولة شيء يمكنها المساهمة من خلاله. لا أحد يملئ على البلدان ما يتعين عليها فعله، فكل دولة تسأل عما ترغب في فعله طواعية لتحقيق مصالحها وللمساعدة الآخرين في مواجهة التحديات المشتركة.

1. عدم تجاهل أحد

يجب أن تضمن جدول أعمال التنمية القائم أنه في المستقبل لن يتم تحديد ما إذا كان الناس سيعيشون أم يموتون، أو ما إذا كانت الأم ستلد بأمان أم لا، أو إذا كان طفلها سيكون له فرصة طيبة وعادلة في الحياة أم لا إستناداً إلى مستوى الدخل أو الجنس أو العرق أو الفترة الجسدية أو الموقع الجغرافي. كما يتعين علينا أن نبقى على ولائنا للأهداف الإنمائية للألفية وننهي هذه المهمة الآن. ولطالما كانت الأهداف الإنمائية للألفية تطلع إلى خفض معدل الفقر إلى النصف. وبعد عام 2015 يتعين علينا أن نطلع إلى وضع حد للفقر المدقع بالإضافة إلى معالجة الفقر بمختلف أشكاله. إنه التزام رئيسي جديد لكل شخص على هذا الكوكب يشعر بالتمهيش أو الإقصاء، وكذلك للأشخاص الأشد فقراً والأكثر تعرضاً للمخاطر، وذلك من أجل التأكيد من معالجة مخاوفهم وأنهم يستطيعون التمتع بحقوق الإنسان.

علوة على ذلك، يجب أن يتناول جدول أعمال الجديد أيضاً أسباب الفقر والإقصاء وعدم المساواة ويجب أن يربط بين الناس في مناطق الحضر والريف بالاقتصاد الحديث عن طريق البنية التحتية عالية الجودة - مثل الكهرباء والري والطرق والموانئ والاتصالات اللاسلكية؛ وأن توفر هذه البنية التحتية الرعاية الصحية والتعليم للجميع. كما يجب أن يضع جدول تآهكتنا قواعد واضحة وتنفيذها، دون تفرقة، بحيث تستطيع المرأة أن تتمتع بحقها في حيازة وإرث الممتلكات وتنفيذ الأعمال، وتستطيع المجتمعات أن تحكم في الموارد البيئية المحلية، ويتمتع المزارعون وسكان الأحياء الفقيرة بالحضر بحقوق ملكية مضمونة. كما يجب أن تضمن للشعوب السلامة الشخصية. ولا بد أيضاً من أن تيسر لهم تحقيق أحلامهم وبدء أعمالهم. ويجب أن توفر لهم فرصة للتعبير عن آرائهم بشأن ما تعمله حكومتهم من أجلهم وكيفية إنفاقها للأموال المحصلة من ضرائبهم. فضلاً عن ذلك يجب أن تقضي على التمييز وتعزز المساواة بين الرجل والمرأة والفتيات والفتيان.

هذه هي قضايا العدالة الاجتماعية الأساسية، إذ لم يكن لدى كثير من الأشخاص الذين يعانون من الفقر فرصة عادلة في الحياة نظراً لأنهم ضحايا المرض أو الرعاية الصحية الهزيلة أو البطالة، أو الكوارث الطبيعية أو تغير المناخ أو الصراعات المحلية أو عدم الاستقرار أو ضعف الريادة المحلية أو التعليم منخفض الجودة - أو نظراً لأنهم لم يلتحقوا بالمدارس نهائياً، بينما يواجه آخرون مشكلة التمييز. وبعد إصلاح هذه المشكلات الأساسية المتمثلة في عدم المساواة والظلم مسألة احترام لحقوق الإنسان العالمية لهؤلاء الأشخاص. كما أن التركيز على الأشخاص الأشد فقراً والأكثر تمهيشاً تمثل النساء نسبة كبيرة منهم - ينبع مباشرة من المبادئ التي تم الاتفاق عليها في بيان الألفية وفي ريو. 17 ويجب أن تظل هذه المبادئ أساساً لجدول أعمال ما بعد عام 2015.

وللتبني من أن أعمالنا تساهم في مساعدة الأشخاص الأشد فقراً والأكثر تعرضاً للمخاطر وليس فقط أكبر عدد من الأشخاص، فإننا بحاجة إلى استخدام طرق جديدة لقياس النجاح. وهنا يتعين وضع إستراتيجيات وخطط

المتوسطة العالمية بتكلفة منخفضة جداً أو حتى لتحقيق مكاسب مالية؛ على سبيل المثال استعادة خصوبة التربة وإدارة المراعي والغابات بطريقة مستدامة¹⁸ وقد تنخفض تكاليف الرعاية الصحية انخفاضاً كبيراً من خلال التحويل إلى النقل النظيف أو توليد الطاقة، مما يساعد على تغطية التكاليف. ولكن يجب أن يتم تطبيق الحوافز مثل الضرائب، والإعانات واللوائح - بشكل صحيح للتشجيع على تحقيق ذلك الهدف - بما في ذلك الحوافز غير المطبقة حتى الآن. من خلال الحوافز الصحية والجديدة بشأن القواعد، تستعد العديد من كبرى الشركات العالمية للانتقال بالامتثال إلى أوضاع إنتاج مستدامة على نطاق واسع.

وفي البلدان النامية أيضاً تتميز فوائد الاستثمار في التنمية المستدامة بأنها هائلة، وخاصة إذا تمكنت تلك البلدان من الوصول إلى تقنيات جديدة. كما أن الاستثمارات الصغيرة التي تسمح بالتجارة في الكهرباء عبر الحدود قد توفر 2.7 مليار دولار لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى كل عام من خلال استخدام محطات الطاقة المائية بدلا من المحطات الحرارية لتوليد الكهرباء. ويعد الإنتاج المستدام أرخص بكثير من مبدأ "النمو الآن والنظافة لاحقاً".

لقد قامت بعض الصناعات بوضع معايير عالمية لتوجيه الاستثمار الأجنبي في التنمية المستدامة. ويمكن إيجاد بعض الأمثلة على ذلك في التعدين وزيت النخيل والغابات وشراء الأراضي الزراعية والسياسة. وتضع برامج الاعتماد والمطابقة جميع الشركات على قدم المساواة.

ولأن ازدياد الصناعات يخلق اعتماداً للاستدامة، فيسكون من السهل على المساهمين وعلى المجتمع المدني أن يصبحوا مراقبين، مما يحمل الشركات مسؤولية الالتزام بمعايير الصناعة وتقليل إلغاء الاستثمار في حالة عدم التزامهم بحيث أنه إذا لم تقم أية شركة بمراعاة القواعد سيسقط تقييم البورصة الخاص بها. ولكن اليوم 25 في المائة فقط من الشركات الكبرى تخاطر المساهمين بالممارسات الخاصة بالاستدامة؛ وبحلول عام 2030 سيصبح ذلك أمراً مألوفاً.

3. تحويل الاقتصاديات نحو الوظائف والنمو الشامل

يطلب الفريق بإحداث قفزة إلى الأمام في الفرص الاقتصادية وإجراء تحول اقتصادي جوهري لوضع حد للفقر المدقع وتحسين مستوى المعيشة. فيجب أن يكون هناك التزام بإحداث نمو عادل وسريع - ليس نمواً على مستوى التكلفة أو نمواً مقلجاً قصير الأجل فحسب، ولكن نمو مستدام وطويل الأجل وشامل يستطيع أن يتغلب على تحديات البطالة (وخاصة بطالة الشباب)، وندرة الموارد و - ربما أيضاً أكبر تحد على الإطلاق - التكيف مع تغير المناخ. ولا بد أن يلقى هذا النوع من النمو الشامل الدعم من الاقتصاد العالمي القادر على ضمان الاستقرار المالي وتشجيع الاستثمارات العالية الخاصة المستقرة على المدى الطويل، فضلاً عن تشجيع التجارة المفتوحة والعائلة والداعمة للتنمية.

ويجب أن تخصص الأولوية الأولى لخلق فرص عمل جيدة وتوفير وسائل معيشة آمنة من أجل تحقيق النمو الشامل وضمان انخفاض معدل الفقر والظلم. وعندما يهرب الناس من الفقر، فإن هذا يحدث في الغالب بالانضمام إلى الطبقة المتوسطة، ولكن لتحقيق ذلك فإنهم سيحتاجون إلى التعليم، والتدريب والمهارات ليحققوا النجاح في سوق العمل وطلب المؤسسات التجارية للمزيد من العمال. وربما تتضمن عدة مليارات أخرى من الأشخاص إلى الطبقة المتوسطة بحلول عام

للوصول إلى هؤلاء الأشخاص الذين لا تعطيم البرامج الحالية بشكل كافٍ. ربما تزيد تكلفة تقديم الخدمات في المناطق النائية عن المعدل المتوسط بنسبة من 15 إلى 20 في المائة فقط، حيث تقاس بالخبرة العملية في العديد من البلدان. تبدو هذه التكلفة معقولة وميسورة إذا ما أخذنا في الاعتبار إيرادات الضرائب الأعلى المتوقعة في غالبية البلدان، والمساعدات الدائمة المقدمة للبلدان ذات الدخل الأكثر انخفاضاً. ووفق كل ذلك يعد ذلك هو الإجراء الصحيح الذي ينبغي اتخاذه.

2. وضع التنمية المستدامة في بؤرة الاهتمام

لقد ظل الحديث مثلاً حول التنمية المستدامة على مدار ربع قرن، ورغم ذلك لم تستطع أي دولة حتى الآن أن تحقق نمادج للاستهلاك والإنتاج قد تدعم الرقاهية العالمية في العقود القادمة. وينضم ما يربو على مائة مليون شخص إلى الطبقة المتوسطة العالمية في كل عام. في ضوء عالم من الموارد المحدودة، فإن أنماط الحياة التي يتوقعونها يجب أن يحدد أي جدول أعمال جديد العناصر الأساسية لاتمام الحياة المستدامة التي يمكن أن تلائم الجميع.

وقد وصل الفريق إلى قناعة بأنه يتعين على البلدان والحكومات الوطنية والمحلية والمؤسسات التجارية والافراد أن تغير الطريقة المتبعة في توليد واستهلاك الطاقة ونقل البضائع وشحنها واستخدام المياه وزراعة الغذاء. فالمحفزات وطرق التفكير الجديدة - وخاصة في البلدان المتقدمة - يمكننا أن نتفع الاستثمارات الضخمة في الاقتصاديات التحويلية إلى التنمية المستدامة. أما البلدان النامية إذا تمكنت من الوصول إلى تقنيات جديدة فيمكنها أن تتفقر مباشرة نحو طرق استهلاك وإنتاج أكثر استدامة وأكثر فعالية. وتمثل كلا الطريقتين ببساطة سياسة عامة ذكية.

في بعض الأحيان يقلل أن الحدود العالمية لانبعاثات الكربون سوف تجبر البلدان النامية على التضحية بالنمو للتكيف مع أنماط عيش الأغنياء أو أن البلدان المتقدمة سوف يتعين عليها أن تتوقف عن النمو بحيث تتمكن البلدان النامية من تنمية نفسها - باستبدال أحد مصادر التلوث بمصدر آخر. إلا أننا لا نؤمن بأن هذه المقايضات ضرورية، ذلك أن قدرة البشر على الابتكار وتوافر الحديد من البدائل الموجودة بالفعل يعني أن التنمية المستدامة قد تسمح - بل يجب أن تسمح - للشعوب في كافة الدول أن تحقق ما تطمح إليه.

وعلى الأقل فإن ثلث الأنشطة المطلوبة لتقليل انبعاثات الكربون العالمية إلى مستويات معقولة - مثل التحويل إلى إضاءة LED للحفاظ على الكهرباء - تستوجب دفع أكثر من قيمتها حسب ظروف السوق الحالية. وسوف يدفع المستهلكون المزيد مقدماً إذا كانوا يستطيعون رؤية الانخفاضات المستقبلية بوضوح وإذا كانت الحوافز المناسبة في موضعها الصحيح لتحقيق ذلك التحويل. وثمة أمثلة ترتبط بالتحويلات الذكية والمجدية ذات التكلفة الفعالة والصدقية للبيئة: حيث يتم تحسين آليات الديناميكا الهوائية للسيارات وإنشاء المباني لتحقيق كفاءة الطاقة، وإعادة تدوير المخلفات، وتوليد الكهرباء من الغاز المستخرج من مستودع النفايات - بالإضافة إلى ظهور بعض التقنيات الجديدة بصورة ثابتة ومستمرة. إلا أنه هناك حاجة إلى جهود منسقة لوضع وتبني هذه الإجراءات.

وثمة طرق أخرى لتعويض الأثر البيئية الناجمة عن ارتفاع الطبقة

بالشفافية والمسئولية والاستجابة لاحتياجاتهم. فالأمن الشخصي والوصول إلى العدالة وعدم التعرض للتمييز والاضطهاد وحقوق التصويت في القرارات التي تؤثر على حياة الشعوب هي نتائج التنمية والوسائل التي تمكن من تحقيقها. وبالتالي، نحن ندعو إلى إحداث تحول أساسي - لتمييز الحكم السليم بوصفه عنصراً أساسياً للسعادة والرفاهية، وليس عنصراً اختيارياً إضافياً.

و تحتاج الدول التي تتم بقدراتها واستجابتها للمطلب إلى بناء مؤسسات عامة فعالة ومسؤولة تدعم سيادة القانون وحرية التعبير والإعلام وتفتح الأبواب أمام الخيارات السياسية وتساعد على الاحتكام إلى القضاء. نحن بحاجة إلى ثورة شفافية بحيث يمكن للمواطنين معرفة المجالات التي تنفق فيها ضرائبهم ومساعداتهم والإيرادات المحصلة من بعض الصناعات على وجه الدقة. نحن نحتاج إلى حكومات تهاجم أسباب الفقر وتمتد الشعوب بالوقوة وتنسم بالشفافية وتسمح بالتحقيق في شؤونهم.

علاوة على ذلك، تعد الشفافية والمساءلة أداتين فعاليتين لمنع السرقة وتبديد الموارد الطبيعية النادرة. فبينما المؤسسات السليمة لن يكون هناك أية فرصة للتنمية المستدامة. هذا، ويؤمن الفريق بأن خلق هذه الفرص يمثل جزءاً أساسياً من عملية التحول المطلوبة للقضاء على الفقر بصورة نهائية وتمكين البلدان عبر العلم - وخاصة تلك البلدان المعرضة للصرعات أو الناشئة عن صراعات - من النمو بصورة مستدامة، وبالتالي يجب تناول المؤسسات في جدول أعمال التنمية الجديد.

إن المجتمعات تنظم حواراتها عن طريق المؤسسات. ولكي يؤدي المواطنون دوراً أساسياً ومهماً، فإنهم يحتاجون إلى بيئة قانونية تسمح لهم بتشكيل منظمات مجتمع مدني والالتحاق بها والاعتراض على الآراء أو التعبير عنها بسلمية، وتحمي حقوقهم في مراعاة الأصول القانونية.

وعلى الصعيد الدولي أيضاً، تمثل المؤسسات قنوات مهمة للحوار والتعاون. ومن خلال التعاون في المؤسسات المحلية والدولية والتعاون من خلالها تستطيع الحكومات أن تحدث انخفاضاً سريعاً في معدلات الفساد وغسيل الأموال والتهرب الضريبي والتهرب من الضرائب عمداً، والملكية الخفية للأصول، والمتاجرة غير المشروعة في المخدرات والأسلحة. ويتعين عليها أن تلتزم نفسها بتحقيق ذلك.

5. إقامة شراكة عالمية جديدة

وثمة تحول خامس - وربما هو التحول الأهم - لجدول أعمال ما بعد عام 2015 يتمثل في تجديد الشراكة العالمية. يجب أن يعمل ذلك على توفير رؤية جديدة وإطار عمل جديد بناءً على إنسانيتنا المشتركة والمبادئ التي حُدثت في ريو. من بين تلك المبادئ: الشمولية والمساواة والاستدامة والتضامن وحقوق الإنسان والمسئوليات المتبادلة وفقاً للقرارات المختلفة. ويجب أن تتميز هذه الشراكة بروح من الاحترام المتبادل والمنفعة المشتركة، بل أنها ستعتمد على هذه الروح.

هناك فكرة بسيطة تكمن وراء تلك الشراكة، ألا وهي أن الشعوب والدول يتفهمون أن مصائرهم ترتبط ببعضها البعض. فالذي يحدث في جزء من العالم قد يؤثر علينا جميعاً. وبعض القضايا ربما لا يمكن معالجتها إلا من خلال العمل المشترك. فالقول لديها الموارد أو

2030، وغالبيتهم يعيشون في المدن وسوف يعمل ذلك على تعزيز النمو الاقتصادي في العالم بأسره. كما ستعمل سياسات الحكومة الأفضل والمؤسسات العامة الجيدة والمسئولة وممارسات الأعمال الشاملة والمستدامة على دعم ذلك وستصبح بمثابة أجزاء أساسية من جدول أعمال ما بعد عام 2015.

أما الأولوية الثانية فتتمثل في السعي المستمر نحو إضافة القيمة ورفع الإنتاجية بحيث يؤدي النمو إلى توليد المزيد من النمو. وسوف تعمل بعض الأساليب على تعجيل النمو في كل مكان - البنية التحتية والاستثمارات الأخرى، وتطوير المهارات والسياسات الداعمة نحو المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والفترة على ابتكار تقنيات جديدة وتطبيقها وإنتاج منتجات عالية الجودة وطرح مجموعة أكبر من المنتجات. وفي بعض الدول يمكن تحقيق ذلك عن طريق التصنيع، بينما يتحقق ذلك في دول أخرى عن طريق توسيع قطاع خدمات حديث أو تكثيف الزراعة. فالبعض يتخصص في حلول معينة، بينما يعمل البعض الآخر في مجالات متنوعة. وبالتالي، ليس هناك وصفة واحدة تطبق على الجميع. ولكن من الواضح أن بعض أنماط النمو - وخاصة تلك الأنماط التي يتم دعمها عن طريق التجارة المفتوحة والعدالة على المستوى العالمي والإقليمي - توفر فرصاً أكبر من الأخرى من أجل تحقيق النمو في المستقبل.

وثالثاً، فإنه يتعين على البلدان أن تضع في الاعتبار خلق بيئة مستقرة تسمح بازدهار القطاع الخاص. فضلاً عن ذلك، يرغب القطاع الخاص في تحقيق تكافؤ الفرص ويرغب في الاتصال بالأسواق الرئيسية وبالنسبة للشركات الصغيرة يعني ذلك في الغالب إيجاد روابط العمل الصحيحة من خلال سائس الإمداد أو الجمعيات التعاونية على سبيل المثال. بالإضافة إلى ذلك ترغب المؤسسات التجارية في أن يكون لديها إطار تنظيمي بسيط يسهل بدء أية مؤسسة تجارية وتشغيلها وإغلاقها. أما الشركات الصغرى والمتوسطة والتي تقوم بتوظيف غالبية الأشخاص فإنها مقيدة في الوقت الحالي بسبب بعض اللوائح المعقدة بدون أي داع، مما قد يتسبب أيضاً في إحداث الفساد. إنها ليست دعوة لإلغاء اللوائح بالكامل، فالمعايير الاجتماعية والبيئية لها أهمية كبرى. ولكنها دعوة لأن تكون اللوائح ذكية وثابتة ومنفذة بطريقة تتسم بالشفافية. وبطبيعة الحال هناك نور أيضاً يجب أن توديه المؤسسات التجارية نفسها: وهو تطبيق الممارسات الجيدة ودفع الضرائب العادلة في الدول التي تعمل بها والتمتع بالشفافية حيال التأثير المالي والاجتماعي والبيئي على أنشطتها.

رابعاً، من أجل تحقيق رفاهية جديدة وخلق فرص جديدة، سوف يحتاج النمو أيضاً إلى وضع أنظمة جديدة تدعم الاستهلاك والإنتاج المستدامين وترتبط بالتنمية المستدامة على نطاق أوسع. ويتعين على الحكومات أن تضع وتنفذ نهجاً مفصلاً لتشجيع الأنشطة المستدامة والمعقبة على التصرفات الخطيرة على الصعيدين البيئي والاجتماعي. ويجب على المؤسسات التجارية أن توضح كيف يمكنها أن تستمر لتقليل الضغوط البيئية وتحسين ظروف العمل للموظفين.

4. تحقيق السلام وبناء مؤسسات عامة فعالة ومنفتحة ومسؤولة

التحرر من الصراعات والعنف هو الإستحقاق الأكثر أهمية للإنسان، ويمثل القاعدة الأساسية لبناء مجتمعات سلمية ومزدهرة. وفي الوقت نفسه ترغب الشعوب في جميع أنحاء العالم أن تتمتع حكوماتها

المستدامة على مستوى العالم. فالبلدان المتقدمة تمثل أسواق مهمة ومصدرًا مهمًا. فمن خلال ممارساتها التجارية والزراعية يتضح أن لديها فرصة هائلة لدعم تطوير دول أخرى أو منعها من التطور. ويمكن لتلك البلدان أن تشجع على ابتكار التقنيات ونشرها ونقلها. ومن خلال بعض الاقتصاديات الأساسية الأخرى، تلعب تلك البلدان دورًا أساسيًا في ضمان استقرار النظام المالي العالمي. فهي لديها مسؤوليات خاصة بشأن ضمان عدم وجود أي ملوئ أمن لرأس المال غير المشروع وإجراءات الفساد، وسداد الشركات متعددة الجنسيات الضرائب كما ينبغي في الدول التي تعمل بها. بالإضافة إلى ذلك وبوصفها أكبر مستهلك عالمي - بالنسبة لكل فرد - فإن البلدان المتقدمة يتعين عليها أن تظهر ريادتها بشأن الاستهلاك المستدام والإنتاج المستدام وأن تطبق التقنيات المحافظة على البيئة وتبادلها مع الغير.

وتتميز البلدان النامية بتنوعها بشكل أكبر مما كان عليه الوضع حين الاتفاق على الأهداف الإنمائية للألفية - فهي تشمل اقتصاديات ناشئة كبرى وبلدان تكافح من أجل معالجة مستويات عالية من الحرمان ومواجهة القيود الصارمة على القدرات. وتتعدى ارتباطات البلدان النامية بالتجارة والاستثمار والتمويل نموًا سريعًا. فهي يمكنها تبادل الخبرات بشأن كيفية إصلاح السياسة والمؤسسات لتعزيز التنمية بأفضل طرق ممكنة. وتعاون البلدان النامية - بما في ذلك البلدان ذات النصيب الضخم من الفقر - مع بعضها البعض ومع البلدان المتقدمة والمؤسسات الدولية في أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التي أصبحت ذات قيمة عالية. وربما تمثل أيضًا قوة أكثر فعالية عند إنشاء بوثقة للممارسات الجيدة وشبكات لتبادل المعرفة والمزيد من التعاون الإقليمي.²⁰

السلطات المحلية تشكل جسرًا حيويًا يربط بين الحكومات الوطنية، والمجتمعات والمواطنين وسوف يكون لها دورًا حاسمًا في أية شراكة عالمية جديدة. ويرى الفريق أن إحدى الطرق المبتدعة لدعم ذلك تتمثل في إدراك أن هذه الأهداف ربما يتم وضعها بصورة مختلفة على المستوى دون الوطني - بحيث لا يتم التعامل مع الفقر في الحضر بنفس طريقة التعامل مع الفقر في الريف على سبيل المثال.

هذا، وتلعب السلطات المحلية دورًا حاسمًا في وضع الأولويات وتنفيذ الخطط ومراقبة النتائج والعمل مع الشركات المحلية والمجتمعات. وفي العديد من الحالات تكون السلطات المحلية هي التي تقوم بتقديم الخدمات العامة الأساسية في مجال الصحة والتعليم والشرطة والمياه والمرافق الصحية، وحتى إذا لم يتم بتقديم هذه الخدمات بصورة مباشرة، فإن الحكومة المحلية في الغالب يكون لها دور مهم في إنشاء بيئة تخطيطية وتنظيمية ومعززة - للأعمال، ولإمداد بالطاقة والنقل العام والبناء. كما أنها تلعب دورًا أساسيًا في تقليل مخاطر الكوارث - مثل تحديد المخاطر، والإنذار المبكر، وبناء مقومات المناعة. وتلعب السلطات المحلية دورًا مهمًا في مساعدة سكان المناطق الأشد فقرًا على الوصول إلى أفضل مساكن وأفضل وظائف وتعد مصدرًا لأتجج البرامج في دعم القطاع العام والمشروعات الصغيرة.

المؤسسات الدولية سوف تلعب أيضًا دورًا أساسيًا. كما أن الأمم المتحدة لها بالطبع دورًا مركزيًا معياريًا وتنظيميًا، ويمكنها أيضًا الانضمام لشراكات مختلفة عن طريق الصناديق الإنمائية، والبرامج والوكالات المتخصصة التابعة لها. أما المؤسسات المالية الدولية فيمكنها إصلاح إخفاقات السوق في الإمداد بالتمويل طويل الأجل من أجل المشروعات المستدامة في الدول منخفضة ومتوسطة الدخل. وقد لاحظ الفريق الإمكانيات الضخمة المتاحة لاستفادة من الأموال العامة

الخبرات أو التكنولوجيا التي قد تؤدي إلى تحقيق المصلحة المشتركة - في حالة تبادلها. ولذلك فإن التعاون المشترك لا يمثل فقط التزام أخلاقي لمساعدة هؤلاء الأقل حظًا وإنما يمثل استثمارًا في تحقيق الرخاء للجميع.

ولن تتطلب الشراكة العالمية المتجددة روحًا جديدة من القادة الوطنيين فحسب، وإنما ستحتاج أيضًا - وهو أمر ليس أقل أهمية - توفير العديد من القادة الآخرين الذين يبنون أفكارًا جديدة ويغيرون من سلوكهم. إن هذه التغييرات لن تتم بين عشية وضحاها. ولكن يتعين علينا أن نتخطى حدود العمل المعتاد، وأن نبدأ من اليوم. إن الشراكة العالمية الجديدة يجب أن تشجع كل شخص على تغيير رؤيته للعالم بعمق وبصورة جذرية. فهي يجب أن تقود كافة الدول نحو التحرك تلقائيًا تجاه دمج الخطط البيئية والتنمية، ومعالجة أعراض الفقر وأسبابه بطريقة موحدة وشاملة.

ما هي مكونات أية شراكة عالمية جديدة؟ إنها تبدأ بروية متبادلة ومشاركة.. رؤية تسمح بالطول المختلفة للسياسات المختلفة، ولكنها رؤية طموحة على كافة المستويات. ومن خلال الرؤية تأتي خطة عمل على مستوى البلد والمناطق أو المدن أو المحيطات الأصغر. على الجميع المساهمة والتعاون من أجل مستقبل أفضل.

إن أية شراكة عالمية جديدة يجب أن تعمل على إشراك الحكومات الوطنية والهيئات المحلية والمنظمات الدولية والمؤسسات التجارية والمجتمع المدني والمؤسسات الوقفية والمؤسسات الخيرية الأخرى والناس - من خلال جلوس الجميع معًا على طاولة واحدة لتخطي فكرة المساعدة والتطرق إلى مناقشة إطار عالمي للسياسات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة. إنها يجب أن تتخطى توجهات الأهداف الإنمائية للألفية بشأن الشراكات الدولية بين الحكومات ذات الدخل المرتفع والأخرى ذات الدخل المنخفض لتشمل المزيد من الجهات الفعالة.

علاوة على ذلك يجب أن تتميز أية شراكة عالمية جديدة بطرق عمل جديدة - وهي عملية واضحة يتم من خلالها قياس مستوى التقدم نحو الأهداف والغايات ويخضع الأشخاص فيها للمساءلة عن التزاماتهم. وتتمتع الأمم المتحدة أن تتولى على عاتقها القيام بعملية المراقبة على المستوى العالمي والحصول على المعلومات من الحكومات الوطنية والمحلية والحوارات الإقليمية. وبالتالي يمكن للشراكات التي تعقد في كل نطاق من النطاقات المعنية على المستويات العالمية والوطنية والمحلية أن تفرض مسؤوليات ومساءلات عن تنفيذ السياسات والبرامج بصورة صحيحة.

ولكل مشارك في شراكة عالمية دور محدد يؤديه:

الحكومات الوطنية تلعب الدور الرئيس وتتحمل مسؤولية اتخاذ القرارات بشأن الأهداف والسياسات والخطط واللوائح الوطنية التي سوف تترجم رؤية وأهداف جدول أعمال ما بعد عام 2015 إلى واقع عملي. وللحكومات الوطنية دور في كل قطاع وعلى العديد من المستويات. بدءًا من التفاوض حول الاتفاقات التجارية أو البيئية الدولية إلى خلق بيئة تمكن من تنفيذ الأعمال ووضع المعايير البيئية في الدولة.

وبالنسبة للبلدان المتقدمة، فإنه يتعين عليها أن تقي بوعودها تجاه البلدان النامية. فالمساعدات القلقة من الشمال والجنوب لا تزال مهمة بالنسبة للعديد من الدول: ومن ثم يجب أن يتم الإنهاء عليها، بل وزيادتها أيضًا كلما أمكن. ولكن هناك حاجة إلى ما هو أكثر من المساعدة لتنفيذ التنمية

المؤسسات الوقفية والمؤسسات الخيرية الأخرى والمستثمرون المعنيون بالأثر الاجتماعي. هذه الجهات تتميز بقدرتها على الابتكار والتمتع بالحنكة وانتهاز الفرص وبناء جسور بين بيروقراطيات الحكومة، والمؤسسات الدولية، والمؤسسات التجارية الخاصة وقطاع منظمات المجتمع المدني. ويمكن للمؤسسات الوقفية والمؤسسات الخيرية انتهاز الفرص وإظهار ما يمكن أن تحققة الفكرة الواحدة، ومن ثم إنشاء الأسواق الجديدة في الأماكن التي لم تكن بها هذه الأسواق من قبل. ويمكن أن يوفر ذلك للحكومات والقطاع الخاص الثقة اللازمة لاتخاذ بقية الإجراءات وزيادة الأنتشطة.

ويوضح المستثمرون المعنيون بالأثر الاجتماعي أنه قد توجد "طريقة تالفة" للتنمية المسدامة - وهي طريقة مختلطة بين القطاع الخاص والهدف للربح تمامًا وأي برنامج إعانات أو مساعدات خيرية فقط. ونظرًا لأنهم يحققون الربح فيمكن أن تكون جهودهم مسدامة طوال الوقت. ونظرًا لأنهم يمتلكون جهات جديدة، ليست مؤسسات تجارية أو خيرية، فإنهم لا يقعوا تحت الأطر القانونية التقليدية. وربما تحتاج بعض الدول إلى الأخذ في الاعتبار كيفية تعديل قوانينها للاستفادة من هذا القطاع بصورة أفضل.

العلماء والأكاديميون. يُعتبر التقدم العلمي والتكنولوجي عاملاً جوهرياً في جدول أعمال ما بعد عام 2015. إذ يرجع أي نمو مستدام مرتفع حقيقته أي بلد إلى المعرفة والتكنولوجيا والأفكار التي اكتسبها هذه البلدان من البلدان الأخرى ومدى تكيفها لذلك بما يتناسب مع ظروفها المحلية.²² فليست المسألة في الحصول على التكنولوجيا بقدر ما هي في فهم كيفية استخدام هذه التكنولوجيا جيداً على المستوى المحلي. ويستلزم ذلك توفير جامعات وكيانات تقنية وكيانات الإدارة العامة وعمال مهرة مدربين تدريباً جيداً في جميع الدول. ويتجاوز هذا المطلب ما تركز عليه الأهداف الإنمائية للألفية من مجرد توفير التعليم الابتدائي.

تعتبر الطاقة متالاً جيداً للأمور التي يلزم توفرها في سبيل تحقيق التقدم التكنولوجي العالمي. وعندما تتعاون الحكومات على قدم المساواة في هذا الشأن مع الأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، فإن ذلك سيؤدي إلى اكتشاف طرق جديدة لإنتاج الطاقة النظيفة واستعمالها.²³ لا بد أن يحدث ذلك على وجه السرعة: لأن قرارات البنية الأساسية اليوم ستؤثر على استخدام الطاقة عمداً.

يمكن الاستفادة من المعارف المتوفرة في كثير من المجالات - كالمحاصيل المقاومة للجفاف على سبيل المثال - عن طريق استخدام أنظمة رئيسية مفتوحة يستطيع العلماء في جميع أنحاء العالم الوصول إليها بحرية بهدف الاستفادة من النتائج التي يصل إليها كل منهم والتعاون فيما بينهم على نطاق واسع، الأمر الذي يضيف ميزات مفيدة بلا حدود. ومن خلال هذه الأنظمة الرئيسية المفتوحة نستطيع تحجیل تطوير الأفكار الجديدة المتعلقة بالتنمية المسدامة والاستفادة منها بشكل كبير. كما يمكن لهذه الأنظمة الرئيسية أن تكون مركزاً للابتكار والنشر ونقل التكنولوجيا في جميع أنحاء العالم.

يجب أن يكون **الإناس العاديون** في قلب أي شراكة عالمية جديدة. ومن أجل تحقيق ذلك، يجب أن نمكثهم من التعبير عن آرائهم إلى جانب المشاركة في القرارات التي تؤثر على حياتهم دون خوف. وفي سبيل ذلك، يجب أن نمكثهم من الوصول للمعلومات. كما

في تحفيز التمويل الخاص وتعزيزه من أجل التنمية المسدامة على سبيل المثال تم استثمار 2 في المائة فقط من 5 تريليون دولار حتى الآن في أصول صندوق التروة السويدي في مشروع تنمية مسدامة.²⁴

المؤسسات التجارية هي الشريك الأساسي الذي يحفز النمو الاقتصادي. سوف تعمل الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم على خلق غالبية فرص العمل التي ستكون مطلوبة لمساعدة فضاء اليوم على الهروب من الفقر وللتشخيص يبلغ عددهم 470 مليون شخص سيدخلون سوق العمل بحلول عام 2030. أما الشركات الكبرى فإنها لديها الأموال والخبرة اللازمة لبناء البنية التحتية التي تسمح لكل الناس بالاتصال بالاقتصاد الحديث. ويمكن لبعض المؤسسات التجارية الكبرى أن تربط بين المشروعات الصغيرة وصغار المستثمرين بالأسواق الكبرى. وعندما تجد نموذج مؤسسة تجارية يعمل من أجل التنمية المسدامة يمكنها تعزيزه سريعاً عن طريق الانتشار الجغرافي لها للوصول إلى مئات المائتين من الأشخاص.

وتمه عدد متزايد من قادة المؤسسات التجارية الذين ناقشنا معهم هذه القضايا يعملون بالفعل على دمج التنمية المسدامة في إستراتيجياتهم المشتركة. فقد تحدثوا عن حالة المؤسسات التجارية من خلال ثلاثة مكونات أساسية تتخطى حدود المسؤولية الاجتماعية المشتركة. أولاً: استخدام الابتكارات لفتح أسواق نمو جديدة ومخاطبة احتياجات المستهلكين الفقراء. ثانياً: تعزيز الممارسات المسدامة والعمل على بقائها بتكلفة تنافسية من خلال الحفاظ على الأرض والماء والطاقة والمعادن والتخلص من النفايات. ثالثاً: جذب الموظفين الأعلى مرتبة والارتقاء بحقوق العاملين.

وعلى الرغم من ذلك، فإن هذه الشركات تترك أنها إذا كانت تمثل شريكاً يعتمد عليه للحكومات ومنظمات المجتمع المدني فإنها تحتاج إلى تعزيز البناات الحكومية الخاصة بها وتطبيق "نظام المعلومات المتكامل"، بشأن أثرها الاجتماعي والبيئي وأداءها المالي. وتلتزم عدة مؤسسات تجارية اليوم بتحقيق ذلك، ويمكن للشراكة العالمية الجديدة أن توفر الإطار الذي يجب أن تشجع الآخرين على تنفيذ ذلك.

منظمات المجتمع المدني قد تلعب أيضاً دوراً حيوياً ومهماً في التصويت لصالح الأشخاص الذين يعانون من الفقر ويشملون أعداداً غير متكافئة من النساء والأطفال والمعاقين، والمجتمعات الأصلية والمحلية وأفراد من المجموعات المهمشة الأخرى. كما أنها تؤدي دوراً مهماً في تصميم هذه الخطة الجديدة وتحقيقتها ومراقبتها. كما أنها تعمل أيضاً جهات مهمة لتقديم الخدمات الأساسية وتكون في الغالب قادرة على الوصول إلى الأشخاص الأكثر فقراً والأكثر عرضة للمخاطر، على سبيل المثال الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة والمناطق النائية.

وفي ضوء أية شراكة جديدة، ستلعب منظمات المجتمع المدني (CSOs) دوراً حاسماً في التأكد من أن الحكومة على كافة المستويات والمؤسسات التجارية يستجيبون للمتطلبات ويخلقون فرصاً حقيقية ويوفرون وسائل معيشة مسدامة في إطار اقتصاد السوق المفتوح. كما أن قدرتها على أداء هذا الدور تعتمد على توفير بيئة قانونية مناسبة والوصول إلى الإجراءات القانونية الأصلية بموجب القانون. كما أنه على هذه المنظمات الالتزام بعمداً الشفافية والمحاسبة إزاء ممثليها.

استقرار النظام المالي وتنظيمه وفي حال تمويل المشاريع المدعومة من قبل المؤسسات المالية الدولية.

ومن المحتمل أن يزيد حجم المنحرات العالمية للمستثمرين في هذه البلدان عن 18 تريليون دولارًا أمريكيًا، ويبحث رعاة المشروعات المستدامة عن رأس المال، لكن يلزم بناء قنوات جديدة للربط بينهما. كما يجب بناء أنظمة دعم (تشمل الخبرات والمؤسسات المالية والسياسات والقوانين) وتقوية الأماكن التي ستواجه فيها.

وخلال المؤتمر الذي عُقد في مدينة مونتيري بالمكسيك عام 2002 اتفقت الحكومات على رؤية شاملة حول كيفية تمويل هذه التنمية. وقد جاء توافق آراء مونتيري على أن "كل بلد تتحمل مسؤولية رئيسية تجاه اقتصادها والتنمية الاجتماعية داخلها، إلى جانب التأكيد على دور السياسات الوطنية واستراتيجيات التنمية. وفي نفس الوقت، نتشابه الآن الاقتصاديات المحلية مع نظام الإقتصاد العالمي..."²⁴ وبالتالي يجب أن تدعم هذه الجهود المساعدات الدولية وأنماط التجارة والاستثمار إلى جانب التعاون القني من أجل تحقيق التنمية.

ويرى الفريق أن المبادئ والاتفاقيات التي تمخض عنها مؤتمر مونتيري ستبقى صالحة لجدول أعمال ما بعد عام 2015. كما توصي اللجنة بضرورة أن نعد الأمم المتحدة مؤتمراً دولياً يتناول بمزيد من التفصيل مسألة تمويل التنمية المستدامة في النصف الأول من عام 2015 وذلك من أجل الوقوف على شروط عملية حول كيفية تمويل جدول أعمال ما بعد عام 2015. وتقرح اللجنة أن يتناول هذا المؤتمر كيفية الدمج بين التنمية والتنمية المستدامة وتدفقات التمويل المخصصة للبيئة. ويجب أن يستعمل كل جدول أعمال أحادي على هيكل تمويل أحادي شامل.

يمكن للحكومات والشركات ومنظمات المجتمع المدني والجامعات أن تستفيد من أشكال جديدة من المشاركة مثل التواصل الاجتماعي والاستعانة بالجامهير من أجل التفاعل مع المواطنين وفهم احتياجاتهم والاستجابة لها بطرق جديدة.

ضرورة الحصول على تمويل أكبر وأفضل وطويل الأجل

ستتدفق معظم الأموال من مصادر محلية، ويبحث الفريق البلدان لمواصلة جهودهما المبذولة في هذا الصدد. هذا الصدد. هذا ويبحث الفريق الدول على المضي قدماً في جهودها للاستثمار في أنظمة ضريبية أكثر قوة وعلى توسيع قواعدها الضريبية المحلية وبناء الأسواق المالية المحلية. لقد خطت البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل خطوات رائدة في زيادة الدخل المحلي، ولعل ذلك قد ساعد في توسيع نطاق الخدمات العامة والاستثمارات الضرورية للتنمية المستدامة، بالإضافة إلى بلورة مفهوم المساءلة فيما يتعلق بالإفناق العام.

لكنها لا تزال في حاجة إلى تلقي تمويل خارجي كبير لتنفيذ مشروعات البنية التحتية وغيرها من الاستثمارات الحيوية للنمو المستدام. ولا يمكن لذلك أن يتحقق من خلال المساعدات التي تُرسلها البلدان المتقدمة فحسب، برغم أهمية هذه المساعدات للبلدان منخفضة الدخل وضرورة الوفاء بالوعود المتعلقة بهذه المساعدات. ستتدفق معظم المساعدات المالية الخارجية من صناديق المعونات الرئيسية والصناديق التعاونية وصناديق التروة السيادية وشركات القطاع الخاص وبنوك التنمية وغيرها من المستثمرين، بما في ذلك هؤلاء الذين يستثمرون داخل البلدان متوسطة الدخل التي تتدفق منها معظم المنحرات الجديدة. مع حلول العام 2030. ولا شك أن هذه التدفقات الرأسمالية الخاصة ستتمو وتصبح أقل عرضة للتقلبات شديدة

17. بيان الألفية ناقش "الجهود اللازمة لارتقاء بالديمقراطية وتعزيز سيادة القانون واحترام كافة حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها دولياً، بما في ذلك حق التنمية" كما أنه دعم "حرية الإعلام لأداء دورهم الأساسي وحق العامة في الوصول إلى المعلومات."

18. نحو اتفاق تغير المناخ العالمي، ماك كينزي (2009)

19. روزنيس وأخرون (2009) التشغيل: متطلبات الإنفاق على البنية الأساسية للكهرباء المكلفة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تشخيص البلدان للبيئة الأساسية الإفريقية، الورقة 5 (المرحلة 2)

20. التعاون بين دول الجنوب تحكمه "مبادئ احترام السيادة الوطنية والملكية الوطنية والاستقلال والمساواة وعدم فرض الشروط وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والمصلحة المشتركة" مؤتمر الأمم المتحدة رفيع المستوى بشأن التعاون بين دول الجنوب، نيروبي، كينيا (2009)

21. منتدى الاستثمار العالمي بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) 2012. نحو جيل جديد من سياسات الاستثمار. <http://www.unctad-docs.org/files/UNCTAD-WIR2012-Full-en.pdf>

22. لجنة النمو والتنمية (2008) تقرير النمو. استراتيجيات النمو المستدام والتنمية الشاملة البنك الدولي. واشنطن العاصمة

23. على سبيل المثال، الشراكة بين الولايات المتحدة والهند لتطوير الطاقة النظيفة قد ولت بالفعل 1,7 مليار دولار في القطاعين العام والخاص أو الطلاقة النظيفة.

24. الأمم المتحدة، توافق آراء مونتيري حول المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، في مونتيري، المكسيك، الولايات المتحدة، عام 2002

الفصل الثالث: الأهداف الإيضاحية والتأثير العالمي

شكل جدول أعمال ما بعد عام 2015

إنّ الالتزامات الواضحة في المجالات الخمسة التالية – عدم تجاهل أحد، وتولية التنمية المستدامة الأولوية، وتحويل الاقتصاديات، وبناء السلام والمؤسسات الفعّالة والمسؤولة، وإقامة شراكة عالمية جديدة – تتيح للمجتمع الدولي القدرة على الوفاء بالوعود التي ترسمها الأهداف الإنمائية للألفية، ووضع معايير أعلى في المجالات التي تثبت التجربة قدرتنا على تحقيق المزيد من الإنجازات فيها، إلى جانب إضافة مسائل أساسية مفقودة. ومن خلال الجمع بين هذه الالتزامات نكون قد خطونا خطوات هامة نحو القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

ونظراً لسعة نطاق جدول أعمال ما بعد عام 2015 – الذي تمزج بين التقدم الاجتماعي والنمو المنصف والإدارة البيئية – يجب أن يعطى أولوية واضحة إلى جانب تضمين معايير عالمية وأهداف وطنية مشتركة. وحول هذه المسائل يستطيع المجتمع الدولي أن ينظم نفسه.

كما نؤمن أنّ مجموعة الغايات والأهداف والمؤشرات التي ترسمها الأهداف الإنمائية للألفية كانت أداة فعّالة في التعبئة من أجل الانطلاق للأمام. ولهذا السبب، ونوصي بأن يتميز إطار ما بعد عام 2015 بمجموعة محدودة من الغايات والأهداف ذات الأولوية، إلى جانب المؤشرات الداعمة. كما يجب أن يشمل جدول الأعمال على موعد واضح، الأمر الذي يُحفز العمل بداية من اليوم في إطار إستراتيجية طويلة الأجل. ومع أخذ ذلك بعين الاعتبار، يوصي الفريق أيضاً بأن تكون الأهداف المبيّنة في جدول أعمال ما بعد عام 2015 سارية حتى عام 2030.²⁵ علماً بأن الأطر الزمنية الأطول تفتقر إلى المطالب الملحة وربما تبدوا غير محتملة، بسبب التقلبات السريعة في عالم اليوم، بينما الأطر الزمنية الأقصر لن تسمح بالتغييرات التحويلية الحقيقية اللازمة لتفعيلها.

يمكن أن تكون الأهداف قوة فَعَّالة للتغيير، غير أنّ الإطار الخاص بالهدف لا يعتبر الحل الأمثل لكل التحديات الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية. وتكون هذه الأهداف أكثر فعّالية عندما يمكن وصف الطموح الواضح والملتزم في عبارات سهلة القياس. كما لا يمكن للأهداف أن تكون بديلاً عن اللوائح التصحيحية أو المعاهدات متعددة الأطراف التي تنظمها المعاهدات الدولية المتوازنة بدقة. وعلى عكس المعاهدات، تكون أية أهداف تشبه الأهداف الإنمائية للألفية غير ملزمة في القانون الدولي؛ فهي بمثابة أدوات للتواصل والإلهام وصنع السياسات وتعبئة الموارد.

كما يجب أن يشمل الإطار على آليات للمراقبة والمحاسبة تضم الدول والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات ومجتمع التنمية الدولي. ويجب أن يُقدّر هذا الإطار أيضاً مساهمة كل طرف في التمويل المخصص للتنمية، إلى جانب تحديد ليس فقط التحديات المشتركة، ولكن القدرات والاحتياجات المختلفة أيضاً. ويمكن للمجتمع الدولي تحقيق التحويلات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال تحديد الأعمال اللازمة والمجالات التي يجب التركيز عليها من خلال العمل سوياً.

إن قيمة إطار الهدف الذي يدفع لإجراء التحويلات تتجلى في التركيز على الجهود العالمية، وبناء القوة الدافعة وتنمية الشعور بالخطر العالمي. كما يعتبر وسيلة فعّالة في بلورة التوافق وتحديد الأعراف الدولية. كما يعدّ هذا الإطار أيضاً بمثابة صيغة استنفار من أجل الاحتشاد لإطلاق حملة عالمية تثبتني الدعم الدولي، كما هو الحال مع الأهداف الإنمائية للألفية.

ويوصي الفريق بضرورة تبني عدد محدود من الغايات والأهداف في جدول أعمال ما بعد عام 2015، وأن يتميز كل جدول أعمال بكونه: محدد وقابل للقياس وممكن التحقيق ووثيق الصلة ومحدد المدّة. فيما يلي مجموعة من المعايير الواضحة وسهلة التطبيق، لتوجيه شكل جدول أعمال ما بعد عام 2015 لكي يتوافق مع نتائج مؤتمر "ريو +20"، حيث يجب أن يحقق كل هدف:

- حل مشكلة خطيرة، كما يلزم أن يكون له تأثير قوي على التنمية المستدامة، استناداً إلى الأبحاث الموجودة.
- ينطوي على رسالة قوية حول المسائل التي تُحفز الناس، والشركات والحكومات.
- يكون سهل الفهم، والنشر بلغة سهلة.

بإدارة المدن المتطورة، وخلق فرص عمل جديدة والقضاء على العنف. كما تم تناول أولويات مماثلة داخل البلدان منخفضة الدخل، إلى جانب الحاجة إلى بناء البنية التحتية وتقليل الفقر المدقع. كما تُطالب البلدان غير الساحلية بأن تتواصل بشكل أفضل مع الاقتصاد العالمي؛ أي مع الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل تحقيق التنوع الاقتصادي، والاستجابة بشكل أقوى للتغير المناخي.

إن جميع البلدان لديها مصلحة في تحقيق اقتصاد عالمي مُدار بشكل جيد؛ اقتصاد أكثر استقرارًا وأكثر عدلاً وأكثر جاذبية للموارد المشتركة، وأكثر قبولاً للتعاون المتبادل في المجال العلمي والتقني. فالكل يستفيد من وجود أنظمة مشتركة للتأثير المتبادل من أجل التعرف على الكوارث الطبيعية والأوبئة والوقاية منها.

المخاطر التي يجب إدارتها في جدول أعمال أحادي

إذا أردنا أن يكون جدول أعمال التنمية الجديد تحويلي بحق، فلا بد أن ندار كثير المخاطر الرئيسية بشكل جيد. وسيتحاج المجتمع الدولي أن يتأكد أن جدول أعمال التنمية المستدامة الأحادي:

- ليس مُتقلاً بشكل مفرط بكثير من الأولويات؛ وأنه نتاج للتسويات وليس القرارات – أو ضعيف أو بلا جنوى بدلاً من أن يكون تحويلياً ومركزاً؛
- ألا ينصب تركيزه على الخطة الماضية – ولكن ليس موجهاً نحو التحديات المستقبلية؛
- ألا يكون مرناً بشكل كافٍ - العمل المتعدّد؛
- ألا يكون خيالياً وغير قابلاً للتطبيق؛
- متماسكاً من الناحية الفكرية، وليس إلهامياً؛
- ألا يركّز بشكل محدود على مجموعة واحدة من القضايا، الأمر الذي يؤدي إلى الإخفاق في إدراك أن عوامل الفقر، والإنتاج الاجتماعي، والبيئة والنمو مرتبطة فيما بينها ولا يمكن تناولها في معزلٍ عن بعضها البعض.

وتتمثل الطريقة المثلى لإدارة هذه المخاطر في التأكيد من أن جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015 يشمل أولويات واضحة يستند خلفه المجتمع الدولي. ويجب أن يكون ذلك في مجالات تتطلع إليها الآمال العالمية المشتركة الأصلية، وتُحدث فرقاً تحويلياً على التنمية والقضاء على الفقر.

هذا و توضح الأهداف الإنمائية للألفية كيفية استخدام إطار هدف محدد. إذ أن أحد أسباب نجاح هذه الأهداف - ثمانية أهداف و 21 غاية - هو كونها مُحفزة ومحدودة العدد وسهلة الفهم. كما تتميز الغايات الأكثر نجاحاً بقابليتها للقياس ومواعيدها النهائية الواضحة. وبالنظر في الأهداف، نلاحظ ارتفاع في حجم التدفقات المالية وبناء الشراكات وتصميم الاستراتيجيات. عندما يلزم توفير تقنيات جديدة، يقوم الشركاء بتصميمها. كما يتم مشاركة الأنشطة الجيدة. والعمال الميدانيين على الأرض وصنّاع السياسات في العواصم يتعلمون ويتفهمون. بالطبع، هناك تقدماً كبيراً قد تحقق دون اللجوء إلى الأهداف الإنمائية للألفية، لكننا نشك قليلاً في أن يكون لهذا التقدم أثرًا كبيراً على الأقل في بعض المجالات الرئيسية.

• يكون قابلاً للقياس، باستخدام مؤشرات ومعايير وبيانات معقولة وقابلة للمقارنة دولياً، وخاضعاً للمراقبة.

• يكون قابلاً للتطبيق على نطاق واسع في البلدان ذات مستويات الدخل المختلفة، والبلدان الناشئة عن النزاعات أو التي تتعافى من كارثة طبيعية.

• يكون مترسخاً في ضمائر الأفراد، ويكفي في مقدمة الأولويات أثناء المشاورات وخاصة الشباب والمجموعات المهمشة والمحرومة.

• يكون قائماً على التوافق، وممتدداً متى أمكن على الاتفاقيات الحالية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، إلى جانب محاولة تجاوز الاتفاقيات السابقة حتى تعيش الشعوب حياة أفضل.

يجب أن تعكس الغايات والأهداف رغبات الشعوب متى أمكن، دون أن يُملَى عليهم أحد ما ينبغي عليهم القيام به. فعلى سبيل المثال، قد تشارك جميع البلدان في هدف تقليل القمامة بنسبة معينة. لكن البلدان منخفضة الدخل تحقق هذا الهدف من خلال الاستثمار بشكل أفضل في التخزين ومرافق النقل من أجل المحافظة على الطعام من الفساد قبل دخوله الأسواق، بينما تحقق البلدان عالية الدخل هذا الهدف من خلال تغيير أساليبها في تعبئة الطعام وبيعها واستهلاكه لتقليل كمية الطعام التي يتم التخلص منها في المنازل.

ويوصي الفريق بأنه في الوقت الذي ينبغي الحفاظ على الغايات التي تعيش في فقر مدقع، والوفاء بالوعود المقطوعة تجاههم في صُلب جدول الأعمال، ينبغي أن ترتقي أهداف ما بعد عام 2015 بمستوى الطموح حتى عام 2030 من أجل الوصول إلى كافة الشرائح الأكثر احتياجاً والأكثر ضعفاً. كما يجب أن تدعو هذه الأهداف إلى تحسين جودة الخدمات، وتولية التنمية المستدامة الأولوية، فضلاً عن ضرورة ترابط تلك الأهداف مع بعضها البعض بشكل متكامل.

بالطبع، لا يمكن أن نطلب من كل البلدان أن تصل إلى نفس الهدف تماماً نظراً للاختلاف الكبير في القدرات والتاريخ ونقاط البدء والظروف. فجميع البلدان مُطالبة بالمساهمة في تحقيق كل الأهداف، ولكن الاختلاف يكون في حجم ذلك وسرعته وبشكل عام، نستخدم الأمم عمليات شاملة لصنع هذه القرارات تمّ تقوم بعد ذلك بوضع الاستراتيجيات أو الخطط أو السياسات أو القوانين أو الميزانيات لتحقيقها.²⁶

توضح الأمثلة القليلة التي تم تناولها أثناء مناقشات الفريق كيف يمكن أن تنتج الأولويات حسب ظروف كل دولة. وقد أقر الفريق بأن بعض البلدان مرتفعة الدخل مُطالبة ببذل مزيد من الجهد بشكل أسرع في سبيل تحقيق أهداف النظيفة، ويرجع ذلك إلى أن معظم البلدان تبدأ من قاعدة منخفضة وأن جميع البلدان ملتزمة ببذل مزيد من الجهود تجاه تحقيق أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة. كما يمكن وستطيع بلدان كثيرة بذل الكثير في سبيل توفير الاستعادة العادلة من الخدمات الصحية والتعليمية للبلدان السكنية المعزولة أو الفقيرة أو المهاجرة. وتعتبر مشكلة البطالة بين الشباب من المشكلات الخطيرة في كثير من البلدان مرتفعة الدخل. وقد ركزت الأولويات التي وردت في المناقشات المتعلقة بالبلدان متوسطة الدخل بشكل أكبر على الحد من الظلم، وتوفير خدمات تعليمية جيدة ورعاية صحية أفضل، وحكومة شفافة ومسؤولة، وخاصة على المستويات المحلية الخاصة

ويجب أن ينطلق نفس الشيء على جدول أعمال ما بعد عام 2015؛ حيث يمكن تناول أولوياته من خلال إطار عمل الهدف. وتتجلى قيم هذه الأهداف في التركيز على الجهود العالمية وبناء القوة الدافعة وتطوير الشعور بالخطر العالمي. كما تعتبر وسيلة فعالة في بلورة التوافق وتحديد الأعراف الدولية.

إن ضمان توسع البلدان ذاتيًا يمثل خطرًا على جدول الأعمال العالمي. فتحديد نفس الأهداف لكل بلد، وهو ما حدث واقعيًا بالنسبة للأهداف الإنمائية للألفية (برغم أن التصميم لم يكن معقدًا لذلك)، لن يكون ذا جدوى لأن كل بلد لها نقطة بداية مختلفة عن غيرها. غير أنه في حالات محدودة، لا بد أن يشترك العالم بأسره في نفس الطموح: وضع الحد الأدنى من المعايير لكل مواطن. يجب ألا يعيش أي فرد في ظل فقر مدقع، وألا يتسامح مع العنف ضد المرأة والفتاة. وينبغي ألا يجوع أي طفل أو يكون عاجزًا عن القراءة أو الكتابة أو كسب بعض المبالغ الزهيدة. ويجب أن يحصل الجميع على التطعيم المناسب ضد الأمراض الرئيسية. كما يجب أن يتمتع الجميع ببيئة صحية حديثة - مياه الشرب والمرافق الصحية والطرق والطاقة والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية. ويجب أن يتوفر لكل فرد هوية قانونية.

من الجيد تطبيق الأهداف المستهضة العالمية في كل مكان من العالم، ولكن هناك خطر أن تصبح الأهداف خيالية وغير قابلة للتطبيق. يريد الفريق ألا يعاني أي طفل من وقف النمو أو فقر الدم، لكن احتمالية تحقيق ذلك قد لا تسري على جميع الدول. كما نود أن يعيش كل فرد تحت مظلة أنظمة الضمان الاجتماعي، دون أن يعني ذلك انخفاض جودة هذه الأنظمة إلى مستويات متردية. سنود أيضًا أن يحصل كل فرد على فرصة عمل ملائمة، لكن ذلك أيضًا لا يمكن تحقيقه في 15 عامًا فقط حتى في أكثر الدول نموًا.

لقد تبين لها أن من المفيد تحقيق توازن بين الطموح والواقعية باستخدام بعض التوجيهات. في معظم الحالات، ينبغي أن يتم وضع الأهداف الوطنية بحيث تكون طموحة وعملية في آن واحد، وفي بعض الأحيان يتعين وضع الحد الأدنى من المعايير العالمية بحيث تسري على كل فرد أو بلد. كما نقترح أنه في جميع الحالات التي يسري فيها هدف معين على نتائج الأفراد، فإنه يعتبر قد تحقق فقط إذا قامت كل مجموعة - محددة بصيب خمس النحل، أو الجنس، أو الموقع أو أي شيء آخر - بالوفاء بهذا الهدف. بهذه الطريقة، تتمكن البلدان فقط من الوفاء بالتزاماتها إذا ركزت على الأشخاص الأكثر عرضه للخطر. وفي حالة عدم توفر البيانات اللازمة للمؤشرات، يصبح الاستمرار في جميع البيانات أمرًا ملخيًا. كما أنه في حالة عدم وجود توافق فعلي على المؤشرات أو كونها غير واضحة (في تعريف الجودة على سبيل المثال)، فإننا نقترح دعوة الخبراء الفنيين لمناقشة الأنماط والأساليب المتبعة وتنقيحها.

الدروس المستفادة من الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية (شراكة عالمية من أجل التنمية)

لقد رصد الفريق تقدمًا في المجالات التي شملتها الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية، إلا أن الفريق أصيب بالإحباط بسبب بطء معدلات التقدم في الكثير من المجالات. فقد قامت العديد من البلدان بتعريفات جمركية منخفضة، لكن جولة الدوحة الإنمائية لم تُختتم. كما دُنت

الوكالات الرسمية العديد من الديون في حين أنه لا يزال هناك العديد من البلدان التي كشفت حساباتها المالية. كما لوحظ تقدمًا كبيرًا في توفير الأدوية رخيصة الثمن، لكن لا يزال الكثير من الناس يعانون من نقص الأدوية الأساسية رخيصة الثمن. إننا نفر بوجود ثورة تكنولوجية في مجال المعلومات والاتصالات، لكن بمساهمة محدودة من قبل الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية.

وبرغم نقاط الضعف في الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية، يرى الفريق أن وجود شراكة عالمية أقوى من أجل تحقيق التنمية - وهي الغاية من الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية - يعد عاملًا أساسيًا في وضع جدول أعمال التنمية. هذا ويضع الفريق هذه الشراكة العالمية الجديدة في موضع محوري بكافة التوصيات الخاصة بها، ويؤكد على وجوب تضمين هدف في جدول أعمال ما بعد عام 2015 كطريقة واقعية للتعبير عن العناصر الرئيسية للشراكة العالمية الجديدة. فيما يلي التغييرات الأكثر أهمية التي توصي بإدخالها على الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية:

- وضع أهداف دولية؛
- قياس الأهداف، كلما أمكن؛
- الاهتمام بشكل أكبر بزيادة حجم التمويل الموجه للتنمية
- تسليط الضوء على أولويات المجالات التي تتجاوز حجم المساعدات، لكي يتم مراقبتها؛
- مزج الشراكات العالمية والتعاون في كافة الأهداف.

يعتقد الفريق أن المجتمع الدولي يجب أن يتعاون ويقر بضرورة إيجاد أساليب لتصميم نظام تجارة عالمي أكثر انفتاحًا وإنصافًا. ستقترح مجموعة تمويل التنمية المستدامة التي تم تأسيسها في مؤتمر "ريو+20" بعض الخيارات لوضع استراتيجيات تمويل فعالة للتنمية المستدامة. كما يلزم إدخال إصلاحات على الهيكل المالي الدولي من أجل ضمان استقرار نظام التمويل العالمي. وفي هذا السياق يجب الوفاء بالاتفاق الدولي المعني بالمحافظة على أن بقاء الزيادة في متوسط درجات الحرارة العالمية أقل من 2 درجة مئوية أعلى من المستويات الصناعية السابقة - بما يتفق مع العلم - وذلك لمساعدة الدول في التكيف على الآثار الخطرة لتغير المناخ وتخفيف هذه الآثار. إن أمام العالم الآن فرصة للتعاون من خلال طرح أساليب جديدة لتقليل التنفقات المالية غير السريعة، وزيادة معدل استرداد الأموال المنهوبة، وتحسين الوصول إلى التكنولوجيا والعلوم، إلى جانب بناء شراكة عالمية حول بيانات التنمية.

الأهداف الإيضاحية

لقد انتهى الفريق إلى أن الرؤية التي اتفق عليها والأولويات التي أوصى بها فيما يتعلق بشكل إطار التنمية لما بعد عام 2015 لا يمكن نشرها بفعالية دون توفير نموذج لكيفية وضع الأهداف في أطر. ولهذا السبب، تم تضمين مجموعة من الأهداف الإيضاحية في الملحق 1، إلى جانب بعض التفاصيل الداعمة في الملحق 2. وتعرض الأهداف الإيضاحية هذه طريقة تحويل الأولويات إلى أهداف إلزامية وقابلة للقياس. وللتوضيح التام، لا يتم توفير الملحق على اعتبار أنه مخطط توجيهي، ولكنه يعتبر بمثابة أمثلة يمكن الاستفادة منها في تحسين

الجنسين؛ (3) توفير تعليم عالي الجودة وتعليم مدى الحياة؛ (4) ضمان حياة صحية؛ (5) ضمان سلامة الغذاء وتغذية جيدة؛ (6) توفير المياه والمرافق الصحية للجميع؛ (7) تأمين الطاقة المستدامة؛ (8) خلق فرص عمل؛ (9) توفير سبل العيش المستدامة والنمو المنصف؛ (10) إدارة أصول الموارد الطبيعية بشكل مستدام؛ (11) تأمين حسن الإدارة والمؤسسات الفعالة؛ (12) ضمان توفير مجتمعات مستقرة وأمنة؛ (13) إنشاء بيئة ممكنة علمياً وبلورة التمويل طويل الأجل.

إننا نعتقد أن تعقب هذه الأهداف وما يصاحبها من غايات، سيؤدي إلى تحقيق التحويلات الخمسة الأساسية – الشراكة العالمية، وعدم تجاهل أحد، وتحويل الاقتصاديات، وتطبيق التنمية المستدامة، وبناء المؤسسات الفعالة والسعي لإقامة شراكة علمية جديدة.

معالجة القضايا المحورية

هناك عدة قضايا لم تعالج بشكل مياتر من خلال هدف واحد، ولكن يتم التعامل مع تلك القضايا في العديد من الأهداف. وتشمل هذه الأهداف: السلام وعدم المساواة وتغير المناخ والمدن ومخاوف الشباب والفتيات والنساء وأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة.

السلام. يعتقد الفريق اعتقاداً راسخاً أن الصراع – وهو حالة تتأخر فيها التنمية – يجب التعامل معه بتحد، وإن كان ذلك من خطة عامة. لقد أدرجنا في القائمة الإيضاحية هدفاً يتعلق بضمان توفير مجتمعات مستقرة وأمنة، بالإضافة إلى غايات تحصد الوفيات الناجمة عن أحداث العنف، والاحتكام إلى العدالة، إزالة الأسباب الخارجية المؤدية إلى الصراع، مثل تهريب المخدرات والسلاح، وتعزيز سرعة ومحاسبة أفراد الأمن والشرطة والقضاء. لكن هذه الأهداف وحدها لن تضمن نشر السلام أو التنمية في البلدان الخارجة من الصراعات. هناك مسائل أخرى لا تقل أهمية وهي الوظائف، والمشاركة السياسية والمشاركة المدنية المحلية، وإدارة الموارد العامة بشفاافية. كما ينبغي أن نستفيد هذه البلدان من إطار التمويل القوي التي يسمح بتخصيص الموارد للفئات الأكثر عوزاً.

عدم المساواة. بالمثل، يتناول الإطار الإيضاحي الخاص بنا مسألة عدم المساواة في الفرص. عندما يتمكن كل فرد من الوصول إلى الخدمات الصحية والتغذية والتعليم وغيرها من الخدمات الحيوية بصرف النظر عن دخله الأسري أو جنسه أو موقعه أو عرقه أو سنه أو إعايقه، فإننا بذلك نكون قد قضينا على أسوأ التأثيرات التي تنتج عن عدم المساواة. وهناك أيضاً جوانب أخرى لعدم المساواة وثيقة الصلة بالاندماج الاجتماعي مثل ضمان الحيازة، والاحتكام إلى القضاء، وقد تم تناولها كأهداف صريحة. إننا ندرج أن كل بلد تكافح من أجل إيجاد وسيلة للقضاء على عدم المساواة في الدخل، لكننا نعتقد أن السياسة الوطنية لكل بلد هي المنوط بها إيجاد حل لهذه المشكلة، وليس وضع هدف عالمي. كما يثبت التاريخ أن البلدان تميل إلى وجود دوائر لا تتساوى فيها الدخول بشكل تقليدي، وتتفاوت البلدان بشكل كبير في وجهات نظرها حيال المستويات التي تعد مقبولة بالنسبة إليها فيما يتعلق بعدم المساواة في الدخل وفي الاستراتيجيات التي تعتمد عليها كل دولة لتقليص ذلك. وبرغم ذلك، يعتقد الفريق أن تحقيق نمو شامل واسع النطاق يستفيد منه الشرائح الأكثر فقراً هو أمر جوهري في القضاء على الفقر المدقع. كما نقترح وضع أهداف تنبئ عن قصد جهوداً لمعالجة مسألة عدم المساواة وتتركز بشكل خاص على

التساوي والمنافسة، على أمل أن تكون هذه الأهداف مصدرًا للإلهام، وأن تجد فيهما الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مساهمة مفيدة تساعد في مشاوراتهم المتعلقة بجدول أعمال ما بعد عام 2015.

يعتبر التوازن بين أي أهداف مقترحة والربط فيما بينها مسألة أساسية. ويتحقق التحويل الحقيقي إلى التنمية المستدامة فقط عندما تتحرك البلدان على عدة جبهات في آن واحد. فطلي سبيل المثال، لتقليل حالات الوفيات بين الأطفال، يجب أن نتطلع إلى توفير مجتمع طبي وحلول صحية مثل اللقاحات أو الناموسيات المعالجة بمبيدات الحشرات. تعتبر هذه الأمور ضرورية بالفعل، كما أن تمكين المرأة وتعليم الفئات لا يقل أهمية عن إنقاذ حياة الأطفال؛ لذلك فالتحرك على كافة الجبهات يعطي أفضل النتائج المرجوة. وبالمثل، سوف يؤدي مضاعفة حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة العالمي إلى تقليل كثافة الكربون، ولكن سيزداد مراعاة الاستدامة في المشتريات العامة، وستكون البلدان المتقدمة في المقدمة.

هناك مثال آخر، وهو أن إيرادات المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة ربما ترتفع بشكل أسرع إذا ما منحتهم ضمانات عقارية ومكناهم من الوصول إلى أرصدهم، غير أن ذلك يتحسن بشكل أكبر إذا ما تمكن هؤلاء المزارعين من نقل محاصيلهم إلى الأسواق وتوفر لديهم هواتف محمولة وبنوك إلكترونية، لكي يكونوا على وعي بتغير الأسعار إلى جانب حصولهم على مستحقاتهم المالية مباشرة. وفي حال قيام أسواق الأغذية العالمية بأعمالها بشكل أفضل – أي إذا استمدت بقدر أكبر من الشفاافية والاستقرار – سوف يتوفر لدى صغار المزارعين معلومات أفضل عن كيفية استعادة الكوكب بأعلى القيم من مزارعهم. بالمثل، يحقق التعليم عدة أهداف، وذلك من خلال رفع مستوى الوعي الأمر الذي ينتج عنه تحركات جماعية نحو إعادة التدوير والطاقة المتجددة، أو تطالب بحكومة أفضل ووضع نهاية للفساد. فالأهداف المختارة ينبغي أن تكون تلك التي يعظم بعضها أثر البعض الآخر ويتولد عنها نمو مستدام يصحبه انخفاض في معدلات الفقر.

لقد رغب الفريق في اختيار ما إذا كان هناك بالفعل أهداف وغايات قليلة تلبى المعايير المنصوص عليها أعلاه وتتحقق رؤيتها في إنهاء الفقر المدقع بكافة أشكاله في سياق التنمية المستدامة – وقد أخذنا بعين الاعتبار عدة خيارات. لقد قلنا ذلك إلى ترسيخ مجموعة من الأهداف والغايات التي نعتقد أنها تلبى الرؤية التي نعتبرها. إننا لا نزع أن مجموعة الأهداف هذه هي تحديداً المجموعة التي كان ينبغي أن نعتد. ولكننا نعتقد أن من الأهمية بمكان أن نوضح، من خلال عدة أمثلة – أن بإمكاننا أن نغير عن طموحنا بطريقة سهلة و ملموسة، برغم تحديات التنمية المستدامة وظروف وأولويات البلدان التي تتفاوت بشكل كبير.

ويبقى الدليل هو الأداة التي نحدد أي الأهداف أكثر تحويلاً وصلة بمعظم البلدان. ولكن بناءً على المعايير الموضحة أعلاه، قمنا بتقليص القائمة الإيضاحية إلى 12 هدفاً و54 غاية، يؤدي تحقيقها إلى تحسين أحوال الشعوب والكوكب بأسره بحلول عام 2030 بشكل كبير.

لم نقم عمداً بتقسيم الأهداف إلى فئات تتطابق مع التحويلات التحولية المعينة التي تم وصفها من قبل. ويتمثل اعتقادنا القوي في أن جميع الأهداف يجب أن تتفاعل فيما بينها من أجل الحصول على النتائج. في التوضيح الذي أوردناه، قررنا أن نقترح الأهداف التالية: (1) القضاء على الفقر؛ (2) تمكين الفئات والمرأة وتحقيق المساواة بين

المجموعات الأكثر حرماناً وضعفًا. فطلى سبيل المثال، نعتقد ضرورة مراقبة الكثير من الأهداف باستخدام بيانات مصنفة بحسب أخماس الدخل ومجموعات أخرى، لضمان عدم تجاهل أحد. ولا تعد الأهداف منجزة إلا عند مخاطبتها كافة شرائح المجتمع والدخل.

التغير المناخي. في الأهداف الإيضاحية الخاصة بنا، نتناول أهم العناصر المساهمة بالنسبة لإحدى المسارات منخفضة الكربون ألا وهي: بنية نقل أساسية أكثر استدامة؛ تطوير كفاءة الطاقة واستخدام الطاقة المتجددة؛ انتشار الممارسات الزراعية الأكثر استدامة؛ إعادة زراعة الغابات؛ ودمج المقاييس الاجتماعية والبيئية في الممارسات المحاسبية. ينبغي أن تكون هذه العناصر جزءًا لا يتجزأ من أي جدول أعمال للتنمية المستدامة، حتى مع عدم وجود مخاوف تتعلق بارتفاع درجات الحرارة العالمية، وأن تكون بحق جزءًا من إطار شامل. كما نوافق بشدة على المطالبة بالمحافظة على ألا يزيد الارتفاع في متوسط درجات الحرارة العالمية عن 2 درجة مئوية أعلى من المستويات الصناعية السابقة، تمامًا مع الاتفاقيات الدولية. ولكننا نقر أيضًا بأن هناك حاجة فعلية لإدراج التكيف مع تغير المناخ في الاستراتيجيات الإقليمية والوطنية، إلى جانب تشجيع النول للتركيز على هذه الخطط.

العدن. لقد أقر الفريق بأن المدن تعاني من مشكلات الفقر واستخدام الموارد، ويخطط الفريق لأن تحظى بمزيد من الأهمية خلال العقود القادمة. حيث يجب أن يولي جدول أعمال ما بعد عام 2015 أهمية لسكان المدن. فالمدن هي الأماكن التي نفوز فيها أو نخسر في معركة التنمية المستدامة. عاتوة على ذلك يؤمن الفريق أيضًا بحتمية الاهتمام بالمناطق الحضرية، التي ستشعب لعيش ثلاثة بلايين إنسان شبه فقير حتى عام 2030. ولم تعد المشكلة الأكثر إلحاحًا هي "الحضري" في مقابل "الريفية"، ولكن في كيفية تطوير منهج محلي جغرافي في جدول أعمال ما بعد عام 2015. وترى اللجنة أن هذا الأمر يمكن حله من خلال تقسيم البيانات بحسب المكان، ومنح السلطات المحلية دور أكبر في تحديد الأولويات وتنفيذ الخطط ومراقبة النتائج ومشاركة الشركات والمجتمعات المحلية.

الشباب. يبلغ عدد المراهقين والشباب اليوم 1.8 مليار نسمة - أي ما يقدر بربع سكان العالم. ويشكل الشباب والمراهقين محور التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وهم من يتحدون الأعراف والقيم الاجتماعية، وهم أيضًا بناة مستقبل العالم. كما أن لهم تطلعات تجاه أنفسهم ومجتمعاتهم، ولديهم أيضًا تصور حول بناء عالم أفضل. وهم يتواصلون فيما بينهم الآن بدرجة غير مسبوقة من خلال وسائل جديدة، وهم من يدفعون في اتجاه إنجاز التقدم الاجتماعي ويؤثرون بشكل مباشر في استدامة ومرونة مجتمعاتهم وأوطانهم. ويواجه هؤلاء الشباب العديد من العقبات، التي تبدأ من التمييز والتهميش والفقر وحتى العنف. كما يعانون من صعوبة إيجاد فرصة العمل الأولى، لذلك نرى أنه ينبغي وضع هدف لفرص العمل بمؤثر معين لتوظيف الشباب في الإطار التالي. ويجب أن يكون الشباب هم القائمين على جدول أعمال تنمية ما بعد عام 2015 وليسوا مجرد متفرجين. الشباب أيضًا بحاجة للوصول إلى الخدمات الصحية السليمة (التي تشمل الاستفادة من الحقوق والخدمات الصحية الجنسية والإنجابية) والخدمات التعليمية اللازمة لتحسين آمالهم الوظيفية ومهاراتهم الحياتية، لكن يجب عليهم أيضًا أن يكونوا مشاركين فاعلين في عملية اتخاذ القرار، وأن يبنم التعامل معهم على أنهم مصدر قوة حقيقي للمجتمع الذي يعيشون فيه.

الفتيات والنساء. تشكل الإناث النسبة الأكبر ممن يعيشون في فقر مدقع. ولابد أن يعمل أي جدول أعمال يركز على الناس من أجل ضمان حقوق متساوية للنساء والفتيات، وتمكينهم من المشاركة والقيام بأدوار قيادية في الحياة العامة. فلابد أن نبذل النساء في جميع أنحاء العالم الجهد للتغلب على المعوقات الأساسية التي تحول بينهن وتلك الفرص. هذه المعوقات يمكن إزالتها عندما لا يكون هناك تسامح حيال العنف والاستغلال الذي يمارس ضد النساء والفتيات، وعندما تحصل كل واحدة منهم على حقوق متساوية في المجالات السياسية، والاقتصادية والعامة. كما ويجب أن تحصل النساء والفتيات على حقوق متساوية في الاستفادة من الخدمات المالية والبيئة الأساسية ومجموعة متكاملة من الخدمات الصحية التي تشمل الحقوق والخدمات الصحية الجنسية والإنجابية، والمياه والمرافق الصحية؛ وحق متساوي في امتلاك الأراضي وغيرها من الأصول؛ وبيئة آمنة يتعلمون فيها ويطلقون ما تعلموه وما اكتسبوه من مهارات؛ والقضاء على التمييز حتى يمكنهم الحصول على رواتب متساوية مقابل أعمال متساوية؛ وحقق في أن يكون لهم صوت متساوي في صنع القرارات. كما تم دمج المساواة الجنسية في كل الأهداف، سواء الأهداف الخاصة أو من خلال ضمان قياس الأهداف بشكل منفصل بالنسبة للنساء والرجال، أو الفتيات والفتيان، متى انطبق الحال. ولكن المساواة الجنسية من القضايا المهمة في حد ذاتها، وهدف مستقل يمكن أن يحفز التقدم.

أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. لقد تركز اهتمامنا الرئيسي على أنظمة الغذاء والماء والطاقة - أساسيات الحياة، لكننا نؤمن بقوة بحتمية إحداث تغيير أوسع على أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. وستعد التغييرات الأكثر أهمية بواسطة التكنولوجيا والابتكارات في تصميم المنتجات والتوجيهات السياسية المفصلة والابتكارات الاجتماعية المغروسة في المجتمعات. لكن التغيير يجري بسرعة بالفعل، وأن طموحات اليوم قد تكون أفكار منبوذة في الغد. ولهذا السبب، قمنا بوضع الأهداف الإيضاحية في الأطر التي تتطور الطموحات العالية مع ترك مساحة لتطويرها بمرور الوقت.

سدتني كثير من التقنيات الحديثة ومعظم المنتجات الحديثة من قطاع الأعمال. إننا نرحب بالمساهمة الإيجابية في التنمية المستدامة من جانب قطاع الأعمال. لكن هذه المساهمة لا بد أن تحوّلها رغبة صادقة، على مستوى الشركات الضخمة والحكومات على حد سواء، من أجل الإبلاغ عن الأثر الاجتماعي والبيئي الخاص بهم، بالإضافة إلى نشر حسابات مالية. يقوم بالفعل ربع الشركات الضخمة بذلك. إننا نقترح وضع نظام إجباري "الإذعان أو التفسير" بالتدرج على مراحل لكافة الشركات التي تزيد قيمتها السوقية أو تساوي 100 مليون دولار أمريكي.²⁸

كما ينبغي تطبيق نفس المبدأ على الحكومات. ويجب أن نأخذ بعين الاعتبار الحسابات الوطنية للتكثيرات الاجتماعية والبيئية بحلول عام 2030. وينبغي على الحكومات، وخاصة في البلدان المتقدمة، دراسة الخيارات السياسية للنمو الأخضر باعتباره أحد الأدوات المهمة المتاحة لتعزيز التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى حماية الموارد الطبيعية، ستبدأ هذه الإجراءات في الدفع نحو تحقيق أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة. وإذا ما أردنا للاستهلاك المستدام أن يصبح جزءًا لا يتجزأ من حياة كل فرد، كما يجب أن يكون، فسيحتاج مستهلكو الغد

في العالم إلى 8 مليار نسمة، وسيصبح 9 مليار بحلول عام 2050 . وسيزداد عدد المسنين. تكثُر كلاً الاتجاهين ينبغي أن يكون محل دراسة واعتبار. وستزيد القوة العاملة في العالم بمقدار 470 مليون نسمة تقريباً. وبالنسبة للكثير من البلدان النامية، يبقى هذا العدد الديمغرافي قيد الانتظار، لحين توفير الفرص المناسبة لمزيد من الأشخاص. إن خلق مزيد من فرص العمل ليس بالأمر الهين، لكنه أقل مما حققته الأمم بين عامي 1995 و2010 عندما زادت القوى العاملة العالمية إلى 700 مليون نسمة تقريباً.

الهجرة الدولية: لا بد من احترام حقوق الإنسان العالمية وحريات المهاجرين إنذ إن هؤلاء يسهمون على نحو إيجابي في اقتصاد الدول المضيفة من خلال بناء القوى العاملة في تلك الدول. وهذا يستفيد الدول الأم من الحوالات التي يرسلها المهاجرون ومن الحركة التجارية والتدفقات النقدية مع الدول المستضيفة للشتات. مع حلول العام 2030، ومع ارتفاع عدد السكان العالمي، سيسجل 30 مليون مهاجر على الصعيد الدولي من المتوقع أن يقوموا بتحويل نحو 60 مليار دولار إلى دولهم الأم عبر قنوات منخفضة التكلفة.

التحضر: يشهد العالم الآن نمواً في المناطق الحضرية عن المناطق الريفية، وبحلول عام 2030 سيكون سيزيد عدد سكان الحضر بمقدار مليار نسمة، وللمرة الأولى سيبدأ عدد السكان الريفيين في الانحصار. وبعد ذلك مهتماً لأن النمو الشامل ينبعث من المدن المستدامة الناضجة بالحياة، التي تعتبر المكان الوحيد الذي يمكن من خاتله توفير فرص العمل التي يسعى إليها الشباب. تعتبر الحكم المحلي، والإدارة والتخطيط السليم بمثابة العوامل الأساسية لضمان ألا تصبح الهجرة إلى المدن مجرد استبدال نوع من الفقر بنوع آخر، فحتى مع زيادة الدخل قليلاً عن 1.25 دولار في اليوم، فإن تكلفة تلبية الاحتياجات الأساسية يزيد عن ذلك.

التكنولوجيا: يجري بالفعل تصميم منتجات فعالة ومعقولة الثمن وتكييفها لتناسب احتياجات التنمية المستدامة³⁹ وتشمل الأمثلة على ذلك المباني الموفرة للطاقة وتحويل النفايات إلى طاقة - الأمر الذي يثبت إمكانية توفير إيرادات مع تقليل التلوث في نفس الوقت. ومن بين التقنيات الحديثة المعتمدة الأخرى الشبكات الذكية والمدن منخفضة الكربون والنقل العام والسياسات الفعالة لوسائل النقل وتقسيم المناطق، والإدارة المتكاملة لمياه الأمطار، وشبكات التوزيع الصغيرة للكهربة الريفية، وأجهزة الطهي وأبراج الإنارة التي تعمل بالطاقة الشمسية. تعتبر القلاحت الجديدة والعمليات المصرفية عبر الهاتف النقل وشبكات الأمان المطوّرة أمور محتملة أيضاً ستغير قواعد اللعبة. يجب تطوير تقنيات أخرى: ولتحقيق ذلك، نرى أن التعاون الدولي في مجال الأبحاث وبرامج الابتكار المفتوح التطوعية لها تأثير هائل.

وإذا ما أنجزنا التغييرات التحويلية المذكورة بحلول عام 2030، فسوف تنكسر الحواجز التي تقف في طريق تقدم الشعوب، وسينتهي الفقر وعدم المساواة في توفير الفرص للذات بفساد حياة الكثير ممن يعيشون على هذا الكوكب. إن هذا هو العالم الذي يتطلع لإنشائه الأجيال الشابة في عصرنا هذا.

إلى التوعية الاجتماعية والإدراك البيئي. كما أن لرفع مستوى الوعي داخل المدارس دورٌ كبيرٌ في تغيير القناعات وهو لبنة هامة في سبيل تحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين.

التأثير العالمي بحلول عام 2030

ماذا سيحدث إذا ما ألزمت البلدان المتقدمة والنامية - وغيرها من الشركاء - أنفسهم بتنفيذ الأهداف والغايات التي قمنا بتوضيحها؟ إننا نتخيل عالم أكثر إنصافاً وأكثر رخاءً وأكثر سلاماً وأكثر عدلاً عما هو عليه الآن بحلول عام 2030؛ عالمٌ خالٍ من الفقر المنقوع توضع فيه لبنة الرخاء المستدام في أماكنها الصحيحة؛ عالمٌ لا يتجاهل فيه أحد، وتتحول فيه الاقتصاديات، وتتولى فيه الحكومات الأمانة زمام الأمور؛ عالمٌ يسود فيه السلام وتكون فيه التنمية المستدامة هي الهدف الأسمى؛ عالمٌ تسمح فيه التغييرات التحويلية التي نتطلع إليها بأن يعيش كل فرد حياة كريمة دون الإخلال بحماية البيئة؛ عالمٌ مفعّم بروح جديدة من التعاون والشراكة.

إنّ هذه ليست أحلام بقطعة؛ فالموارد والخبرات والتكنولوجيا المطلوبة موجودة بالفعل، وتترايد عالمنا بعد عام، وبإستخدامها يمكننا تحقيق الكثير والكثير. فمنذ خمسة وعشرين عاماً، تصوّر البعض أنه بحلول عام 2015 سيخمد الفقر المنقوع مليار إنسان. ولو كان أحد الرسل ممن يتنبأون بالمستقبل قد أخبرنا بأن شتل الأطفال سوف يخفي من كافة الدول باستثناء ثلاث دول؛ وأن أربعة من خمسة أطفال العالم يتم تحصينهم، أو أن 590 مليون طفل إضافي سوف يلتحقون بالمدارس، فما كان أحد منا سيصدق. لقد أتجز ذلك بالفعل.

وعند صياغة السيناريو الخاص بما يمكن للعالم أن يحققه بحلول عام 2030، أخذ الفريق بحين الاعتبار عدة عوامل.

النمو: من المتوقع أن يتضاعف الناتج العالمي الإجمالي بحلول عام 2030. ورغم ذلك ستظل الفجوة بين متوسط دخل الفرد في البلدان المتقدمة والبلدان النامية كبيرة، لكنها سوف تنقلص. وبحلول عام 2030، ستحقق معظم الدول النامية نمواً اقتصادياً سريعاً بالدرجة الكافية، بمعدل 5 بالمائة كل عام، الأمر الذي يقلص نسبة الفقر المدقع إلى أقل من خمسة بالمائة. ورغم ذلك لا يمكن أن نعتبر ذلك أمراً مسلماً به، بل يجب علينا أن نضاعف جهودنا لضمان تحقيق النمو بهذه المعدلات، وجعله أكثر شمولاً. إننا نعتقد أنه من خلال وضع إجراءات سياسية صحيحة، ووجود القيادة السياسية القوية والمؤسسات المدعومة، يمكن تسريع النمو بدرجة أكبر - حتى داخل الدول منخفضة الدخل، وربما هي على وجه الخصوص، التي تتضاعف فيها إمكانيات اللحاق بالركب - وتمكين الفئات المهمشة حالياً من الاستفادة.

التمويل: مع تدرج كثير من البلدان لتصبح في مصاف الدول متوسطة الدخل وتمكنها من الوصول إلى أسواق رأس المال الخاصة، يمكن أن تتركز المساعدات الإنمائية الرسمية (ODA) على البلدان منخفضة الدخل المثقبة وأن تزيد بما يتناسب مع الوفاء باحتياجاتها. ومن خلال تدفق المشروعات المعدنية الضخمة في كثير من الدول منخفضة الدخل، نجد إمكانية كبيرة لزيادة الإيرادات المحلية، إلا أن هذه الإيرادات الجديدة ستظل مؤقتة في الغالب، ويجب إدارتها بحكمة.

التغير الديمغرافي: سيبطأ النمو السكاني العالمي بمعدل واحد بالمائة كل عام من الآن وحتى عام 2030، حيث سيصل عدد السكان

أمثلة للأثر المحتمل³¹

بحلول عام 2030، سيضم العالم:

- 1.2 مليار نسمة أقل جوعاً وأقل تعرضاً للفقر المدقع³²
- 100 مليون طفل إضافي ستتم حمايتهم من الموت قبل بلوغ سن الخامسة³³
- 4.4 مليون امرأة إضافية ستتم حمايتهن من الموت أثناء الحمل أو الولادة³⁴
- 1.3 مليار طن من الغذاء ستتم المحافظة عليها من الإهدار³⁵
- 470 مليون عامل يتمتعون بوظائف وسبل عيش جيدة³⁶
- 200 مليون شاب إضافي سيتم توظيفهم بسبب المهارات التي يتمتعون بها والتي تؤهلهم للحصول على عمل جيد³⁷
- 1.2 مليار نسمة إضافية سيتم توصيل الكهرباء لهم³⁸
- 190 إلى 240 مليون هكتار إضافية مغطاة بالغابات³⁹
- سيخضع 30 تريليون دولار أمريكي يتم إنفاقها بواسطة الحكومات على مستوى العالم للمسائل بتساوية⁴⁰
- أناس في كل مكان يشاركون في عملية اتخاذ القرار ويحاسبون مسؤوليهم
- سينخفض متوسط درجات الحرارة العالمية إلى 2 درجة مئوية أعلى من المستويات الصناعية السابقة
- 220 مليون نسمة أقل سيعانون من الآثار التحفيزية للكوارث الطبيعية⁴¹

- 25 السلطات المحلية والإقليمية تعمل بالفعل للتطلع لعام 2030 (بيان المدينة لعام 2030) مع الموازنة بين الرؤية طويلة الأجل وطبيعة التغيير السريع لعالم اليوم.
- 26 تم استخدام مجموعة أهداف وطنية مشابهة بعد قمة جومتيان حول التعليم (1990) والقمة العالمية حول الأطفال في نيويورك (1990)
- 27 يقصد بالشباب هنا من تتراوح أعمارهم من 15 إلى 24.
- 28 قدمت هذه التوصية من قبل بواسطة الفريق الرفيع المستوى التابع للأمم المتحدة بشأن الاستدامة العالمية (2012). تقرير المناعة للإنسان والكوكب معنا: أفضل خيار للمستقبل، نيويورك
- 29 الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، قسم السكان (2011). توقعات السكان في العالم: تقيح عام 2010. إجازات وجداول متقدمة. ESA/P/WP220
- 30 البنك الدولي (2012) النمو الشامل الأخضر للبنك الدولي: الطريق إلى التنمية المستدامة. البنك الدولي: واشنطن العاصمة.
- 31 بافتراض أن كل الأرقام تمثل الخط الأساسي لعام 2015، مالم تقدم ملاحظة بخلاف ذلك (الأرقام الورادة تقريبية)
- 32 البنك الدولي، شبكة إحصائيات الفقر لعام 2010. <http://iresearch.worldbank.org/PovcalNet/index.htm?1>
- 33 صحيفة الوقائع لمنظمة الصحة العالمية 2012: <http://www.who.int/mediacentre/factsheets/fs290/en>
- 34 صحيفة الوقائع لمنظمة الصحة العالمية 2012: <http://www.who.int/mediacentre/factsheets/fs348/en>
- 35 منظمة الأغذية والزراعة، معدلات الخسائر والنفايات الغذائية العالمية (2011)
- 36 منظمة العمل الدولية، اتجاهات الاستخدام العالمية 2013
- 37 منظمة العمل الدولية، تقرير الاستخدام العالمي 2012
- 38 البنك الدولي، <http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/TOPICS/EXTENERGY2/0,,contentMDK:22855502~pagePK:210058~pi-PK:210062~theSitePK:4114200,00.html>
- 39 منظمة الأغذية والزراعة، الأمم المتحدة، 2010 <http://www.fao.org/news/story/pt/item/40893/icode>
- 40 إجمالي الإنفاق الحكومي العام بشأن تقلبات القوى الشرائية، وفقاً لصندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية، أبريل/نيسان، 2013
- 41 البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، http://www.undp.org/content/dam/undp/library/corporate/fast-facts/english/FF_

DRR_05102012(fv).pdf

الفصل الرابع: التنفيذ والمحاسبة وبناء التوافق

تنفيذ أجندة ما بعد عام 2015

الأهداف والغايات الإيضاحية التي قمنا بوضعها جرتية، لكنها عملية. و على غرار أهداف الإلغية للتنمية، فإنها ليست ملزمة من الناحية القانونية، لكن يجب مراقبتها عن كثب. ويمكن تقسيم المؤشرات التي تنتج هذه الأهداف والغايات إلى عدة طرق مختلفة لضمان عدم تجاهل أحد. ونوصي بأن يصاحب أي أهداف جديدة نظام مراقبة مستقل ودقيق، إلى جانب توفير لقاءات دورية يتم خلالها مناقشة النتائج على مستوى سياسي عالٍ. كما نطالب بتورة في المعلومات لصالح التنمية المستدامة، بالإضافة إلى إطلاق مبادرات دولية جديدة بغرض تحسين جودة الإحصاءات والمعلومات المتوفرة للمواطنين. ويجب أن نستفيد بفعالية من الوسائل التكنولوجية الجديدة والاستعانة بالجمهير وتحسين القدرة على التواصل من أجل تمكين الأفراد الذين يتوفر لديهم معلومات تخدم تقدم هذه الأهداف. ونري أن أجندة ما بعد عام 2015 يتوفر بها فرصة لبناء شراكات مع لاعبين جدد على كافة المستويات، وذلك بهدف توفير سبل جديدة للعمل تتجاوز مجرد تقديم المساعدات عبر خطط إلى جانب بث روح جديدة من التعاون الدولي متعدد الأطراف. إن تنفيذ جدول أعمال بهذا الاتساع والتنسيق، وإلقاء مسؤولية تحقيق التقدم في هذا الصدد على عاتق الشعوب والمحافظة على تولية جدول الأعمال أولوية الاهتمام السياسي في العالم لا يمكن أن نعتبره أمرًا مسلمًا به. لكن هذه المرة، على عكس ما حدث بالنسبة للأهداف الإنمائية للألفية، لا يجب أن نبدأ من الصفر. فهناك صلبات قد اعتمدت للتحرك انطلاقًا من اتفاق نيويورك إلى برنامج القرى المعزولة، إلى جانب الوكالات التي تتعاون مع مكاتب الإحصاءات في جميع أنحاء العالم، وموافقة القادة الدوليين على الاهتمام بالتنمية المستدامة.

توحيد الأهداف العالمية والخطط الوطنية من أجل التنمية

لا بد أن يُمكن جدول أعمال ما بعد عام 2015 كافة الدول من إدراك آمالها وخططها الخاصة. لقد تعلمنا من الأهداف الإنمائية للألفية أن الأهداف العالمية تُنفذ بفعالية فقط إذا كانت مملوكة محليًا، ومدمجة في الخطط الوطنية باعتبارها أهداف وطنية - وهذا درس مهم علينا أن نتحبه عند تصميم جدول الأعمال الجديد. ومن خلال عمليات التخطيط الوطنية، نستطيع كل دولة أن تحدد مستوى الطموح المناسب لكل هدف على حدة، وأن تختار بالنقطة التي تنطلق منها ويقرتها ومواردها التي يمكن أن تعتمد عليها. كما نستطيع هذه الحكومات أن تحصل على كافة المعطيات الحقيقية والقابلة للتحقيق في مجال كل هدف من المواطنين والمسؤولين والشركات والمجتمع المدني داخل القرى والبلديات والمدن والأقاليم والمجتمعات. لعل هذه فرصة للحكومات كي تضمن نفاذ الأفراد إلى المعلومات العامة والتي قد تشكل قاعدة تبني عليها الاستراتيجيات والخطط الوطنية.

ستتم دعوة الشركاء الدوليين والمؤسسات الدولية في كثير من الحالات لمساعدة البلدان في تنفيذ خططهم وتحقيق أهدافهم - بمعدل 30 شريك تنمية رسمي، من بينها أكثر من مؤسسة نامية، تعمل في كل بلد من البلدان النامية. تتولى هذه المؤسسات مسؤولية توفيق جهودها مع الخطط الوطنية، والعمل من خلال ميزانية الحكومة إن أمكن، إلى جانب التعاون فيما بينها من أجل ضمان أقصى تأثير بأقل جهد.

المراقبة العالمية ومراجعة النظراء

يجب أن يُلوح جدول أعمال ما بعد عام 2015 بعصر جديد فيما يتعلق بالتعاون الدولي متعدد الأطراف. ويمكن للأمم المتحدة أن تقود عملية وضع جدول الأعمال نظرًا لشرعيتها الفريدة والعالمية إلى جانب قدراتها على التنسيق والمراقبة على مستوى العالم. لكن منظومة الأمم المتحدة لم تُترك بعد بشكل تام رؤية "العمل بروح الفريق". إن هذا التقرير ليس معقدًا لاقتراح خيارات لإصلاح منظومة الأمم المتحدة، لكن الفريق يدعو إلى اتخاذ كافة الخطوات اللازمة لتحسين التعاون وطرح جدول أعمال أحادي ومتكامل للتنمية المستدامة، ويشمل ذلك البناء على الخطوات الإيجابية الأخيرة التي اتخذت لتعزيز التعاون بين الوكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة وبين المؤسسات المالية الدولية.

يتوفر لدى الفريق ثلاثة مقترحات يمكن أن تساعد في تنسيق المنهج الدولي الرامي إلى الرصد واستعراض الأقران. لا بد أن يرى الجميع جهود المراقبة كوسيلة لدعم التقدم وتعزيز التعاون، لا كأداة للترط.

أولاً، يقترح الفريق أن تحدد الأمم المتحدة موضع مسؤولية واحد بالنسبة لجدول أعمال ما بعد عام 2015.

شراكة الأطراف المعنية حسب الموضوع

إننا نحيش في عالم يمكن أن تحظى فيه المشكلات العالمية بأفضل الحلول عن طريق تعاون آلاف بل مائتين البشر. ويمكن لهذه الشراكات أن تقود نحو تلبية هذه الأهداف وضمان سير البرامج بفعالية على أرض الواقع.

تسمى هذه المجموعات في بعض الأحيان بـ "شراكات الأطراف المتعددة والمعنية". فهذه الشراكات تجمع بين الحكومات (على المستوى المحلي والوطني ومستوى المدينة) والخبراء ومنظمات المجتمع المدني والشركات وفاعلي الخير وآخرين من أجل التعاون حول موضوع معين. وتتميز هذه الشراكات بالقوة لأن كل شريك يأتي للطلولة وهو على معرفة مباشرة ودليل قوي استناداً إلى أبحاث متعمقة. وهذا يمكن جميع الأطراف من الإبداع والمناصرة عن اقتناع من أجل وضع سياسات جيدة، وبالتالي تخصيص التمويل. وتتوفر لدى هذه المجموعات المهارات التي تمكنهم من تطبيق الخبرات السابقة على العمليات الجديدة، وتنميتها ونشرها خارج حدودهم الجغرافية – "التنفيذ والارتقاء". هناك بالفعل عدد من الشراكات العالمية فيما بين أصحاب المصلحة المتعددين التي تُبشر بنتائج واعدة على نطاق واسع: في مجالات الصحة والتغذية والتعليم والزراعة والماء والطاقة والمعلومات وتكنولوجيات الاتصالات والخدمات المالية والحكومات المفتوحة.

يكون هو المسؤول عن دمج كافة التقارير المتعلقة بالتنمية في مراجعة واحدة معنية بكيفية تنفيذ جدول أعمال ما بعد عام 2015 على نحو جيد. وبداية من عام 2015، تقوم الأمم المتحدة بإعداد تقرير واحد دوري حول "توقعات التنمية المستدامة على الصعيد العالمي" يشارك في كتابته وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.⁴² وسيعمل هذا على رصد الاتجاهات والنتائج، إلى جانب رصد المخاطر التي تهدد بإيقاف تحقيق هذه الأهداف. كما يوصي الفريق أيضاً بإيجاد طرق لتنفيذ البرامج بمزيد من الفعالية.

تالياً، يقترح الفريق أن تدعو الأمم المتحدة كل خمسة أعوام لعقد منتدى على أرفع مستوى سياسي لمراجعة معدل التقدم والتحديات المستقبلية. كما يجب تشكيل لجنة استشارية مستقلة لإبداء الرأي وتقديم التوصيات كخلفية لهذا المنتدى. ويجب دعوة هذا الكيان للتطبيق بشفافية وصرامة، ويجب أن يضم الشركات والمجتمع المدني وأصوات أخرى.

تالياً، يمكن أن يتكامل إعداد التقارير ومراجعة النظراء على المستوى الإقليمي مع المرافقة العالمية. إن استعراض السياسات بعمق مع دول مجاورة صديقة ومتعاونة يكون في الغالب أسهل من القيام بذلك مع العالم بأكمله. ينبغي أن تشترك اللجان الإقليمية الخمس التابعة للأمم المتحدة مع بنوك التنمية الإقليمية والحكومات الأعضاء والمنظمات الإقليمية من أجل وضع آلية تنسيق مطورة في كل منطقة من مناطق العالم، يتم من خلالها مناقشة جدول أعمال التنمية المستدامة وإعداد تقارير بشأنه قبل عقد كل منتدى عالمي.⁴³

مثال: الشراكات الموجهة إلى التعليم عالي الجودة

تهدف الشراكة العالمية من أجل التعليم إلى تحقيق تعليم عالي الجودة لخدمة الأطفال المهمشين، والتنسيق بين الكثير من اللاعبين في مجال التعليم، وتقديم المساعدات دون تكرارها بإسراف، إلى جانب متابعة القيادة المحلية.

وتتولى هذه الشراكة توجيه الأموال إلى مجموعة محلية واحدة في بلد ما (هناك 70 بلد منخفضة الدخل مؤهلة للحصول على هذه الأموال). وتشمل المجموعات المؤهلة المربون والماتحون والتقابات (المحلية والعالمية) وبنوك التنمية الإقليمية ووزراء التعليم الحكوميين والمجتمع المدني والمنظمات الخيرية وأحياناً ممثلو منظمة اليونسكو واليونيسيف وخبراء آخرين – تحت قيادة وزارة التعليم.

وتأتي أموال منظمة المناظير العالمية في التعليم (GPE) مصحوبة بالدعم الفني اللازم لتقوية خطة التعليم الوطنية (أو المحلية). تساعد منظمة GPE في بناء القدرة على رصد التقدم. ويقتصر عملها على الأمور التي تراها البلاد ضرورية: بناء المراكز أو مراكز الطفولة المبكرة؛ تدريب المدرسين أو كتابة المقررات الدراسية باللغات الأم؛ توزيع الكتب المدرسية، أو إضافة برامج مهنية أو برامج تعليم رقمية مع شركاء من الشركات (توفر شركة ميكروسوفت، ونوكيا ودار بيرسون للنشر حالياً أدوات تعليمية رقمية على الهاتف المحمول في جميع أنحاء القارة الأفريقية).

يعتبر مجلس إدارة منظمة المناظير العالمية في التعليم بمثابة تمثيل عالمي يميل إلى البلدان النامية. يعتبر التمويل طويل الأجل، ويتوقف تدريجياً مع زيادة الدخل القومي. وتتجاوز ميزانية هذه المنظمة الآن 2 مليار دولار أمريكي.

وتعتبر منظمة GPE منظمة ذات قطاع واحد (التعليم) لكنها تثبت كيف أن التعاون يحقق نتائج أفضل. ربما تكون هناك نماذج مماثلة تثبت فائدتها في مجالات أخرى.

المحاسبة عاملاً مركزياً في الشراكة العالمية، وبناءً على هذا الطرح ينبغي على كافة الأطراف احترام هذه المحاسبة والثقة بأن الشركاء التابعين لهم سيوفون بالتزاماتهم.

لكن تثبت هذه المحاسبة فقط عندما يتوفر لدى الأفراد المعلومات الصحيحة مع سهولة الوصول إليها وسهولة استخدامها. هناك أنواع جديدة من المحاسبة الشفافة تجعل ذلك ممكناً. إننا بحاجة لتوفير المعلومات وبحاجة أيضاً إلى المحاسبة التي تلي ذلك. وبدونهما، لن يكون للشراكة العالمية أي جدوى.

تجمع الأهداف الإنمائية للألفية بين الرؤية المُحفزة ومجموعة من الأهداف والغايات الواقعية المحددة بعمق، والتي يمكن مراقبتها بواسطة مؤشرات إحصائية صارمة. لقد كان ذلك مصدر قوة كبير للأهداف الإنمائية للألفية وبمرور الوقت ستزداد تغطية المعلومات وتوفرها. ورغم ذلك، لا يزال هناك الكثير والكثير مما يجب تحقيقه. وحتى الآن، تعاني أكثر من 40 بلد من البلدان النامية من نقص في المعلومات اللازمة لتتبع الأداء مقابل الأهداف الإنمائية للألفية 1 (القضاء على الفقر المدقع والجوع)، ولا يزال البطء في إعداد التقارير الخاصة بنتائج الأهداف الإنمائية للألفية كبيراً بصورة غير مرضية.

مطلوب: ثورة معلومات جديدة

ولقد وفرت ثورة تكنولوجيا المعلومات خلال العقد الماضي فرصة لتحسين البيانات والإحصاءات اللازمة لأغراض المحاسبة واتخاذ القرارات. فلقد كانت هناك مبادرات مبتكرة تهدف إلى استخدام تكنولوجيا الهاتف المحمول وغيرها من الأساليب المتقدمة من أجل الرصد الفوري لنتائج التنمية. لكن لا تزال هذه الجهود معزولة عن مجتمع الإحصاءات التقليدي على المستويين العالمي والوطني؛ إن مخطط ما بعد العام 2015 لا بد أن يجمع بينهما من أجل البدء الآن في تحسين بيانات التنمية.

كما يجب أن تُمكننا المعلومات من الوصول إلى الفئات الأشد عوزاً إلى جانب معرفة ما إذا كانوا يتلقون الخدمات الأساسية أو لا. ويعني ذلك ضرورة تصنيف المعلومات التي تم تجميعها حسب الجنس والموقع والدخل والإعاقة وفئات أخرى، للتأكد من عدم حرمان أي فئة من الفئات.

ومنذ عقد أو أكثر، عندما بدأت الشراكات العالمية الأولى جدياً، تقاسمت غالباً هذه الشراكات تكاليف وفوائد ومخاطر تمويل المشروعات الضخمة. وهي اليوم تواصل ذلك وأكثر؛ حيث يمكنها توفير الخبرات والتدريب، والتعامل مع العقبات بأساليب أخرى لا تستطيع أن تتغلب عليها وحدها أي حكومة أو وزارة أو شركة خاصة أو منظمة من منظمات المجتمع المدني. وتتميز هذه الشراكات بالقدرة على الارتقاء على وجه الخصوص، نظراً لخبراتها وانتشارها العالمي. ومن خلال حصولها على دليل يثني برغبة الشركات والمجتمع المدني والخبراء في جميع أنحاء العالم في التوحد لمعالجة موضوع واحد، تمكنت هذه الشراكات من أن تكون مقنعة بشأن إصلاح السياسات والمؤسسات الضعيفة. وعندما ترى هذه الشراكات أن مهمتها لا يمكن إنجازها بسبب سيناريو بقاء الأمور على حالها، فإنها تبتكر حلولاً جديدة تتماشى دائماً مع السياسات والأولويات الوطنية.

من أهم الميزات لهذه الشراكات هي قدرتها على إحداث تغيير في القطاعات، وتبديل الطريقة التي يفكر بها مائتين من البشر في جميع أنحاء العالم. قد يكون ذلك أمراً بسيطاً: مثل الحملة التي تشجّع على غسل الأيدي أو استخدام الناموسيات المعالجة بمبيدات الحشرات للوقاية من مرض الملاريا. وقد يكون معقداً: مثل إطلاق حملة للتعرف على الإسهامات البشرية في تغير المناخ وتحديد ذلك، أو الحاجة إلى التغيير إلى أنماط استهلاك مستدامة. لكننا دائماً تشمل الوصول إلى جميع الأفراد في كل دولة وبين كافة الطبقات الاجتماعية.

ويرى الفريق أن مفهوم الشراكات العالمية حول هدف أو قطاع معين، والتي تشمل الشركات والمجتمع المدني والمنظمات الخيرية والمنظمات الدولية والحكومات، ربما يكون جزءاً محورياً من جدول أعمال التنمية التالي. إن على هذه الشراكات أن تطلع إلى معايير مرتفعة من الشفافية والتقييم والرقابة على أن تشمل الشركات والمجتمع المدني والمنظمات الخيرية والمنظمات الدولية والحكومات.

وضع الشركاء موضع المسائلة

يجب ممارسة المحاسبة على المستوى الصحيح: محاسبة الحكومات على المواطنين، ومحاسبة الحكومات المحلية على الجاليات التابعة لها، ومحاسبة الشركات على أصحاب المصلحة التابعين لها، ومحاسبة المجتمع المدني على الدوائر الانتخابية التي تمثلها. وتعتبر

ثورة معلومات جديدة

"لقد تعثرت جهود التنمية مراراً وتكراراً بسبب نقص أسس البيانات الأساسية المتعلقة بالظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تعيش فيها الشعوب... وبناءً عليه، فإن وضع نظام رصد وتقييم أقوى على كافة المستويات وفي كافة عمليات التنمية (بداية من التخطيط وحتى التنفيذ) سيساعد في توجيه عملية اتخاذ القرار، وتحديث الأولويات، وضمان المحاسبة. وسيطلب ذلك طرح استثمارات مستدامة من أجل بناء الكفاءة في بداية عام 2015. وبعد تصميم سجل التزامات يتم تحديثه بشكل دوري إحدى الأفكار المطروحة لضمان المحاسبة ورصد فجوات التسليم. كما يتعين علينا أيضاً أن نستفيد من التكنولوجيات الحديثة ونكفل إمكانية الوصول إلى المعلومات لجميع الأفراد."

بيان بالي الخاص باللجنة رفيعة المستوى، 28 مارس/آذار، 2013

اللازمة لدعم جدول أعمال ما بعد عام 2015.

- لفتت مجموعة الدول الصناعية السبع على سبيل المثال الانتباه إلى التحديات الخاصة التي تواجهها الدول الهشة في تحديد الخطط المملوكة البلدان والخطط التي تقودها البلدان من أجل الانتقال من مجتمعات متصارعة إلى مجتمعات سلمية تنمو بشكل مستدام.
- لقد عملت مجموعة العشرين على معالجة المعوقات العالمية في مجال الغذاء وأمن الطاقة والاستقرار المالي والإدماج والبنية التحتية.
- تعمل دول البريكس على تأسيس بنك ضخم جديد لتمويل مشروعات البنية التحتية المستدامة.
- كما تساعد مجموعة شراكة بوسان لتعاون إقليمي فعال، المجموعة الأحدث من بين تلك المجموعات، البلدان والمجموعات المواضيعية على تأسيس شراكة فعّالة تشمل عدد متنوع من أصحاب المصلحة.
- تبذل الهيئات الإقليمية في آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا، جهوداً حثيثة للتعاون فيما بينها بنجاح في بعض المجالات محل الاهتمام الخاص بالنسبة للمنطقة ولتشكيل مناهج موحدة تخدم التجارة والتكيف مع التغيرات المناخية والتقليل من حدتها، والشؤون المالية، والبنية التحتية وغيرها من القضايا عبر الحدود.

في كل حالة من هذه الحالات، يساهم بالفعل أي منتدى دولي موجود بفعالية في تعزيز جانب من جوانب التنمية المستدامة. يجب الاستفادة بالكامل من هذه المجموعات وغيرها.

بناء التوافق السياسي

إن الاتفاق العالمي بشأن تحديد مجموعة جديدة من الأهداف العالمية اللازمة لإنجاح الأهداف الإنمائية للألفية يعد أمراً حيوياً، لكنه ليس مضموناً. ويكمن التحدي في الاتفاق على مجموعة من الأهداف الواضحة والمقنعة والطموحة، من خلال عملية شفافه وشاملة داخل الأمم المتحدة، إلى جانب إمكانية القيام بذلك في غضون فترة زمنية محدودة تمكن انتقالاً سلساً من الأهداف الإنمائية للألفية إلى جدول أعمال التنمية الجديد بداية من يناير 2016.

سندفع النجاح الجهود للأمام من أجل مساعدة مئات الملايين من البشر الأشد فقراً وضعفاً في العالم إلى جانب الجهود الرامية لإنجاز التنمية المستدامة. علاوة على ذلك، تعتقد اللجنة أن الثقة والاعتقاد الدولي في مصداقية الأمم المتحدة سيكون على المحك إذا انقضت الأهداف الإنمائية للألفية دون الاتفاق على الأمور التي ستساعد في إنجازها.

هناك بالفعل معالم مهمة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار في مسارنا نحو عام 2015؛ حيث يجري حالياً التخطيط لفعالية عالية المستوى للأمم المتحدة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية تبدأ في 25 سبتمبر/ أيلول 2013، وبشكل هذا الأمر فرصة للأمم المتحدة لتحديد مسار

كما أن المعلومات والإحصاءات الأفضل ستساعد الحكومات في تعقب التقدّم، والتأكد من أن القرارات مستندة إلى دليل؛ كما ستساعد أيضاً في دعم عملية المحاسبة. ولا يقتصر هذا الأمر على الحكومات فقط؛ بل يجب مشاركة الوكالات الدولية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. فتورة المعلومات الحقيقية هي التي تعتمد على مصادر معلومات حديثة وجديدة من أجل دمج الإحصاءات بالكامل في عملية صنع القرار، وتعزيز الوصول المفتوح إلى المعلومات واستخدامها، إلى جانب زيادة دعم الأنظمة الإحصائية.

دعماً لذلك، يوصي الفريق ببناء شراكة عالمية حول معلومات التنمية تضم أطرافاً معنية مهمة و متنوعة على حد سواء – كالمكاتب الإحصائية الحكومية والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات والقطاع الخاص. ستكون هذه الشراكة بمثابة خطوة أولى في سبيل وضع إستراتيجية عالمية لمليء الفجوات الحساسة، وتعزيز القدرة على الوصول للمعلومات، وتفعيل الجهود الدولية من أجل ضمان إرساء خط أساس لأهداف ما بعد عام 2015 في مكانه الصحيح بحلول يناير من عام 2016.

إن هناك جانباً آخر من جوانب المحاسبة وتوفير المعلومات يتمثل في كيفية قيام الحكومات والشركات بتبوير تأثيرها على التنمية المستدامة. هناك مجموعة قليلة فقط من الشركات الضخمة التقدمية هي التي تحاول تبوير تأثيرها الاجتماعي والبيئي. ويرى الفريق أن كافة الشركات الضخمة في المستقبل – بحلول عام 2030 على الأقل – ينبغي أن تكون في وضعية تمكنها من إعداد تقارير حول تأثيرها البيئي والاجتماعي – أو تشرح سبب ذلك. وبالمثل، يجب على الحكومات أن تبني نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية التابع للأمم المتحدة، إلى جانب مبادرة حساب الثروة وتقييم خدمات الأنظمة البيئية (WAVES) التي تقدم بها البنك الدولي، وبالمساعدة المقدمة لأولئك الأشخاص الذين يحتاجون إلى مساعدة لتحقيق ذلك. يمكن بعد ذلك استخدام هذه المعايير لمراقبة استراتيجيات ونتائج التنمية الوطنية بطريقة ثابتة على المستوى العالمي.

سيساعد هذا في تطوّر التنمية المستدامة، لأن وضع نظام محاسبة أفضل سيمنح الحكومات والشركات والمستهلكين معلومات واضحة حول المحصلة النهائية لهم، إلى جانب الاستمرار في محاسبتهم على كل تصرفاتهم وسيعطي المستهلكين فرصة الاختيار على سابق معرفة واطلاع.

التعاون مع آخرين

تجتمع بالفعل دول من خلفيات متنوعة بشكل غير رسمي لمناقشة الإنجازات الإضافية التي يمكن أن يحققوها، والتي تشمل التنمية المستدامة. وتلعب منتديات التعاون العالمي هذه، مثل مجموعة الدول الصناعية السبع ومجموعة العشرين ودول البريكس (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا) ولجنة المساعدة الإنمائية (DAC) وشراكة بوسان لتعاون إقليمي فعال وغير ذلك، دوراً مهماً. فلا تنفرد مجموعة بالتعامل مع جدول الأعمال بالكامل، ولكن لكلٍ منها دورٌ مهمٌ. ربما تكون هذه المجموعات غير رسمية لكنها تقدّم عوناً هائلاً في مجال توفير القيادة السياسية والمقترحات العملية

ونقترح أن تجربة القطاع الخاص ورؤى الخبراء الأكاديميين من كل منطقة من مناطق العالم ستدعم أيضا عملية قوية وذات مصداقية.

هناك عملية شفافة وشاملة ستساعد على توفير الظروف الملائمة للاتفاق السياسي، ولكنها وحدها غير كافية. وسوف تكون هناك حاجة إلى أن يتحلى القادة السياسيين بالشجاعة والالتزام الشخصي للتوفيق بين العدد الهائل من وجهات النظر الوطنية، وإلى تبني الرؤى المفيدة التي يطرحها الآخرون. كما يجب أن تعزز الثقة من خلال الحوار، وتعلم الدروس الخاصة بالتوصل إلى توافق في الآراء من العمليات المتعددة الأطراف الأخرى. ستكون هناك قرارات صعبة يجب اتخاذها ولن يحصل كل فرد على كل ما يريده. لكن الوصول إلى اتفاق عالمي أمر ضروري، ونعتقد بقوة أن المجتمع العالمي والدول الأعضاء في الأمم المتحدة يمكنهم وسوف يرتفعوا إلى مستوى الحدث.

في مؤتمر قمة الألفية في عام 2000، جدد قادة العالم التزامهم بالمثل العليا للأمم المتحدة، مما يمهّد الطريق أمام الأهداف الإنمائية للألفية. لقد نمت أهمية وقيمة هذه الأهداف العالمية بشكل مطرد منذ الاتفاق على إعلان الألفية عالميا. إن زعماء اليوم – سواء كانوا من القطاع الحكومي أو قطاع الأعمال أو المجتمع المدني – يجب أن يكونوا طموحين بشأن وضع جدول أعمال جديد للتنمية. ويجب عليهم تبني نهج مبتكرة ديناميكية للشراكة، إذا أردنا أن نحقق آمال وتطلعات الإنسانية.

واضح نحو اتفاق نهائي حول جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015، ونشجع الدول الأعضاء على اغتنام هذه الفرصة. خلال عام 2014 سيتعين على فريق العمل المفتوح الذي أنشئ في مؤتمر "ريو+20" إعداد تقارير ورفعها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، تضم هذه التقارير توصيات حول مجموعة من أهداف التنمية المستدامة.

من المتوقع أن يبدأ فريقاً فريق عمل آخر تابع للأمم المتحدة في العمل بخصوص تمويل التنمية المستدامة. كما سيعاود الأمين العام للأمم المتحدة مجدداً رفع تقارير إلى الجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية وجدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015 خلال عام 2014. ويعتقد الفريق أن هذه المناقشات والعمليات يمكن أن تتوج في لقاء قمة في عام 2015 بالنسبة للدول الأعضاء للاتفاق على الأهداف الجديدة وتعبئة العمل العالمي بحيث يمكن أن يصبح البرنامج الجديد حقيقة واقعة من يناير 2016.

ويدعو الفريق لاستمرار في المشاركة البناءة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة والتجمعات التابعة لها مثل مجموعة السبعة والسبعين ومجموعات البلدان الأخرى من أجل التوصل لاتفاق في غضون فترة زمنية تمكن انتقالاً سلساً من الأهداف الإنمائية للألفية إلى منتدى التنمية الجديدة. لا يمكن إلا للدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن يحدد جدول أعمال ما بعد عام 2015. ومع ذلك، فإننا نعتقد أن مشاركة ممثلي المجتمع المدني في عمليات الأمم المتحدة سوف تجلب وجهات نظر مهمة في المناقشات وتساعد على رفع الوعي العام والاهتمام.

42. يُكرر هذا التوصية التي قدمها الفريق الرفيع المستوى المعني بالاستدامة العالمية (2012)

43. قام مؤخراً مصرف التنمية الآسيوي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي التابعة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على سبيل المثال بإعداد تقرير مشترك حول إنجازات الأهداف الإنمائية للألفية خطة التنمية لما بعد عام 2015 في منطقة جنوب شرق آسيا.

الفصل الخامس: ملاحظات ختامية

إننا نتصور العالم في عام 2030 وقد اختفى منه الفقر المدقع والجوع. إننا نتصور عالم لن يُتجاهل فيه أحد، عالم تتوفر فيه المدارس والعيادات والمياه النظيفة للجميع. عالمٌ يحصل فيه الشباب على فرص للعمل وتزدهر فيه الأعمال وتتوازن فيه أنماط الاستهلاك والإنتاج. عالمٌ يحصل فيه الجميع على فرص متساوية ويشارك فيه الجميع في القرارات الحكومية التي تمس حياتهم. إننا نتصور العالم وقد سادت فيه مبادئ العدالة والاستدامة والتضامن واحترام حقوق الإنسان والمسؤوليات المشتركة طبقاً للقرارات المتاحة من خلال العمل المشترك.

إننا نتصور العالم بحلول عام 2030 وقد تغيرت نتيجة الشراكة العالمية المتجددة والبناء على الأسس الصلبة لإعلان الألفية ومبادئ ونتائج مؤتمر "ريو" من خلال وضع جدول أعمال تنمية عالمي يركز على الشعوب ومراعية للكوكب بفضل الالتزام المشترك ومحاسبة الجميع.

لدينا فرصة تاريخية للقيام بما لم يقم به أي جيل آخر من قبل: القضاء على الفقر المدقع بحلول عام 2030 والجوع في كثير من أشكاله الأخرى. لكننا لن نكون قادرين على القيام بذلك إذا أهملنا الضغوطات الأخرى لخطة التنمية اليوم - الرغبة في تحقيق الازدهار في جميع الدول، والحاجة إلى إبطاء التدهور البيئي أو الإسهامات البشرية في الاحترار العالمي أو القضاء عليه، والحاجة الملحة إلى إنهاء الصراع والعنف مع بناء مؤسسات فعّالة ومسؤولة للجميع. إن معالجة هذه القضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في نفس الوقت، إلى جانب الاستعانة بالطاقة والموارد التي يمتلكها كل فرد في سبيل تحقيق التنمية - الحكومات على كافة المستويات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والشركات والمؤسسات الأكاديمية والناس في جميع مناحي الحياة - هو التحدي الذي يواجهنا.

نحن ندرك أن العالم قد تغير بشكل كبير منذ إعلان الألفية في عام 2000، وندرك إلى أي مدى سوف يتغير بحلول عام 2030؛ فسوف يزيد عدد الأشخاص في الطبقة الوسطى، كما سيزيد عدد المتقاعدين. كما سيرتفع مستوى التواصل فيما بين الأفراد، باستخدام تكنولوجيات الاتصال الحديثة، لكننا غير متأكدين بما قد يجعله المستقبل. لكننا مقتنعون أيضاً بأن السنوات الـ 15 المقبلة يمكن أن تكون جزءاً من السنوات الأكثر تحويلية في تاريخ البشرية وأن العالم يمتلك الأدوات والموارد التي يحتاجها لتحقيق رؤية جريئة وطموحة.

نحن نتصور بناء شراكة عالمية جديدة تكون بمثابة الإطار الأساسي لجدول أعمال أحادي وعالمي لما بعد عام 2015 تطرح هذه الرؤية لصالح الإنسانية. لدينا خيار إما أن: نصل لنتيجة إيجابية دون تخطيط كما قمنا به، بمعنى إحراز تقدم في بعض النواحي ولكن المعاناة من الانتكاسات في نواحي أخرى؛ أو أن نتخطى بالجرأة ونضع أعيننا على هدف أسمى يتمثل في إنهاء العديد من مظاهر الفقر الذي يلوح في الأفق في جميع الدول، وتحويل اقتصادياتنا ومجتمعاتنا لتكون شاملة ومستدامة من الناحية البيئية.

تُقدّم الأهداف والغايات الإيضاحية الملحقة بهذا التقرير كأساس لمزيد من المناقشة. نحن لا نعرف كافة الأجوبة على كيفية تحقيق هذه الأهداف، لكننا واثقون في أنه من خلال العمل سوياً يمكن أن نكون مصدر إلهام لجيل جديد يعمل لتحقيق مصالحه المشتركة.

الملحق 1 الأهداف والغايات الإيضاحية

يشهد العالم فرصة تاريخية؛ ليس فقط للقضاء على الفقر - ولكن أيضا لمعالجة التحديات التي تواجه الشعوب والكوكب حتى تتمكن من وضع حد للفقر المدقع بكافة أشكاله بشكل لا رجعة فيه في سياق التنمية المستدامة.

الوجبة واضحة: عالمٌ بحلول عام 2030 أكثر مساواة وأكثر ازدهاراً وأكثر سلاماً وأكثر عدلاً. عالمٌ تكون فيه التنمية مستدامة. إن جعل هذه الرؤية حقيقة واقعية يجب أن يكون الهدف الذي يسعى لتحقيقه العالم بأسره. هناك الكثير من الأعمال التي يتعين علينا القيام بها، ولكن القضاء على الفقر المدقع - وخلق الرخاء الدائم - هو أمرٌ في متناول أيدينا. إننا لسنا بحاجة لأن يتحرك الآخرون لكي نبدأ نحن في التحرك. يمكن لكل واحدٍ منا البدء في اتخاذ خطوات نحو عالم أكثر ازدهاراً واستدامة بحلول عام 2030. وإليك الطريقة:

الالتزام. الالتزام بتغيير الأسلوب الذي نفكر به والطريقة التي نتصرف بها. في الشراكة العالمية الجديدة، لكل منا دورٌ ومسؤولية.

الأولوية. نعتقد أن هناك خمس نقالات تحويلية يمكن أن تهيئ الظروف وتبني القوة الدافعة اللازمة لتحقيق طموحاتنا.

- عدم تجاهل أحد. يتعين علينا أن نتأكد من عدم حرمان أي شخص من حصوله على الفرص الاقتصادية وحقوق الإنسان الأساسية بغض النظر عن عرقه أو نوعه أو موقعه الجغرافي أو إعايقه أو جنسه أو أي حالة أخرى.
- تسليط الضوء على التنمية المستدامة. يجب علينا القيام بتحول سريع لنصل إلى الأنماط المستدامة للإنتاج والاستهلاك، بحيث تكون البلدان المتقدمة في الصدارة. يجب علينا أن نعمل الآن لإبطاء الوتيرة المثيرة للقلق لتغير المناخ والتدهور البيئي، التي تشكل تهديداً غير مسبوق للبشرية.
- تحويل الاقتصادات نحو الوظائف والنمو الشامل. يمكن للتحول الاقتصادي العميق القضاء على الفقر المدقع وتعزيز التنمية المستدامة، مما يؤدي بدوره إلى تحسين سبل العيش، من خلال تسخير الابتكار والتكنولوجيا وإمكانيات العمل. كما يمكن للاقتصادات الأكثر تنوعاً التي توفر فرص عمل متكافئة للجميع، أن تدفع في اتجاه الإدماج الاجتماعي، خاصة بالنسبة للشباب، وتعزيز احترام البيئة.
- إحلال السلام وبناء مؤسسات فاعلة ومفتوحة وخاضعة للمساءلة للجميع. يعتبر التحرر من العنف والصراع والقمع أمراً ضرورياً لوجود الإنسان، كما يعد الأساس لبناء مجتمعات سلمية ومزدهرة. إننا ندعو إلى تحولٍ جوهري يكون فيه السلام والحكم الرشيد الرشيدين عاملين جوهريين للعيش الكريم لا خياران إضافيان.
- صياغة شراكة عالمية جديدة. يجب أن تتوفر روح جديدة من التضامن والتعاون والمساءلة المتبادلة لدعم جدول أعمال ما بعد عام 2015. وينبغي أن تبني هذه الشراكة الجديدة على إنسانيتنا المشتركة، وعلى أساس الاحترام المتبادل والمنفعة المتبادلة.

وضع خارطة طريق. إننا نعتقد أن قيمة الإطار الهدف الذي يدفع لإجراء التحولات تتجلى في التركيز على الجهود العالمية، واستنهاض الهمم وحشد الموارد، وتطوير الشعور بالخطر العالمي. كما يعتبر وسيلة فعالة في بلورة التوافق وتحديد الأعراف الدولية. كما يعد هذا الإطار أيضاً بمثابة صيغة استفار من أجل الاحتشاد لإطلاق حملة عالمية لحشد الدعم الدولي، كما هو الحال مع الأهداف الإنمائية للألفية. وتعتبر الأهداف هي الخطوات الحاسمة الأولى التي تجمع بيننا، كمجتمع عالمي، يتحرك في نفس الاتجاه. وبناءً عليه يجب أن تكون قليلة ومركزة ومصحوبة بالغايات الكمية. لقد حددنا هنا مثالا لما قد تبدو عليه مجموعة الأهداف هذه. خاتل العام والنصف القادم، نتوقع مداولة هذه الأهداف ومناقشتها وتحسينها. لكن أي رحلة يجب أن تبدأ من مكان ما.

يوصي الفريق بأن تكون هذه الأهداف عامة من حيث أنها تمثل طموحاً مشتركاً بين بلدان العالم. ويجب أن تحدد جميع الأهداف تقريباً على الصعيد الوطني أو حتى على الصعيد المحلي من أجل تحديد نقاط البدء والسياقات المختلفة (على سبيل المثال: 8). تحقيق 8 زيادة في عدد فرص العمل وسبل المعيشة الجيدة والرائحة). القليل من الأهداف يكون عاماً حيث يتم تحديد معيار مشترك قابل للقياس لنتم مراقبته في جميع الدول (على سبيل المثال: 7). مضاعفة حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة العالمي). وبعض الأهداف تتطلب مزيداً من العمل الفني لتتوافق مع مؤشرات قوية قابلة للقياس (مثل: 11 بشأن الضغوط الخارجية). والبعض الآخر يمكن أن يمثل المعيار العالمي الأدنى في حالة إمكانية الموافقة على هدف عددي مشترك على المستوى الدولي (مثل: 4 ج. إذا تم تحديد المعيار العام لمعدلات الوفيات بين الأمهات عند 40 لكل 100,000). ولضمان تكافؤ الفرص، ينبغي أن تُصنّف المؤشرات ذات الصلة فيما يتعلق بالدخل (وخاصة بالنسبة للقاعدة 20)، حسب النوع والموقع والعمر والإعاقة والطبقة الاجتماعية. ولا يُنظر إلى الأهداف على أنها قد "تحقق" إلا إذا تحققت بالنسبة لكافة فئات الدخل والفئات الاجتماعية.

الأهداف العالمية

- 1 المرشحين لمعايير الحد الأدنى العالمية، بما في ذلك الأهداف "صفر".
2 سيتم تصنيف المؤشرات.
3 الأهداف تتطلب المزيد من العمل الفني لإيجاد المؤشرات الملائمة.

<p>1a. خفض عدد الناس الذين يعيشون على أقل من 1,25 دولار في اليوم إلى صفر والتقليل بنسبة 90% في أعداد الناس الذين يعيشون تحت خط الفقر المحلي لبلدانهم لعام 2015^{1 2}</p> <p>1b. الزيادة بنسبة 90% في نسبة النساء والرجال، والمجتمعات، والأعمال التجارية الذين لديهم حقوق أمنة في الأرض والملكية والأصول الأخرى^{2 3}</p> <p>1c. تغطية 90% من الفقراء والمعرضين للفقر بأنظمة الحماية الاجتماعية^{2 3}</p> <p>1d. بناء المرونة وتقليل الوفيات الناتجة عن الكوارث الطبيعية بنسبة 90%²</p>	<p>1. القضاء على الفقر</p> 
<p>2a. منع كل أشكال العنف ضد الفتيات والنساء والقضاء عليها^{1 2 3}</p> <p>2b. القضاء على الزواج المبكر^{1 2}</p> <p>2c. التأكد من منح المرأة حقوقاً متساوية في حيازة وإرث الممتلكات، وتوقيع العقود وتسجيل الشركات وفتح حسابات مصرفية^{1 2}</p> <p>2d. القضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والاقتصادية والعمالة^{1 2 3}</p>	<p>2. تمكين الفتيات والنساء وتحقيق المساواة بين الجنسين</p> 
<p>3a. تحقيق 90% زيادة في نسبة الأطفال القادرين على الالتحاق بالتعليم ما قبل الابتدائي واستكمالته²</p> <p>3b. التأكد من أن كل طفل، بغض النظر عن ظروفه، يستكمل التعليم الابتدائي بحيث يكون قادراً على القراءة أو الكتابة أو الحساب جيداً بما فيه الكفاية لتحقيق معايير الحد الأدنى للتعليم^{1 2}</p> <p>3c. التأكد من إتاحة الحصول الشامل على التعليم الثانوي الأدنى لكل طفل، بغض النظر عن ظروفه، وتحقيق 90% زيادة في نسبة المراهقين الذين يحققون نتائج تعلم ملموسة وقابلة للقياس^{1 2}</p> <p>3d. الزيادة بنسبة 90% في أعداد الشباب والكبار من النساء والرجال ذوي المهارات، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، المطلوبة للعمل^{2 3}</p>	<p>3. توفير تعليم عالي الجودة وإمكانية للتعليم مدى الحياة</p> 
<p>4a. القضاء على نسبة الوفيات التي يمكن الوقاية منها بين الأطفال الرضع ودون سن 5 سنوات^{1 2}</p> <p>4b. الزيادة بنسبة 90% في أعداد الأطفال والمراهقين والبالغين المعرضين للخطر وكبار السن الذين يحصلون على التطعيمات كاملة^{1 2}</p> <p>4c. تقليل نسبة وفيات الأمهات بحيث لا تتجاوز 1 لكل 100,000 نسمة^{1 2}</p> <p>4d. التأكد من حصول الجميع على حقوق وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية^{1 2}</p> <p>4e. تقليل وطأة الإصابة بفيروس نقص المناعة المكتسبة (الإيدز)، والسل والملاريا، وأمراض المناطق المدارية المهملة، والأمراض غير المعدية ذات الأولوية²</p>	<p>4. ضمان حياة صحية</p> 
<p>5a. وضع نهاية للجوع وحماية حق كل شخص في الحصول على طعام كافٍ وأمن ومغذٍ وبأسعار معقولة^{1 2}</p> <p>5b. التقليل بنسبة 90% في معدلات الإصابة بالتقزم، و90% في الضمور، و20% في الأثيميا بالنسبة لكل الأطفال دون سن خمس سنوات^{1 2}</p> <p>5c. زيادة الإنتاجية الزراعية بنسبة 90%، مع التركيز على الزيادة المستدامة في إنتاجية أصحاب الحيازات الصغيرة وتوفير مياه الري لهم³</p> <p>5d. إقرار ممارسات مستدامة فيما يخص الزراعة والمصايد السمكية في المحيطات والمياه العذبة وإعادة بناء الأرصد السمكية المعينة على مستويات مستدامة¹</p> <p>5e. التقليل بنسبة 90% في فاقد ما بعد الحصاد ومخلفات الطعام³</p>	<p>5. التأكد من الأمن الغذائي والتغذية الجيدة</p> 
<p>6a. تحقيق إمكانية حصول الجميع على مياه صالحة للشرب في المنزل، وفي المدارس والمراكز الصحية ومخيمات اللاجئين^{1 2}</p> <p>6b. القضاء على ممارسة التغوط في العراء والتأكد من استعادة الجميع من خدمات الصرف الصحي في المدرسة والعمل وزيادة توفير خدمات الصرف الصحي في المنزل بنسبة 90%^{1 2}</p> <p>6c. جعل معدلات سحب المياه العذبة تتوافق مع معدلات الإمداد وزيادة فعالية المياه في الزراعة بنسبة 90%، والصناعة بنسبة 90% والمناطق الحضرية بنسبة 90%²</p> <p>6d. إعادة تدوير أو معالجة المياه المستعملة في البلديات والنفايات الصناعية السائلة قبل الصرف^{1 3}</p>	<p>6. تحقيق الاستفادة الجماعية من المياه والصرف الصحي</p> 

<p>7a. مضاعفة حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة العالمي</p> <p>7b. التأكد من حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة^{1 2}</p> <p>7c. مضاعفة المعدل العالمي لتحسين فعالية الطاقة في المباني والصناعة والزراعة والنقل</p> <p>7d. الإلغاء التدريجي لإعانات الوقود الأحفوري الضارة وغير الفعالة التي تشجع على الإسراف في الاستهلاك^{1 3}</p>	<p>7. توفير طاقة مستدامة</p> 
<p>8a. تحقيق x زيادة في عدد فرص العمل وسبل المعيشة الجيدة واللائقة²</p> <p>8b. +التقليل بنسبة 6x% في عدد الشباب صغار السن الذين لا يحصلون على فرص للتعليم أو العمل أو التدريب²</p> <p>8c. تعزيز القدرة الإنتاجية عن طريق تحقيق الاستفادة الجماعية من الخدمات المالية وخدمات البنية الأساسية، مثل خدمات النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية^{1 2 3}</p> <p>8d. تحقيق x زيادة في البدايات الجديدة و y في القيمة المضافة من المنتجات الجديدة من خلال خلق بيئة عمل ممكنة وتعزيز تنظيم المشاريع^{2 3}</p>	<p>8. خلق فرص عمل وسبل معيشة مستدامة ونمف منتصف</p> 
<p>9a. نشر واستخدام الحسابات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في كل الحكومات والشركات الكبرى¹</p> <p>9b. زيادة دراسة الاستدامة في 6x% من المشتريات الحكومية³</p> <p>9c. حماية الأنظمة البيئية والأنواع والتنوع الجيني/الوراثي</p> <p>9d. الحد من إزالة الغابات بنسبة 6x% وزيادة إعادة زراعة الغابات بنسبة 6y%</p> <p>9e. تحسين جودة التربة، وتقليل تعرية التربة بمقدار x طن ومكافحة التصحر</p>	<p>9. الإدارة المستدامة لأصول الموارد الطبيعية</p> 
<p>10a. توفير هوية قانونية مجانية وشاملة، مثل سجلات المواليد^{1 2}</p> <p>10b. التأكد من أن الناس يتمتعون بحقهم في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والاحتجاج السلمي والوصول إلى وسائل الإعلام المستقلة والحصول على المعلومات^{1 3}</p> <p>10c. زيادة مشاركة الجمهور في العمليات السياسية والمشاركة المدنية على جميع المستويات^{2 3}</p> <p>10d. ضمان حق الجمهور في الحصول على المعلومات والبيانات الحكومية¹</p> <p>10e. تقليل الرشوة والفساد والتأكد من إمكانية محاسبة المسؤولين³</p>	<p>10. التأكد من وجود إدارة رشيدة ومؤسسات فعالة</p> 
<p>11a. خفض معدلات الوفيات الناتجة عن العنف بمعدل x لكل 100,000 نسمة والقضاء على كل أشكال العنف ضد الأطفال^{1 2 3}</p> <p>11b. التأكد من إمكانية الوصول إلى مؤسسات العدالة واستقلالها وتوفير الموارد لها واحترامها لحقوق المحاكمة وفق الأصول القانونية^{1 2 3}</p> <p>11c. وقف الضغوط الخارجية التي تؤدي إلى الصراع، بما في ذلك الضغوط المتعلقة بالجريمة المنظمة³</p> <p>11d. تعزيز قدرات قوات الأمن والشرطة والقضاء، وكفاءتها المهنية، ومساءلتها</p>	<p>11. التأكد من وجود مجتمعات مستقرة وغير مضطربة</p> 
<p>12a. دعم نظام تجاري مفتوح وعادل وملائم للتنمية، يتضمن الحد من التدابير المشوهة للتجارة، بما في ذلك الإعانات الزراعية، مع تحسين القدرة الإنتاجية للبلدان النامية ومن 0.15 إلى 0.20% من مجموع الناتج المحلي للبلدان المتقدمة إلى البلدان الأقل تقدماً؛ على الدول الأخرى أن تمضي قدماً نحو تحقيق أهداف طوعية للمساعدة المالية الإضافية</p> <p>12b. تطبيق الإصلاحات لضمان استقرار النظام المالي العالمي، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة التي تكون مستقرة وطويلة الأمد³</p> <p>12c. تثبيت الزيادة في المتوسط العالمي لدرجة الحرارة على أقل من 2 درجة مئوية أعلى من مستويات ما قبل الثورة الصناعية، بما يتماشى مع الاتفاقات الدولية</p> <p>12d. البلدان المتقدمة التي لم تفعل ذلك لبذل جهود ملموسة نحو الهدف المتعلق بتخصيص 0.7% من مجموع الناتج المحلي (GNP) كمساعدة إنمائية رسمية للبلدان النامية ومن 0.15 إلى 0.20% من مجموع الناتج المحلي للبلدان المتقدمة إلى البلدان الأقل تقدماً؛ على الدول الأخرى أن تمضي قدماً نحو تحقيق أهداف طوعية للمساعدة المالية الإضافية</p> <p>12e. خفض التدفقات غير المشروعة والتهرب الضريبي وزيادة معدل استرداد الأصول المسروقة بنسبة 5x³</p> <p>12f. تعزيز التعاون في والحصول على البيانات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار والتنمية³</p>	<p>12. خلق بيئة عالمية ممكنة وتحفيز التمويل الطويل الأجل</p> 

الملحق 2 أدلة ثبوت التأثير: شرح الأهداف

القضاء على الفقر

الهدف رقم 1:



(a) خفض عدد الناس الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار في اليوم إلى صفر وتقليل نسبة الناس الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني لبلدانهم لعام 2015 بمعدل 6%x

(b) الزيادة بنسبة 6%x في نسبة الرجال والنساء الذين لديهم حقوق آمنة في الأرض والملكية والأصول الأخرى

(c) تغطية 6%x من الناس القراء والعرضة للخطر بأنظمة الحماية الاجتماعية

(d) بناء المرونة وتقليل الوفيات الناتجة عن الكوارث الطبيعية بنسبة 6%x

كل يوم يحكم الفقر على 1 من كل 7 أشخاص على وجه البسيطة بالدخول في صراع من أجل البقاء. وفي الوقت الحاضر، هناك 1,2 مليار شخص يرزحون تحت وطأة المعاناة مع المعيشة على أقل من 1,25 دولار للفرد في اليوم¹ الكثير من هؤلاء الناس الذين يعيشون في فقر مدقع يتم تجاهلهم ويستبعدون من الحصول على فرص متكافئة، ربما لأجيال. في البلدان مرتفعة الدخل، يمكن أن يشتري مبلغ 1,25 دولار زجاجة مياه، لكن نفس هذا المبلغ يشتري بضعة لترات من الحليب في البلدان متوسطة الدخل. ومع ذلك فإن مبلغ 1,25 دولار للفرد في اليوم هو معدل الدخل اليومي بالنسبة لأكثر من مليار شخص ينفقون منه على الطعام والكساء والعلاج والتعليم وعلى بناء مستقل. بأيدنا أن نكون أول جيل يقضي على هذا الفقر المدقع. وهذا معيار حد أدنى عالمي يجب أن يطبق على كل شخص بغض النظر عن الدخل أو النوع أو الموقع أو الإعاقة أو المجموعة الاجتماعية.

وبناء على اتجاهات النمو الحالية، سيعيش 59% من الناس تقريباً في فقر مدقع بحلول عام 2030، بالمقارنة مع 43,1% في 1990 والنسبة المتوقعة 16,1% في 2015. ومع النمو الأسرع قليلاً والانتباه إلى عدم تجاهل، يمكننا أن نقضي تماماً على مشكلة الفقر المدقع.

بالطبع لا يتعلق الفقر بالدخل وحده؛ الناس القراء في أي دولة، مهما كانت غنية، دائماً ما يكونون على الحافة، ومعرضين بشكل مزمن للإصابة بالأمراض وفقدان الوظيفة والإخلاء القسري والتغير المناخي أو الكوارث الطبيعية. ويختلف الدخل الذي يحصلون عليه من موسم لآخر ومن سنة لأخرى. وعندما تضربهم الأزمات، يكون الوضع كارثياً بالنسبة لهم. كما أنهم يفتقرون إلى الموارد أو الدعم لمساعدتهم في التعافي من أزماتهم.

لقد اتفق قادة العالم على أن "الفقر له أوجه مختلفة، منها نقص الدخل والموارد المنتجة الكافية لضمان سبل العيش المستدامة، والجوع وسوء التغذية، واعتلال الصحة؛ ومحدودية أو عدم إمكانية الحصول على التعليم والخدمات الأساسية الأخرى، وزيادة معدلات الاعتلال والوفيات الناجمة عن الأمراض، والتشرد والسكن غير اللائق، والبيئات غير الآمنة، والتمييز الاجتماعي والإقصاء. كما يتسم بنقص المشاركة في صنع القرار وفي الحياة المدنية والاجتماعية والثقافية."²

يجب أن يتناول جدول أعمال ما بعد عام 2015 كل جوانب الفقر هذه، مع مواجهة قضية عدم المساواة، لضمان عدم تخلف أي شخص عن الركب. يحتاج الناس إلى فرصة لانتشال أنفسهم من الفقر. كل بلد، وكل مكان داخل البلد الواحد، يمكن أن يكون له الحد الخاص به فيما يتعلق بما يشكل الفقر – خط الفقر الخاص به. يحثنا الأمل والتوقع بأن تعمل البلدان باستمرار على رفع مستويات المعيشة التي يرون أنها تشكل الحد

1. بناء على بيانات شبكة إحصاءات الفقر التابعة للبنك الدولي من عام 2010 (<http://research.worldbank.org/PovertyNet/index.htm>). هذه الأرقام يمكن أن تتغير بشكل كبير عندما تكون أرقام تعادل القوة الشرائية متاحة في وقت لاحق من هذا العام.

2. مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (1995): <http://www.un.org/documents/ga/conf166/aconf166-9.htm>; مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (1995): <http://www.un.org/documents/ga/conf166/aconf166-9.htm>. بندرة 19.

للناس أن يستثمروا على المدى البعيد عندما يشعرون بالأمان على ممتلكاتهم. لقد أدى إصلاح نظام الإيجار في ولاية البنغال الغربية إلى زيادة 20% في إنتاجية الأرز. تتمتع الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في الغالب بحقوق تقليدية في الأرض. لكت عندما يفقد الشعوب والمجتمعات حقوق الملكية القانونية فإنها يواجهون خطر الرحيل من الأرض. وبالتالي ستقل استثماراتهم. ندرك مدى أهمية ذلك، لكن ندرك أيضاً التحديات المتعلقة بقياس حقوق الملكية. ونحن نحث على مواصلة العمل في هذا القضية.

برامج المساعدة الاجتماعية هي أحد العوامل الأخرى المحتملة لتغيير قواعد اللعبة والتي يمكن أن تحسن بشكل مباشر من حالة عدم المساواة. لقد حققت نجاحاً غير عادي في المكسيك والبرازيل ودول أخرى. يمكننا البناء على هذه النجاحات وإقرارها على نطاق أكثر اتساعاً. كما يمكننا أن نستهدف تحسين فعالية هذه البرامج عن طريق التأكيد من تحقيق المزيد من التماسك وخفض النفقات العامة والتكاليف الإجمالية. ويمكننا أيضاً أن نستخدم التكنولوجيا الحديثة ونزيد الأدلة على ما يصلح لاستهداف الاحتياجات المحددة بشكل أكثر دقة. لكن برامج المساعدة الاجتماعية تختلف اختلافاً كبيراً فيما بينها من حيث الجودة، ويمكن أن تخلق حوافز ضارة إذا تم التركيز على الإتاحة فقط. لا نعرف حتى الآن كيف نقيس الجودة، لكننا نشجع الخبراء على التفكير في المعايير الملائمة.

الغايات التي تدرج تحت الأهداف الأخرى تتناول أبعاد الفقر غير المرتبطة بالداخل: الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي والكهرباء والبنية الأساسية الأخرى، والحريات الأساسية مثل التسجيل القانوني والتحرر من الخوف والعنف، والسلام وحرية الحصول على المعلومات والمشاركة في الحياة المدنية.

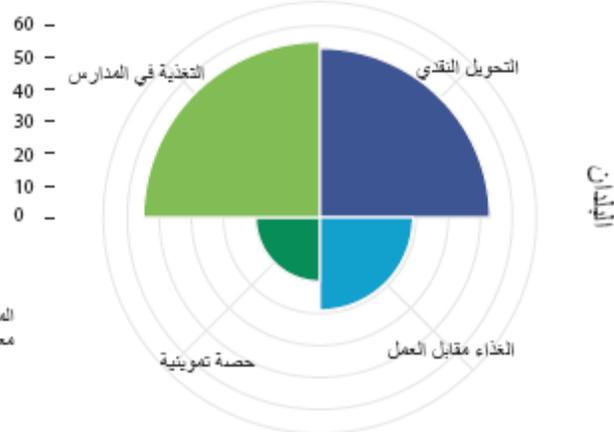
الأدنى المقبول لمواطنيها ورفع خط الفقر الخاص بها بمرور الوقت، وسيدخل خط الفقر العالمي حذوها حتى يصل إلى 2 دولار على الأقل بحلول عام 2030. هذا هو السبب في أننا قمنا بإدراج غاية لخفض عدد الناس الذين يقعون تحت خط الفقر، وبالنسبة لمن يعيشون في فقر مدقع أيضاً.

الناس الذين يعيشون حياة فقيرة يحتاجون إلى الأدوات والظروف المناسبة لبناء قدراتهم، والتكلم مع الصدمات العكسية، والمدمرة أحياناً. كما تكون لهم مصلحة قوية في حماية البيئة لأنهم يحصلون على أكثر من نصف دخلهم من زراعة الأراضي الهامشية، والصيد من المياه الساحلية، واستغلال الغابات كمورد للطعام البري والنباتات الطبية والعلف ومواد البناء والوقود. ليس هناك من يتعرض للخطر أكثر منهم نتيجة للتصحر أو إزالة الغابات أو الصيد الجائر أو انخفاض القدرة على التكلم مع الفيضانات والعواصف وموجات الجفاف. كما أن الكوارث الطبيعية يمكن أن تتدخل في دوامة الاستدامة والمرض والمزيد من التدهور للأراضي والاعتماد أكثر في الفقر.

لمواجهة كل هذه التحديات، تركز إحدى الغايات على المرونة. والمرونة يُقصد بها الاستعداد للتحمل والقدرة على التكلم – عندما يتعلق الأمر بالصحة أو الصدمات الاقتصادية أو المناخية – والقدرة على البقاء. نهج المرونة هذا يُمكن الناس من التحرك من هامش البقاء على قيد الحياة إلى الاستثمار على المدى البعيد في قدرتهم من خلال التعليم والتمتع بصحة أفضل وزيادة المدخرات وحماية أصولهم المادية الأكبر قيمة مثل المنزل والممتلكات وسبل العيش. وبالنسبة للمجتمع، ستكون هناك نتيجة ثانوية تتمثل في زيادة الإنتاجية الاقتصادية.

الغايات المحددة أعلاه يمكن أن تساعد الناس في هذا الشأن. يمكن

عدد البلدان النامية التي لديها غطاء حماية اجتماعية 5



المصدر: نورا لوستيغ، مخطط رسمه المؤلف بناء على معلومات من البنك الدولي وبنك التنمية الآسيوي

2. مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (1995): <http://www.un.org/documents/ga/conf166/aconf166-9.htm>، الفقرة 19.
3. أمن الحيازة مدرج أصلاً في الأهداف الإنمائية للألفية، لكن عدم وجود بيانات عالمية مقارنة في الوقت الحالي أدى إلى استبداله. ومنذ ذلك الحين، أحرز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات والشركاء التقدم في تطوير منهجية منسقة عبر البلدان والمناطق. انظر تقرير الأهداف الإنمائية للألفية (2012)، ص 57.
4. كارلان، د. وآخرون. (2012). القرارات الزراعية بعد تخفيف القيود المتعلقة بالائتمان والمخاطرة. جامعة ييل، معالجة؛ باليرجي، أ. وآخرون. (2002). التمكين والفعالية: اقتصاديات إصلاح نظام الإيجار. مجلة الاقتصاد السياسي، المجلد 110 (2)، 239 - 280.
5. تم التقدير حسب حجم العينة التي تضم 144 بلد.

تمكين النساء والفتيات وتحقيق المساواة بين الجنسين

الهدف رقم 2:



(a) منع والقضاء على كل أشكال العنف ضد النساء والفتيات
(b) القضاء على زواج الأطفال
(c) التأكيد من منح المرأة حقوق متساوية في حيازة وإرث الممتلكات، وتوقيع العقود وتسجيل الشركات وفتح حسابات مصرفية
(d) القضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والاقتصادية والعامية

إن قسماً مهولاً من النساء لا يزلن يعانين من الاضطهاد والتمييز الذي تضرب جذوره في الأعماق بحيث يؤثر ذلك على كل شيء كالحصول على خدمات الصحة والتعليم إلى الحق في تملك الأرض وكسب لقمة العيش، والمساواة في الأجور والحصول على الخدمات المالية، والمشاركة في صنع القرار على المستويين المحلي والوطني. تندمج مسألة المساواة بين الجنسين مع كل الأهداف، لكن تمكين المرأة والفتيات والمساواة بين الجنسين تعتبر مسألة مهمة في حد ذاتها. تشكل النساء نصف عدد سكان العالم – وأي خطة تركز على الأشخاص يجب أن تعمل على تحقيق المساواة بينهم فيما يتعلق بالحقوق والمشاركة.

يتسم العنف الجنساني (على أساس الجنس) بأنه مستمر وواسع الانتشار في نفس الوقت. هذا العنف يأخذ الكثير من الأشكال المختلفة: الإغتصاب والعنف الأسري والإيذاء باستخدام الأحماض وجرائم "الشرف". الغاية الأولى شاملة ويجب أن تُطبق على الجميع، لكن طريقة قياسها تتسم بالتعقيد؛ عندما تزيد حالات العنف المبلغ عنها، قد يكون من الجيد أن تشعر النساء بالتمكين ويتشجعن على الإبلاغ عن الجريمة لإيمانتهن بسيادة العدالة، لكن من السيئ أن تكون هناك زيادة في حوادث العنف.

زواج الأطفال أيضاً يعتبر مشكلة عالمية متداخلة، لكنها تختلف باختلاف الثقافة والأديان والعرق والبلدان. عندما يتزوج الأطفال في سن صغيرة، يمكن أن يخرجوا من التعليم وينغمسوا في الفقر. خلال العقد الماضي تزوجت 15 مليون فتاة صغيرة ما بين 10-14 سنة⁶.

ينبغي أن تتمكن المرأة من العيش في أمان والتمتع بحقوقها الإنسانية الأساسية. هذه خطوة أولى وأساسية جداً، لكن يجب أن نذهب إلى ما هو أبعد من ذلك. تحارب المرأة في جميع أنحاء العالم بشجاعة للتغلب على الحواجز الكبيرة التي تمنعها من تحقيق إمكاناتها. يجب علينا أن نهتم هذه الحواجز. فحصول المرأة على حقوق متساوية تعتبر من الأصول التي لا يمكن الاستغناء عنها لكل مجتمع ونظام اقتصادي.

نعرف أن المساواة بين الجنسين تؤدي إلى تحويل ليس فقط الأسر، ولكن المجتمعات ككل. عندما يكون بإمكان المرأة اتخاذ القرار فيما يتعلق بكيفية إنفاق أموال الأسرة، فهي تميل إلى الاستثمار أكثر في أطفالها. والمرأة التي تترس لسنوات أكثر تزيد احتمالات قدرتها على اتخاذ قرارات فيما يتعلق بالتحصين والتغذية من شأنها أن تحسن فرص طفليها في الحياة؛ في الواقع ساهم استمرار الفتيات والنساء في الدراسة لوقت أطول خلال الفترة من 1970 إلى 2009 في إنقاذ حياة 4.2 مليون طفل⁷.

لا يستطيع أي مجتمع النجاح بدون وجود مساهمة كبيرة من أفراد من النساء⁸. يرى المنتدى الاقتصادي العالمي أن البلدان التي تكون الفجوات بين الجنسين بها صغيرة هي نفس الدول التي تحصل على أعلى

6. من يتحدث نيابة عن؟ القضاء على زواج الأطفال (واشنطن العاصمة؛ مكتب المراجع السكانية 2011
7. المصدر: البنك الدولي، 2012. "تقرير عن التنمية في العالم: المساواة بين الجنسين والتنمية". من: <http://econ.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTDEC/EXTRESEARCH/EXTWDORS/EXTWDR02012/0,contentMDK:64167689~piPK:64167689~piPK:64167673~theSitePK:7778063,00.html> ص 5
8. الانتفاضات في معدلات وفيات الأطفال خلال الفترة من 1970 إلى 1990 كان يعني بقاء 8.2 مليون طفل أكثر على قيد الحياة. وبقاء أكثر من نصف هذا العدد من الأطفال (4.2 مليون طفل) على قيد الحياة يمكن أن يعزو إلى زيادة عدد سنوات الدراسة للفتيات.
9. جاكيدو، إ، وآخرون. 2010. "زيادة التحصيل التعليمي وأثره على معدل وفيات الأطفال في 175 بلد خلال الفترة من 1970 إلى 2009: تحليل منهجي". مجلة لانسييت. 376 (9745). ص 969
10. مع الاستثناء المحتمل لبعض الإمارات الغنية بالموارد الطبيعية

يجب علينا العمل للوفاء بوعدنا للنساء بتحقيق المساواة في الوصول إلى عملية صنع القرار والمشاركة الكاملة فيها، ووضع حدٍّ للتمييز على كل الجبهات. هذا الأمر يجب أن يحدث في الحكومات والشركات والمجتمع المدني. وفي الدول التي يوجد بها تمثيل قوي لمصالح المرأة، وقوانين تم إقرارها لضمان الحقوق في الأرض، والتصدي للتعنف ضد المرأة، وتحسين الرعاية الصحية والتوظيف¹¹. ومع ذلك فإن المرأة تحتل حاليًا أقل من 20 في المائة من المقاعد البرلمانية بجميع أنحاء العالم¹⁴.

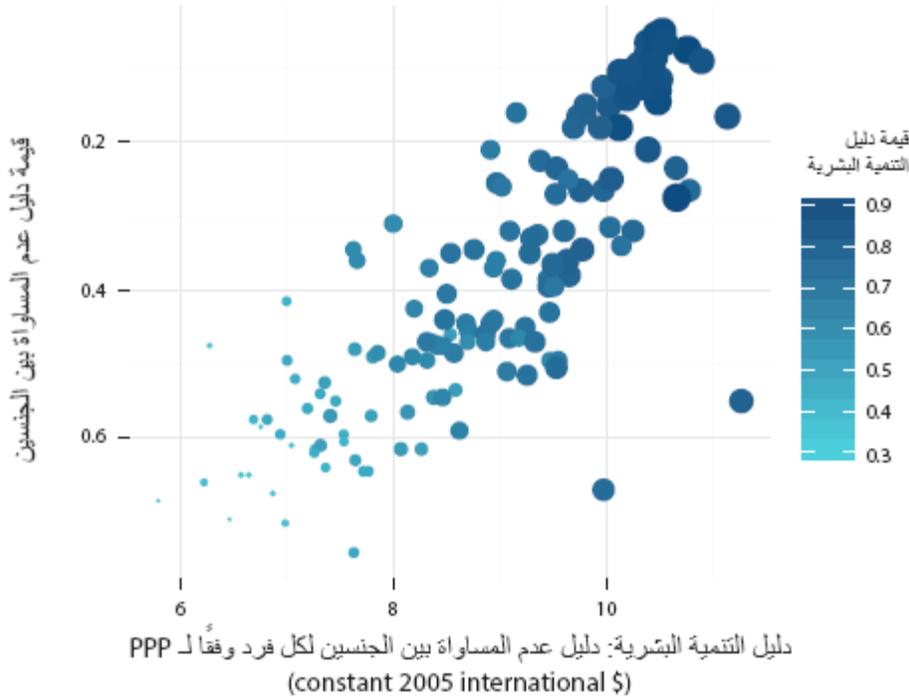
الرسالة بسيطة؛ المرأة التي تشعر بالأمان والصحة وتحصل على تعليم جيد ويتم تمكينها بشكل كامل لتحقيق إمكاناتها تكون سببًا في إحداث التحول لمعالمتها وجماعتها واقتصادها ومجتمعها. لذا يجب علينا أن نخلق الظروف المواتية لتمكينها من تحقيق ذلك.

التقييمات في "التنافسية الدولية" – وتشير دراسات الاقتصاد الجزئي إلى أن المشاركة الاقتصادية للنساء تحرك النمو في دخل الأسرة¹¹.

لقد تم إحراز تقدم كبير في تحقيق المزيد من المساواة بين الجنسين في الحصول على خدمات الصحة والتعليم. لذا يجب الحفاظ على هذا الزخم عن طريق التأكيد من تقسيم الغايات في هذه المجالات حسب النوع. بينما تم إحراز تقدمًا أقل بكثير في تضيق الفجوات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ولذلك ينصب تركيزنا على هاتين المسألتين.

تصف عدد النساء العاملات يمكن اعتبارهن عمالة مستضعفة، حيث لا يوجد أمن وظيفي ولا حماية من الصدمات الاقتصادية. النساء أكثر عرضة بكثير من الرجال ليكن من العمالة المستضعفة في الكثير من الأماكن، تتفاوت المعدلات من 32 في المائة إلى 85 في المائة في المناطق المختلفة، في مقابل 55 في المائة إلى 70 في المائة بالنسبة للرجال¹². وفي كثير من الأحيان يحصلن على أجور أقل من نظرائهن الذكور على نفس العمل.

زيادة المساواة بين الجنسين تترتب عليها الزيادة في مستوى الدخل¹⁵



11. هوسمان، ر. ل.، تايسون، ي.، بيغوتشي وس. زاهيدي (2012) التقرير العالمي للقوة بين الجنسين 2012، المنتدى الاقتصادي العالمي: جنيف.
12. منظمة العمل الدولية 2012، ILO، "اتجاهات العمالة العالمية: منع أزمة وظائف أعمق"، من: http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dcomm/---publ/documents/publication/wcms_171571.pdf
13. هيئة الأمم المتحدة للمرأة 2012، UNWOMEN، "السعي لتحقيق العدالة"، من: <http://progress.unwomen.org/pdfs/EN-Report-Progress.pdf>
14. هيئة الأمم المتحدة للمرأة 2012، UNWOMEN، "السعي لتحقيق العدالة"، من: <http://progress.unwomen.org/pdfs/EN-Report-Progress.pdf>
15. تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: <http://hdr.undp.org/en/data/explorer>.

توفير تعليم عالي الجودة وإمكانية للتعليم مدى الحياة

الهدف رقم 3:



- (a) تحقيق x% زيادة في نسبة الأطفال القادرين على الالتحاق بالتعليم ما قبل الابتدائي واستكماله
- (b) التأكد من أن كل طفل، بغض النظر عن ظروفه، يستكمل التعليم الابتدائي وأن عدد الأشخاص القادرين على القراءة والكتابة والحساب جيداً بما فيه الكفاية لتحقيق معايير الحد الأدنى للتعليم بما يصل إلى x%
- (c) التأكد من إتاحة الحصول بشكل عام على التعليم الثانوي الأدنى وتحقيق x% زيادة في نسبة المراهقين الذين يحققون نتائج تعلم ملموسة وقابلة للقياس
- (d) الزيادة بنسبة x% في أعداد الشباب والراشدين من الرجال والنساء الذين لديهم المهارات، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، المطلوبة للعمل

التعليم حق من الحقوق الأساسية للفرد. وهو أحد أهم الطرق الأساسية التي يمكن للناس أن يحققوا من خلالها الرفاهية. كما أنه يسهم في زيادة الدخل على مدى الحياة ويزيد حجم المشاركة مع المجتمع والإسهام فيه أيضاً. يؤثر التعليم الجيد بشكل إيجابي على الصحة ويسهم في تقليل حجم الأسرة وخفض معدلات الخصوبة. إن توافر أيدي عاملة تتمتع بالمهارات الصحيحة يعد أحد المحددات الرئيسية لنجاح الأعمال - ولتبرير قرايطات وخدمات عامة قادرة ومحترفة. كما أن الاستثمار في التعليم يحقق للأفراد والمجتمعات فوائد هائلة اجتماعية وبيئية واقتصادية. لكن لتحقيق هذه الفوائد، يجب أن نتاح للأطفال والمراهقين فرصة الحصول على التعليم والتعلم منه.¹⁶

في كل أنحاء العالم، يعود الاستثمار في التعليم بالنفع بوضوح على الأفراد والمجتمعات. فلقد توصلت دراسة شملت 98 بلداً إلى أن كل سنة إضافية في التعليم تؤدي في المتوسط إلى 10 في المائة زيادة في الدخل على مدى الحياة، وهو ما يحدث أثرًا كبيراً على فرص الفرد ومعيشته. وفي البلدان الخارجة من صراعات، فإن منح الأطفال الذين لم يتمكنوا من الالتحاق بالمدرسة فرصة أخرى يعتبر أحد وسائل إعادة بناء قدرات الفرد والمضي قدماً نحو إنعاش الوطن.¹⁷

وعلى الرغم من ذلك، توجد أزمة في التعليم والتعلم والمهارات على مستوى العالم؛ حيث يوجد نحو 60 مليون طفل في سن المدرسة الابتدائية و71 مليون مراهق لا يذهبون إلى المدرسة. وحتى في البلدان التي تشهد معدلات عالية للالتحاق بالمدرسة فإن أعداد كبيرة من الطلاب يتركون المدرسة مبكراً. 14 في المائة في المتوسط من الشباب في الاتحاد الأوروبي لا يستكملون الدراسة بعد التعليم الثانوي الأساسي.¹⁸ ومن بين هؤلاء الذي لا يستكملون تعليمهم، يوجد 130 مليون شخص لا يتعلمون على الرغم من ذلك أساسيات القراءة والكتابة والحساب.¹⁹ وتوصلت دراسة حديثة شملت 28 بلداً إلى أنه أكثر من واحد من كل ثلاثة طلاب (23 مليون طفل في سن التعليم الأساسي) لا يمكنهم القراءة أو إجراء العمليات الرياضية الأساسية بعد عدة سنوات في الدراسة.²⁰

نرى أنه من الأهمية بمكان استهداف نتائج التعلم، للتأكد من أن كل طفل يؤدي وفقاً لمعيار حد أدنى عالمي عند استكمال التعليم الابتدائي. ولتقيام بذلك، توصلت الكثير من البلدان إلى أن التعليم ما قبل الابتدائي، إعداد الأطفال للتعليم، مطلوب أيضاً ولذلك فقد أضفنا هدف فيما يتعلق بهذه المرحلة.²¹

أوشكنا في جميع أنحاء العالم على تحقيق تعميم الالتحاق بالمدراس الابتدائية، على الرغم من وجود 40 مليون طفل في البلدان الخارجة من الصراعات لم يلتحقوا بالمدرسة بعد. وهكذا فإن الأعمال غير المنجزة للهدف الإنمائي للألفية 2، تعميم التعليم الابتدائي، لا تزال تشكل أولوية. هناك طفل واحد على الأقل

16. مؤسسة بروكينغز (2013) نحو تعلم شامل: ما الذي ينبغي أن يتعلمه كل طفل.

17. سكاربولوس ج. باتريونوس، هر عواند الاستثمار في التعليم: تحديث جديد. اقتصاديات التعليم 12 (2) 2004

18. تقرير الرصد العالمي للتعليم للجميع (2012). الشباب والمهارات: تسخير التعليم لمقتضيات العمل. (صفحة 21).

19. تقرير الرصد العالمي للتعليم للجميع (2012). الشباب والمهارات: تسخير التعليم لمقتضيات العمل. (صفحة 7).

20. مقياس التعلم في أفريقيا: 16-africa-learning-watkins/2013/01/16-africa-learning-watkins

http://www.brookings.edu/research/opinions/2013/01/16-africa-learning-watkins

21. وزارة الصحة والخدمات الإنسانية الأمريكية، إدارة الطفل والأسرة (2010). دراسة أثر البداية المبكرة. تقرير

نهائي. والشظن العاصمة/ leading-the-international-agenda/efareport/reports/2012-skills

/efareport/reports/2012-skills

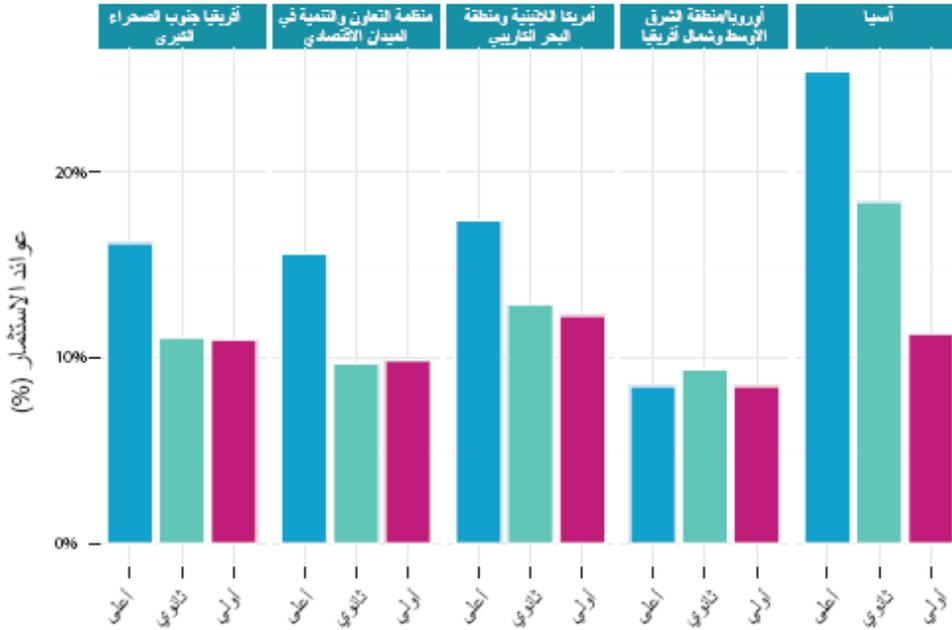
ويعمل المعلمون في أغلب الأحيان كموجهين مبكرين يلهمون الأطفال للمضي قدماً. ستتحسن جودة التعليم في كل الدول في حال وجود عدد كافٍ من المعلمين المتحضرين والمدرسين جيّداً والذين يتمتعون بمعرفة قوية بموضوع الدراسة. هذا الأمر يعتبر مهماً في كل مكان. يجب أن تكون المساواة أيضاً من المبادئ الأساسية للتعليم. تبقى هناك فوارق تعليمية بين كل بلد والأخر وبداخل البلد الواحد، وفي كثير من البلدان التي ارتفع متوسط معدلات الالتحاق بها، مازالت هناك فجوات واسعة بين الفتيات الريفيات من إحدى جماعات الأقلية والفتيان في المناطق الحضرية الذين ينتمون إلى مجموعة الأغلبية على سبيل المثال. حققت بعض البلدان مكاسب كبيرة في العقد الماضي في تقليص الفوارق القائمة على: الإعاقة والعرق واللغة والانتداء إلى أقلية دينية وكون الشخص نازحاً من مكان آخر.

وبينما ينتقل الأطفال إلى مستويات تعليم أعلى، لكن تبقى الفجوة التعليمية هائلة والكثير من الأطفال الذين يحصلون على الشهادة الابتدائية لا يلتحقون بالتعليم الثانوي - ينبغي عليهم القيام بذلك وقد أدرجنا غاية خاصة بهذه المسألة.

من كل خمسة أطفال في أكثر من 20 دولة، لم يسبق له الذهاب إلى المدرسة على الإطلاق.²² مازالت أعمال الأهداف الإنمائية للألفية التي لم تنتهي، والتعليم الابتدائي العام، تحتل الأولوية بالنسبة لنا. لا بد أن نضمن لجميع الأطفال، بغض النظر عن ظروفهم، القدرة على التسجيل المرحلة الابتدائية والثانوية الدنيا (الإعدادية)، والوفاء بمعايير التعلم الدنيا في معظم الحالات.

بطبيعة الحال فإن المقصود بالتعليم هو أبعد بكثير من مجرد معرفة أساسيات القراءة والكتابة والحساب. وفي حين أن الغايات تتعلق بتأهيل الالتحاق بالمدرسة والتعلم، لكن أهداف التعليم أوسع من ذلك. وكما تنص عليه اتفاقية حقوق الطفل، يُمكن التعليم الأطفال من تحقيق مواهبهم وإمكاناتهم الكاملة وتعلم احترام حقوق الإنسان ويُعدهم لأداء الدور المنوط بهم عندما يكبرون.²³ كما ينبغي أن يشجع التعليم على التفكير الإبداعي والعمل الجماعي وحل المشكلات. وهو أيضاً يُمكن الناس من معرفة قيمة الموارد الطبيعية وإدراك أهمية أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة والتغير المناخي وفهم الصحة الجنسية والإنجابية. التعليم وكسب الشباب مهارات الحياة والعمل وكسب لقمة العيش.

التعليم يعود بالنفع على الأفراد والمجتمعات 24



القدرة والاحترافية في الحكومات والأعمال، لا سيما في الدول الهشة. تختلف الحواجز التي تحول دون الحصول على التعليم وتنفيذ الحلول الأكثر فعالية من بلد لآخر، لكن الالتزام بالتعليم يجب أن يكون مستمراً وثابتاً.

أما المهارات المكتسبة في المدرسة فيجب أن تساعد الشباب أيضاً في الحصول على وظيفة. بعض هذه المهارات غير معرفية - مثل العمل الجماعي والقيادة وحل المشكلات. والبعض الآخر يمكن اكتسابه من التدريب الفني والمهني. وفي جميع الأحوال، تعد هذه المهارات عناصر مهمة للنمو الشامل والقائم على المساواة. وهي مطلوبة لبناء

22. تقرير الرصد لتوفير التعليم للجميع أكتوبر 2012، الشباب والمهارات: تطبيق التعليم على العمل / <http://www.unesco.org/new/en/education/themes/leading-the-international-agenda/efareport/reports/2012-skills>

23. الجمعية العامة للأمم المتحدة، اتفاقية حقوق الطفل، 20 نوفمبر 1989، الأمم المتحدة.
24. سكارابولوس ج.، باتريوس، ه.، عوائد الاستثمار في التعليم: تحديث آخر - اقتصاديات التعليم 12 (2)، 2004

ضمان الحياة الصحية

الهدف رقم 4:



- (a) القضاء على نسبة الوفيات التي يمكن الوقاية منها للأطفال الرضع ودون سن 5 سنوات بما يساوي x نقاط مئوية
- (b) الزيادة بنسبة x% في أعداد الأطفال، والمراهقين، والبالغين المعرضين للخطر وكبار السن الذين يحصلون على التطعيمات كاملة
- (c) تقليل نسبة وفيات الأمهات بما يساوي x نقاط مئوية
- (d) التأكد من حصول الجميع على حقوق وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية
- (e) مكافحة فيروس نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) والسل والملاريا وأمراض المناطق المدارية المهملة والأمراض ذات الأولوية غير المعدية

الصحة تمكن الناس من تحقيق إمكاناتهم. فالأطفال الأصحاء يتعلمون بشكل أفضل، و يصبحوا أصحاء أيضاً عندما يكبرون. أما البالغون الأصحاء يمكنهم العمل لوقت أطول وبشكل أكثر انتظاماً، وبالتالي يحصلون على أجور أعلى وأكثر انتظاماً في نفس الوقت. وبالرغم من أننا نركز على النتائج المتعلقة بالصحة في هذا الهدف، فإن تحقيق هذه النتائج يتطلب تعميم الحصول على الرعاية الصحية الأساسية.

يتوجب علينا أن نستهل العمل بالإنجاز الأساسي ألا وهو ضمان المساواة بين جميع القطاعات المتشابهة (الاجتماعية و الاقتصادية و البيئية) والتي تسهم في قطاع الصحة، بشكل يصاحبه تقدم ثابت في ضمان التغطية الصحية العالمية و القدرة على الوصول الى الخدمات الصحية الأساسية. و هذا يعني الوصول الى أناس أكثر و توسعة نطاق الخدمات الجهرية و المتاحة و البسيطة الى كل فرد. و عليه فإن جميع البلدان بإختلاف مستويات الدخل فيها لا بد و أن تسعى جاهداً لتحقيق ذلك.

و قد إختار الفريق التركيز على مخرجات الصحة متركين تماماً أن هذه المخرجات تتطلب القدرة على الوصول الى الرعاية الصحية الأساسية عالمياً. وغالباً ما يتم تجديد مخرجات الصحة بناء على عوامل إجتماعية و إقتصادية و بيئية. و تشكل التفرقة بين الأفراد عائقاً أمام المجموعات المستضعفة بحيث أن ضعف الحماية سيؤدي الى تعرض العديد من الأفراد و الأسر الى أمراض مفاجئة أو كوارث مالية ناجمة عن ذلك. لذا فإن الإستثمار في الصحة و خصوصاً ترقية القطاع الصحي و محاربة الأوبئة - من خلال التطعيم مثلاً- يشكل إستراتيجية ذكية لتمكين الناس و بناء مجتمعات و إقتصاديات أقوى.

و في حين أن 7 مليون طفل تقريباً يتوفون كل عام قبل أن يكملوا عامهم الخامس²⁵، فإن النسبة الأكبر من هذه الوفيات يمكن تجنبها بسهولة. نعلم أن الطول بسيطة وفي المتناول: الولادة في حضور قابلات ماهرات، و الحرص على تدفئة الرضع و توفير المياه الصالحة للشرب و الطعام المغذي و نظام الصرف الصحي الملائم و التحصينات الأساسية²⁶ فالكثير من الأطفال الذين يموتون قبل أن يكملوا عامهم الخامس تعيش أمهاتهم في ظروف فقيرة أو في مجتمعات ريفية أو لا يزالن في مرحلة المراهقة²⁷ أو بطريقة أخرى يكن في حالة ضعف. بوضع نهاية لوفيات الأطفال التي يمكن الوقاية منها، فحن نهدف إلى الوصول للحد العلي لـ 20 حالة وفاة لكل 1000 حالة ولادة حية في كل الأخماس القادمة من العوالم²⁸.

وكذلك لا تزال النساء يمتن أثناء الولادة. إذ تشير تقديرات منظمة الصحة العالمية إلى أن امرأة واحدة تموت كل دقيقة و نصف بسبب مضاعفات الحمل أو الولادة. و النساء اللاتي يعشن في ظروف فقيرة و في المناطق الريفية و المراهقات على وجه الخصوص يكن عرضة للخطر.²⁹ سوف يؤدي توفير المرافق المجهزة تجهيزاً جيداً بجانب الموظفين المختصين المترين في الوقت المناسب، إلى الحد من هذا الخطر بنسبة كبيرة. إن

25 منظمة الصحة العالمية (2012). صحيفة الوقائع رقم 290. <http://www.who.int/mediacentre/factsheets/fs290/en/>

26 اليونيسيف/ منظمة الصحة العالمية (2012). البيانات العالمية للتحصين. http://www.who.int/immunization_monitoring/Global_Immunization_Data.pdf

27 منظمة الصحة العالمية (2012). حمل المراهقات. صحيفة الوقائع رقم 364. <http://www.who.int/mediacentre/factsheets/fs364/en/>

28 نداء من أجل العمل لإنقاذ الأطفال، http://apromiserenewed.org/files/APR_Progress_Report_2012_final_web3.pdf

29 منظمة الصحة العالمية (2013). <http://www.who.int/features/qa/12/en/>

للإصابة بالسرطان وأمراض القلب والتهاب المفاصل والسكري والأمراض المزمنة الأخرى. تضع 10 سنوات من عمر الإنسان في المتوسط بسبب المرض، والذي غالباً ما يكون من نوع الأمراض غير المعدية³² هذه الأمراض يجب التعامل معها، لكن الأولويات تختلف من بلد لآخر.

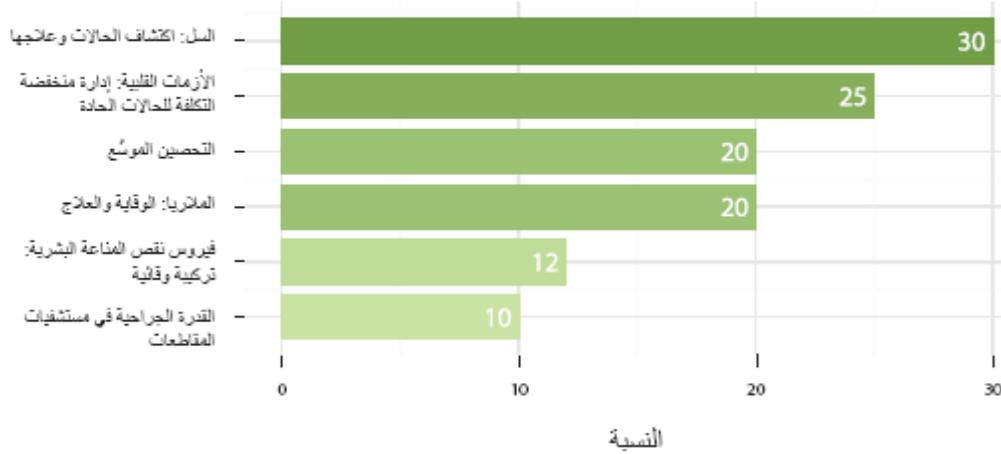
فوائد الاستثمار في الصحة مباشرة وواضحة بالنسبة للتدخلات المحددة وتعزيز النظم الصحية على نطاق أوسع على حد سواء إذ تسهم التحصينات في إنقاذ أرواح من 2 إلى 3 مليون نسمة سنوياً³³ وتعتبر الناموسيات أيضاً من الوسائل المعروفة والرخيصة التكلفة لتجنب الإصابة بالمalaria. التعليم الذي يؤدي بالناس إلى فهم واستخدام الخدمات الصحية الحكومية يعتبر عنصراً مكملاً مفيداً.

الجدول أدناه يوضح كيف أن فوائد الاستثمار في الصحة تفوق التكاليف³⁴ كل 1 دولار يتم إنفاقه يعطي حتى 30 دولار من خلال تحسين مستوى الصحة وزيادة الإنتاجية.

حالات الوفيات بين هؤلاء النساء تكون نتيجة لعدم المساواة، وهو أحد أشكال الظلم الجوهري. تعميم الحصول على حقوق وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية هو مطلب رئيسي للمراهقين في كل مكان. يمكن أن يساعد ذلك في تجنب الإعاقة أو الوفاة بسبب العلاقات الجنسية غير الآمنة التي تعد من أهم 10 مسببات لوفاة الناس في البلدان منخفضة ومرتفعة الدخل على حد سواء. ويصاب نحو 340 مليون شخص سنوياً بالأمراض المنقولة عبر الاتصال الجنسي³⁵ وكل دولار منفق على وسائل منع الحمل الحديثة يقابله توفير 1,40 دولار في الرعاية الصحية للأمهات وحديثي الولادة³⁶ لكن الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، لا سيما بالنسبة للمراهقين، يعتبر منخفضاً. إن جودة هذه الخدمات سيئة بشكل عام. وقضية الصحة العامة واضحة - التكلفة من أن هذه الحقوق مفيدة ليس فقط بالنسبة للأفراد، ولكن للمجتمعات الأوسع أيضاً.

وتعد التكاليف المرتفعة للرعاية الصحية في البلدان مرتفعة الدخل تهديداً رئيسياً لاستقرار العالوي والنمو الاقتصادي على المدى البعيد. وعندما يعيش الناس لفترة أطول، فهم يواجهون معدلات متزايدة

الحلول الصحية بأسعار في المتناول ومتاحة



هواء نقي أكثر، وطعام مغذي أكثر والأجزاء المترابطة الأخرى من جدول أعمال ما بعد عام 2015. وسيكون التأكد من توفير رعاية صحية جيدة عملية مستمرة في كل البلدان والمجتمعات.

توجد حلول بأسعار معقولة في المتناول. يمكن أن يساعد الطب الحديث والمعالجة المحسنة أيضاً في هذه المسألة، بالإضافة إلى مجموعة من العوامل الأخرى التي يمكن أن تساعد أيضاً مثل توفير

30. جانتير، أ. وآخرون. (2006). الصحة الجنسية والإنجابية: مسألة حياة أو موت. مجلة لانسييت، المجلد 368: 1595 - 1607.
 31. سينغ، س، داروش، ج. (2012). الإضافة: تكاليف وفوائد خدمات منع الحمل. التقديرات بالنسبة لعام 2012. معهد غولتماسر: ص 16
 32. سالومون وآخرون. (2012). متوسط العمر المتوقع مع الحياة الصحية بالنسبة لـ 187 بلد، 2010-1990: تحليل منهجي لدراسة عبء المرض العالمي 2010. مجلة لانسييت، المجلد 380: 2144-2162.
 33. اليونيسيف/ منظمة الصحة العالمية (2012). البيانات العالمية للتحصين. http://www.who.int/immunization_monitoring/Global_Immunization_Data.pdf
 34. جاميسون، د، جها، ب، بلوم، د. (2008). تحدي الأمراض. ورقة تحدي توافق آراء كوبنهاغن 2008

ضمان الأمن الغذائي والتغذية السليمة

الهدف رقم 5:



(a) التأكد من حصول كل شخص على طعام كافٍ وأمن ومغذي وبأسعار معقولة
(b) التقليل بنسبة 96x في معدلات الإصابة بالقرم والضمور والأيميا بالنسبة لجميع الأطفال دون سن 5 سنوات
(c) زيادة الحصول على مياه الري وتحسين الإنتاجية الزراعية بنسبة 96x، مع التركيز على الزيادة المستدامة في إنتاجية أصحاب الحيازات الصغيرة
(d) إقرار ممارسات مستدامة زراعية وخاصة بالمصايد السمكية في المحيطات والمياه العذبة وإعادة بناء كل الأرصدة السمكية لتصل إلى مستويات مستدامة
(e) التقليل بنسبة 96x في فاقد ما بعد الحصاد ومخلفات الطعام

الغذاء أمر ضروري لكل الكائنات الحية. وإنتاج الغذاء يتطلب طاقة وأرض وتكنولوجيا وماء. لا يُقصد بالأمن الغذائي حصول كل شخص على الطعام المغذي بكميات كافية فحسب، لكن أيضاً التمكن والقضاء على النفايات والمضني قديماً نحو أنماط إنتاج واستهلاك فعالة مستدامة. سيحتاج العالم إلى زيادة إنتاج الغذاء بنحو 50 في المائة بحلول عام 2030،³⁵ والإنتاج بقدر كافٍ على نحو مستدام بعد من التحديات العالمية الكبرى. يمكن أن يساعد الري والاستثمارات الأخرى في الزراعة والتنمية الريفية ملايين المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة في كسب قوت عيشهم بشكل أفضل وتوفير الطعام المغذي بكميات كافية لعدد السكان المتزايد في مدن العالم وبناء مسارات إلى نمو مستدام في المستقبل.

و يوجد في وقتنا هذا 870 مليون شخص في العالم لا يجدون طعاماً كافياً.³⁶ النساء اللاتي يعانين من سوء التغذية يلدن أطفالاً ناقصي الوزن تقل احتمالات بقائهم على قيد الحياة حتى سن الخامسة ويحتمل أن يصابوا بالأمراض المزمنة والعوامل المقيدة الأخرى. فنول 1000 يوم في حياة الطفل تكون حاسمة فيما يتعلق بمتحه فرصة عائلة في الحياة؛ إذ يصاب 165 مليون طفل "بالقرم" أو يكون حجم أجسامهم أصغر من الطبيعي بالنسبة لأعمارهم، والبعض الآخر يصيبه "الهزلان" وفقر الدم. كما أن التغذية غير الكافية تعيق النمو الكامل والتام للتحول لديهم، وتحد من قدرتهم على كسب العيش.³⁷

القرم هو السبب الرئيسي للجوع – معظم الناس يجوعون أو يعانون من سوء التغذية بسبب عدم قدرتهم على تحمل تكاليف الحصول على طعام مغذٍ بكميات كافية، وليس بسبب فشل الإمدادات. وقد أظهرت الزيادات الأخيرة في تقلب الأسعار إلى أي مدى يمكن أن تتسبب حدة الزيادات في أسعار الغذاء في تفاقم مشكلة القرم. ما من شك أنه سيكون من الضروري زيادة إنتاج الغذاء. لكن ذلك وحده لن يضمن الأمن الغذائي والتغذية السليمة.

و في البلدان المتقدمة، يؤدي عدم إتباع نظام غذائي مغذي في مرحلة الطفولة إلى زيادة مخاطر الإصابة بالسمنة ومرض السكري وأمراض القلب والأوعية الدموية. وفي كل البلدان تؤدي التغذية الكافية في الطفولة إلى تحسين التعلم والنمو الجسدي والعاطفي والإدراكي مدى الحياة أيضاً. إنها تزيد إمكانات الفرد والبلد أيضاً.

لقد أثبتت برامج التغذية في مرحلة الطفولة نجاحها. ويعتبر تقليل حالات سوء التغذية، لاسيما بين الأطفال الأصغر سناً، أحد أكثر التدخلات الإنمائية فعالية من حيث التكلفة على الإطلاق. كل 1 دولار ينفق على تقليل معدلات القرم يمكن أن يوفر ما يصل إلى 44.5 دولار من خلال زيادة الدخل في المستقبل.³⁸

إن التحرك نحو زراعة مستدامة على نطاق واسع، مع زيادة حجم إنتاج الغذاء في نفس الوقت، هو التحدي الأكبر الذي يواجهنا. يمكننا أن نحقق ذلك، لكن سيتطلب الأمر تحولاً مثيراً. لقد عانت الزراعة لسنوات طويلة من الإهمال. وهناك سياسات قليلة جداً مطبقة لتحسين سبل المعيشة في الريف. كما أن الاستثمارات في الأبحاث كانت قليلة جداً. و ينطبق ذلك حتى مع زيادة الطلب على السلع والخدمات المنتجة في المناطق الريفية – الطعام وكذلك الوقود الحيوي وخدمات النظام البيئي وحجز الكربون،

<http://www.oxfam.org/sites/www.oxfam.org/files/who-will-feed-the-world-rr-260411-en.pdf> 35

36 منظمة الأغذية والزراعة (2012). حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم

http://www.who.int/nutgrowthdb/jme_in- ورقة مطومات. (2012). منظمة الصحة العالمية 37 fosheet.pdf

38 هوبنوت، ج. وآخرون. (2012). الجوع وسوء التغذية. ورقة تحدي توافق آراء كوبنهاغن 2012

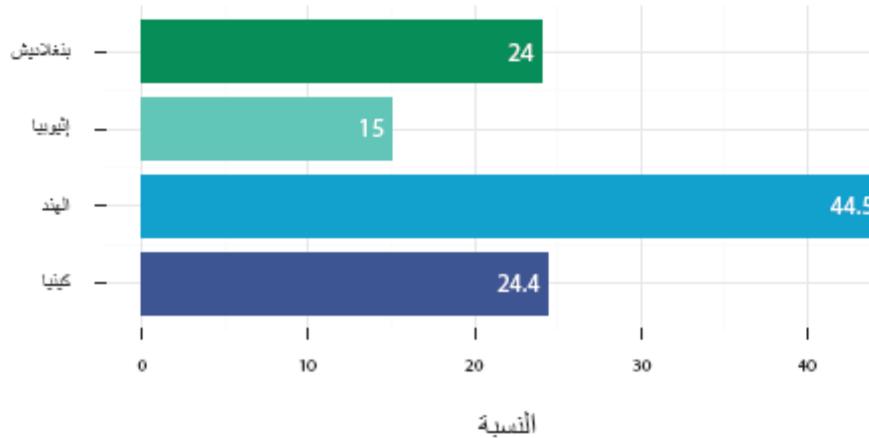
لا يمكننا إغفال الدور الذي تلعبه محيطات العالم؛ فتقليل مياه الصرف في المناطق الساحلية، كما هو محدد في الهدف الإيضاحي المتعلق بالمياه والمرافق الصحية، يمكن أن يساعد أيضًا. لكن هناك مشكلة أخرى تتعلق بالصيد الجائر، مما يؤثر على هذا المصدر المهم للبروتين بالنسبة لمليارات البشر. يتم صيد ثلاثة أرباع الأرصدة السمكية في العالم بشكل أسرع من نمط تكاثرها و8 إلى 25 في المائة من كمية الصيد على مستوى العالم يتم التخلص منها. هذا التدهور والإهدار يخلق دورة تجعلنا أكثر قربًا من استنزاف الأرصدة السمكية الضرورية. كما يضر بالنظم البيولوجية للمحيط. يمكننا معالجة حالة سوء الاستخدام هذه ويجب علينا القيام بذلك؛ فالإدارة الجيدة للأرصدة السمكية تمنح السمك الوقت الكافي لمواصلة التكاثر. 29.9 في المائة من السمك الذي يتم صيده حاليًا يكون عن طريق الصيد الجائر، في حين أن 12.7 في المائة منه يكون ذي قدرة أكبر ويمكن أن يتم صيده مبكرًا أكثر قبل أن يصل إلى الحد الطبيعي له³⁹.

يتطلب الإنتاج المستدام للغذاء أيضًا بنية أساسية أفضل، والوصول إلى الأسواق والحصول على التمويل بشكل أفضل، وخدمات الإرشاد الزراعي لنشر فوائد التكنولوجيا والابتكار وخلق أسواقًا عالمية يمكن التنويع بها أكثر وتعزيز أمن الحيازة. كل هذه العوامل معًا يمكنها التغلب على المعوقات المعقدة للإنتاجية الزراعية.

على سبيل المثال لا الحصر. وقد تضاعف إنتاج الغذاء في كثير من الأماكن ثلاث مرات خلال القرن العشرين بفضل استخدام أصناف محاصيل عالية الإنتاجية. وفي أماكن أخرى تم استنزاف التربة من العناصر المغذية، وهو ما أدى إلى تراجع إنتاج الغذاء على الرغم من الإمكانيات المدهشة³⁹ ويمكن إيقاف هذا التدهور واستعادة النمو عن طريق الإدارة المحسنة للأرض واستخدام الأسمدة وأنظمة الري الأكثر فعالية وتنوع المحاصيل.

هناك استثمارات وتدخلات وسياسات محددة يمكن أن تؤتي ثمارها. إذ تقلل الاستثمارات الزراعية الفقر أكثر من الاستثمارات في أي قطاع آخر، والبحوث الزراعية في الدول المتقدمة تحقق عوائد تتراوح من 20 إلى 80 في المائة، وهو ما يعتبر استثمارًا كبيرًا في أي اقتصاد. كما أن زيادة الإنتاجية وتقليل فاقد ما بعد الحصاد يمكن أن يساعد المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في إنتاج ما يكفي لإطعام عائلاتهم وكسب قوت عيشهم. في الوقت نفسه، يمكن أن تساعد الممارسات الأكثر استدامة وتقليل فضلات الطعام في البلدان المتقدمة في ضمان عدم تدهور واستنزاف الأرض، واستمرارها في توفير الغذاء لهذا الجيل وللسكان العالم المتوقع أن يصل عددهم إلى 8 مليار نسمة في 2030.

نسبة المنافع إلى التكاليف بالنسبة لاستثمارات الحد من التفرم



39. سالتيز، بيدرو. زيادة إنتاجية المحاصيل ثلاثة أضعاف في أفريقيا الاستوائية. علوم الأرض 3، 299 - 300 (2010).
40. أستون، جي. (2010). الفوائد المحققة من البحوث الزراعية والتنمية والابتكار ونمو الإنتاجية. ورقات الغذاء والزراعة والمصائد السمكية الخاصة بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. رقم 31. نشرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
41. منظمة الأغذية والزراعة (فاو): حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم 2012

توفير المياه والمرافق الصحية للجميع

الهدف رقم 6:



(a) توفير الحصول الشامل على مياه صالحة للشرب في المنزل، وفي المدارس والمرافق الصحية ومخيمات اللاجئين

(b) القضاء على ممارسة التغوط في العراء والتأكد من الحصول الشامل على خدمات الصرف الصحي في المدرسة والعمل وزيادة الحصول على خدمات الصرف الصحي في المنزل بنسبة 90%

(c) جعل معدلات سحب المياه العذبة تتوافق مع الإمداد المتجدد وزيادة فعالية المياه في الزراعة والصناعة والمناطق الحضرية بنسبة 90%

(d) إعادة تدوير أو معالجة المياه المستعملة في البلديات والنفايات الصناعية السائلة قبل الصرف

الحصول على المياه هو حق أساسي للإنسان. وتعتبر المياه الصالحة للشرب ضرورية لكل شخص في العالم. خلال الفترة من 1990 إلى 2010، أصبح بإمكان أكثر من 2 مليار شخص الحصول على مياه صالحة للشرب، لكن لا يزال هناك 780 مليون شخص محرومين منها⁴². وفي بعض المناطق فإن أكثر من واحد من كل أربعة أشخاص لا يمكنهم الحصول على مياه صالحة للشرب⁴³. لقد أصبح تحسين الوصول، فضلاً عن الجودة، أكثر إلحاحاً في الوقت الذي يواجه فيه العالم زيادة في ندرة المياه. وبحلول عام 2025، سيكون هناك 1.8 مليار شخص يعيشون في مناطق مصنفة على أنها تعاني من ندرة في المياه⁴⁴. وعلى الأرجح سيكون الناس الذين يعيشون في ظروف فقيرة أكثر عرضة للخطر إذا كان من الضروري تقييد استعمال المياه.

حتى من يتاح لهم الآن الحصول على احتياجاتهم الأساسية من المياه الصالحة للشرب لا يضمنون استمرار الحصول عليها. وتستهلك الزراعة 70 في المائة من إجمالي المياه العذبة في الري وقد تحتاج إلى أكثر من ذلك مع زيادة الطلب على إنتاج مكثف للغذاء. والطلب المتزايد من المزارع يؤدي بالفعل إلى تقليص المياه الجوفية. وفي الوقت عينه، باتت متطلبات قطاعي الصناعة والطاقة للمياه أكبر في ظل النمو الاقتصادي.

يمكن أن تضمن إدارة الموارد المائية بشكل أفضل توافر المياه الكافية لتلبية الطلبات الملحة. كما يجب إدارة توزيع المياه على قطاعات الصناعة والطاقة والزراعة والمدن والمنازل بأسلوب عادل وفعال، مع الانتباه إلى حماية جودة مياه الشرب. وحتى يتحقق ذلك، نحتاج إلى وضع ممارسات لإدارة السليمة ولوائح مسؤولة وأسعار ملائمة.

ركزت غايات الأهداف الإنمائية للألفية على تحسين مصادر الحصول على المياه وتقليل الوقت المطلوب، لا سيما بالنسبة للنساء، للحصول على الماء اللازم لاحتياجات الأسرة الأساسية. يجب أن تعمل الآن على تعميم الحصول على المياه الصالحة للشرب في المنزل، وفي المدارس والمرافق الصحية ومخيمات اللاجئين. وهذا معيار حد أدنى عالمي يجب أن يطبق على كل شخص بغض النظر عن الدخل أو النوع أو الموقع أو السن أو المجموعات الأخرى.

يعتبر الاستثمار في المياه الصالحة للشرب عنصرًا مكملًا للاستثمارات في الصرف الصحي والنظافة الشخصية. إذ تتضافر عوامل المياه والصرف الصحي والنظافة الشخصية مع بعضها البعض لجعل الناس أكثر صحة، وتقليل المعاناة والوقت والمال المهدر عندما يمرض أفراد العائلة ويحتاجون إلى الرعاية. كما أن توافر أنظمة صرف صحي خاصة وملائمة في المدارس يسمح للفتيات بعدم الانقطاع عن الدراسة والتعلم خلال فترة الحيض، ويقلل احتمالات شعور أي طفل بالإعياء والحاجة إلى مغادرة المدرسة. كما تستفيد قطاعات الزراعة والسياحة عندما تكون البيئة المائية أنظف وصحية أكثر. وتتراوح فوائد الاستثمار في مجال إدارة المياه والصرف الصحي والنظافة الشخصية من 2 إلى 3 دولار في المتوسط لكل دولار واحد مستثمر⁴⁵.

42. اليونيسيف/منظمة الصحة العالمية (2012). التقدم المحرز في مجال الصرف الصحي ومياه الشرب. تحديث 2012.

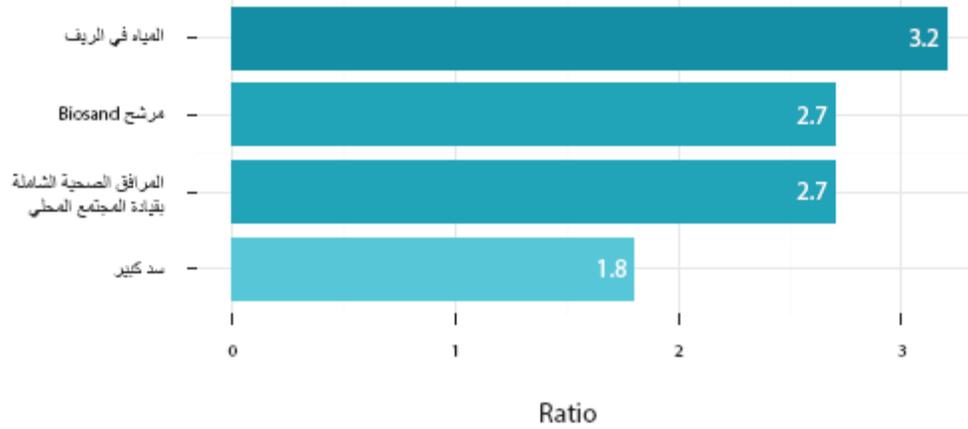
43. اليونيسيف/منظمة الصحة العالمية (2012). التقدم المحرز في مجال الصرف الصحي ومياه الشرب. تحديث 2012.

44. إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة (2013) (UNDESA). العهد الدولي للملح "الماء من أجل الحياة" 2005-2015. <http://www.un.org/waterforlifedecade/scarcity.shtml>

45. بينتغون، د. وآخرون. (2008). التحدي المتمثل في تحسين خدمات المياه والصرف الصحي: ورقة التحدي.

توافق آراء كوبنهاغن. ص 126

نسبة المنافع إلى التكاليف بالنسبة لأربعة تدخلات تتعلق بالمياه والصرف الصحي



بهم. كما أن الابتكارات في تصميم المراحيض وحفر التفريغ ومعالجة مياه المجاري وإعادة استخدام النفايات يمكن أن يساعد الحكومات المحلية في مواجهة التحدي الهائل المتعلق بتوفير خدمات صرف صحي عامة جيدة، لا سيما في المناطق الحضرية المكتظة بالسكان.

وفي حين أننا نطمح إلى هدف عالمي لتوفير خدمات الصرف الصحي في المنزل لكل الناس بحلول عام 2030، لكن لا نعتقد أنه يمكن تحقيق ذلك. ولذلك فإن غايتنا أكثر اعتدالاً، لكن نأمل أن تبقى ممكنة التطبيق.

إن مياه الصرف الصحي لا تقوم فقط بتلويث البيئة الطبيعية، لكن البيئة المعيشية المباشرة أيضاً، ويكون لها تأثيراً ضاراً هائلاً على انتشار المرض. ونرى أن وضع أو تعزيز السياسات على المستويات الوطنية ودون الوطنية والمحلية، لإعادة تدوير أو معالجة تجمعات مياه الصرف، ومعالجة وصرف مياه الصرف الصحي يمكن أن حمي الناس من الملوثات والنظم البيئية الطبيعية من التلوث الضار.

غاية الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بزيادة الحصول على خدمات الصرف الصحي هي الغاية الأبعد بالنسبة لنا. هناك نحو 1.1 مليار شخص لا يزالون يتغوطون في العراء، و1.4 مليار شخص آخرين لا تتوفر لهم أية مراحيض أو خزانات صرف صحي أو شبكات أنابيب صرف صحي أو وسائل صرف صحي أخرى. تسهم هذه الخدمات السيئة للصرف الصحي في تفشي أمراض الإسهال المزمن على نطاق واسع في الكثير من المناطق منخفضة الدخل. كل سنة يموت 760,000 طفل تحت سن 5 سنوات بسبب الإصابة بالإسهال⁴⁶ ومن ينجون من الإسهال غالباً لا تمتص أجسامهم القدر الكافي من المغذيات، مما يعيق نموهم الجسدي والعقلي.

من التحديات الكبرى التي نواجهها تشييد بنية أساسية للصرف الصحي وخدمات عامة متاحة لكل الناس، بما في ذلك الفقراء، وحماية البيئة من النفايات البشرية. المليارات من الناس في المدن يحتجزون ويخزنون النفايات، لكن لا يجدون أي مكان يتخلصون منها فيه بمجرد امتلاء المراحيض أو خزانات الصرف الصحي الخاصة

46. اليونيسيف/ منظمة الصحة العالمية (2012). التقدم المحرز في مجال الصرف الصحي ومياه الشرب. تحديث 2012. <http://www.unicef.org/media/files/JMPreport21.012.pdf>

47. منظمة الصحة العالمية (2013). <http://www.who.int/mediacentre/factsheets/fs330/en>

الهدف رقم 7:

توفير طاقة مستدامة



- (a) مضاعفة حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة العالمي
- (b) التأكد من الحصول الشامل على خدمات الطاقة الحديثة
- (c) مضاعفة المعدل العالمي للتحسين في فعالية الطاقة في المباني والصناعة والزراعة والنقل
- (d) الإلغاء التدريجي لإعانات الوقود الأحفوري الضارة وغير الفعالة التي تشجع على الإسراف في الاستهلاك

تظهر التناقضات الصارخة لنظامنا الاقتصادي العالمي الحديث بوضوح في قطاع الطاقة. نحن نحتاج إلى الطاقة لخفض معدلات الفقر واستدامة الرخاء، لكن يجب الحصول عليها من مصادر متجددة للحد من تأثيرها على البيئة. على المستوى العالمي، هناك 1,3 مليار شخص لا يتاح لهم الحصول على الكهرباء⁴⁹ ونحو 3 مليار شخص لا يزالون يحرقون الخشب وروث الحيوانات والفحم وأنواع الوقود التقليدية الأخرى في منازلهم، مما ينتج عنه 1,5 مليون حالة وفاة سنويًا⁴⁹ في الوقت نفسه، يعد استخدام الطاقة على نطاق واسع، لا سيما في البلدان مرتفعة الدخل، أحد مصادر التلوث وانبعاث غازات الدفيئة واستنزاف الوقود الأحفوري غير المتجدد. ستزداد ندرة موارد الطاقة أكثر من أي وقت مضى. وخلال الفترة من الآن وحتى 2030، ستستمر البلدان مرتفعة الدخل في الاستهلاك بكميات كبيرة. وسيضم إليها أكثر البلدان ذات معدلات النمو السريعة والاستهلاك المتزايد. وبحلول عام 2030، عندما يصل عدد سكان العالم إلى 8 مليار نسمة تقريبًا، سيكون هناك 2 مليار نسمة زيادة في عدد سكان العالم يتسببون في زيادة استهلاك الطاقة. كل هذا الاستخدام للطاقة سيخلق ضغوطًا هائلة على كوكب الأرض.

تسعى الحكومات بطبيعة الحال إلى تحقيق النمو والرخاء والرفاهية لشعبها. وفي سعينا نحو إيجاد طاقة مستدامة للجميع، يجب علينا التأكد من أن البلدان يمكنها الاستمرار في النمو، مع استخدام كل الأنواع المتاحة لتعزيز نمو أقل كثافة في انبعاثات الكربون.

وبينما تقوم البلدان مرتفعة الدخل باستبدال البنية الأساسية والتقنيات القديمة، ينبغي عليها التحول إلى مسارات أقل كثافة في استهلاك الطاقة.

هذه التحديات هائلة. لكن الفرص كبيرة أيضًا. وفي حال حدوث النمو بشكل صحيح، لن يؤدي بالضرورة إلى زيادات هائلة في انبعاثات الكربون. ويمكن أن تحقق الاستثمارات في الاستخدام الفعال للطاقة ومصادر الطاقة المتجددة والحد من النفايات واستخدام تقنيات أقل كثافة في انبعاثات الكربون فوائد مالية وبيئية أيضًا. الأدوات متاحة بالفعل؛ ويمكننا التوصل إلى حلول تحويلية على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم مع مزيد من الاستثمار والتعاون والتنفيذ والإرادة السياسية.

هناك زخم كبير بالفعل. فقد وقع على مبادرة "طاقة مستدامة للجميع" أكثر من 50 بلداً، وقد استطاعت جمع 50 مليار دولار من القطاع الخاص والمستثمرين وكونت شركات جديدة بين القطاعين العام والخاص في النقل وفعالية الطاقة والطهي على الطاقة الشمسية والأفران.⁵⁰ كما تعهد مؤتمر قمة مجموعة العشرين (G20) في 2009 بإزالة الدعم الحكومي الضار وغير الكافي على الوقود الأحفوري والذي تشجع على الإسراف في الاستهلاك. لا يعني ذلك أن الحكومات لا تقدم بالضرورة أسعاراً حيوية للطاقة للعملاء الفقراء – لأنهم ليسو هم من يستهلكون بإسراف، لكن يعني أنه ينبغي على مستهلكي الطاقة الكبار دفع السعر كاملاً، بما في ذلك تكلفة الأضرار التي تتعرض لها الصحة بسبب التلوث والضرائب التي ينبغي أن تدفع على الطاقة، كما هو الحال بالنسبة لأي منتج آخر.

يمكننا البناء على هذا الزخم ودعمه بالتركيز على إتاحة الحصول والفعالية والطاقة المتجددة وتقليل

http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/TOPICS/EXTENERGY2/0,,contentMDK:22855502_48~pagePK:210058~piPK:210062~theSitePK:4114200,00.html

⁴⁹ منظمة الصحة العالمية، الوقود من أجل الحياة: الطاقة المنزلية والصحة، <http://www.who.int/indoorair/publications/fuelforlife.pdf>

⁵⁰ الأمم المتحدة (2013)، "تهدت طاقة مستدامة للجميع – مقتطفات من ريو +20"، <http://www.sustainableenergyforall.org/actions-commitments/high-impact-opportunities/item/109-rio-plus-20>

على الرغم من أن البنية الأساسية الجديدة تتطلب الاستثمار مقدّمًا، لكن توجد فوائد مالية كبيرة على المدى البعيد، ناهيك عن الفوائد البيئية والاجتماعية. كما أن إقرار معيارًا فعالة التكلفة بالنسبة لمجموعة أوسع من التقنيات يمكن أن يؤدي بحلول عام 2030 إلى خفض الاستهلاك العالمي المتوقع من الكهرباء في المباني والصناعة بنسبة تصل إلى 14 في المائة، وبالتالي عدم الحاجة إلى ما يقرب من 1300 محطة متوسطة الحجم لتوليد الكهرباء.⁵⁴

من الأهمية بمكان أن تتم مشاركة التقنيات والابتكارات على نطاق واسع. والفرصة متاحة أمام البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل لتجاوز النموذج القديم للتنمية واختيار نموًا أكثر استدامة، لكن تواجهم عقبتان كبيرتان: التكنولوجيا والتمويل. غالبًا ما تكون التقنيات الأنظف والأكثر فعالية مسجلة ببراءات اختراع لشركات خاصة تطلب رسومًا عالية للتصريح باستخدام ابتكاراتها. والتمويل يعتبر مشكلة أيضًا: الفوائد المحققة من استخدام تقنيات أكثر فعالية تأتي من الوفورات المستقبلية، بينما تتركز التكاليف في المراحل الأولى. إذا ما باتت الدول المتطورة إلى تطبيق هذه التكنولوجيات، ستدور الكلفة وتصبح التكنولوجيات متاحة للدول النامية.

للتغلب على هذه المعوقات، تستطيع الحكومات أن تستخدم مزيًا من الحلول التي تشمل الضرائب والإعانات والوائج والشراكات لتحفيز الابتكار في مجال الطاقة النظيفة. كما يمكن للبلدان الشريكة أن تستخدم منتديات الابتكار المفتوح للإسراع في تطوير تقنيات الطاقة النظيفة ونشرها على نطاق واسع بسرعة. ينبغي ربط هذه المنتديات مفتوحة المصدر بمشاريع حقيقية للأشغال العامة من شأنها توفير التمويل وإتاحة الفرصة للإقرار والنشر بسرعة على نطاق واسع.

يجب أن تقلل المهدرات عن طريق التآكل من التصنيع بشكل مائل. حيث تنفق سنويًا 1.9 تريليون دولار تقريبًا، أو 2.5% من مجموع الناتج المحلي لكل دول العالم، على دعم صناعات الوقود الأحفوري وحماية الأسعار المنخفضة.⁵⁵ وفي حال إنهاء الدعم الحكومي، يمكن إعادة توجيه هذه العوائد إلى أولويات ملحة أخرى. ويمكن أن يؤدي إنهاء الدعم أيضًا إلى تقليل إجمالي انبعاث غازات الدفيئة بنسبة 10 في المائة بحلول عام 2050.⁵⁶

الدعم الحكومي المهدر على الوقود الأحفوري. كما أن الاستثمار متقدّم في التقنيات الجديدة، من مصابيح LED التي تعمل بالطاقة الشمسية إلى الطاقة الكهرومائية المتقدمة، يمكن أن يسهم في إنقاذ الأرواح وخفض النفقات وتعزيز النمو. عند تحقيق هذا التحول إلى الطاقة المستدامة، يجب أن ننتبه على وجه الخصوص إلى الفقراء والأشخاص المعرضين للخطر. يعد الدعم الحكومي هو أحد الوسائل التي تستخدمها البلدان في مساعدة المحتاجين في الحصول على الطاقة بأسعار معقولة، ولذلك فإن إلغاء الدعم الحكومي ينبغي أن يشمل الدعم المستهدف للناس الأكثر فقرًا.

إن تمكين الناس من الحصول على كهرباء حديثة للطهي وإضاءة منازلهم يؤدي إلى فوائد اجتماعية واقتصادية وبيئية هائلة. وينتج عن استخدام الوقود التقليدي في المنزل انبعاثات سامة ويسبب المرض والوفاة. كما أن عدم وجود إضاءة يمنع الأطفال من الدراسة والتعلم ويجعل النساء يقضين الكثير من الوقت في جمع الحطب لإشعال النار. كل كيلوغرام واحد من جسيمات "أسود الكربون" المنبعثة من لمبات الكيروسين تسبب احتراقًا كبيرًا في الغلاف الجوي خلال أسبوعين بما يكافئ 700 كيلوغرام ثاني أكسيد كربون ينور في الغلاف الجوي على مدار 100 سنة.⁵⁷

الحلول متاحة وفي المتناول – كل ما علينا هو العمل.

كما يتضح من الشكل فإن الزيادة في استهلاك الطاقة لا تحتاج إلى أن تكون بالتوازي مع نمو أسرع. خلال الفترة من 1990 إلى 2006، أدت الزيادة في فعالية الطاقة المستخدمة في التصنيع عن طريق 16 دولة عضو في الوكالة الدولية للطاقة إلى التقليل بنسبة 14 إلى 15 في المائة في استهلاك الطاقة لكل وحدة مخرجات وتقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وبالتالي توفير 180 مليار دولار على الأقل.⁵⁸

لكن يجب علينا أن نسرّع من وتيرة العمل. وعلى المستوى العالمي، يجب أن نضاعف معدل التحسين في فعالية الطاقة في المباني والصناعة والنقل، مع مضاعفة حصة المصانع المتجددة في إمدادات الطاقة.⁵⁹

51. جامعة كاليفورنيا في بيركلي وجامعة إلينوي في أوربانا منشورة في مجلة العلوم والتكنولوجيا البيئية. http://news.illinois.edu/news/12/1210kerosene_TamiBond.html

52. http://www.iea.org/publications/freepublications/publication/Indicators_2008-1.pdf

53. يعني ذلك تحقيق 2.4% زيادة سنوية في الفعالية بحلول عام 2030، بالمقارنة مع 1.2% خلال الفترة من 1970 إلى 2008، وفقًا لتقييم الطاقة العالمي (GEA) من المعهد الدولي لتطويل النظم التطبيقية.

54. الأمم المتحدة (2012). طاقة مستدامة للجميع: إطار للعمل - <http://www.un.org/wcm/webdav/site/sustainableenergyforall/shared/Docu-ments/SE%20for%20AI%20-%20Framework%20for%20Action%20FINAL.pdf>

55. صندوق النقد الدولي، إصلاح دعم الطاقة: الجبر والدلالات (واشنطن: صندوق النقد الدولي، 2013). <http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2013/012813.pdf>

56. إير، م وإبرون (2009)، من: إنهاء الدعم المقدم إلى إنتاج الوقود الأحفوري: التداعيات بالنسبة لأسواق النفط والغاز الطبيعي الأمريكية. واشنطن العاصمة: مؤسسة موارد المستقبل.

<http://rf.org/RFF/Documents/RFF-IB-09-10.pdf>

خلق فرص عمل وسبل معيشة مستدامة ونمو عادل

الهدف رقم 8:



- (a) تحقيق x نقطة مئوية زيادة في نسبة فرص العمل وسبل المعيشة الجيدة أو الثالثة
- (b) التقليل بنسبة 90x في عدد الشباب صغار السن الذين لا يحصلون على فرص للتعليم أو العمل أو التدريب
- (c) تعزيز القدرة الإنتاجية عن طريق توفير الحصول الشامل على بنية أساسية حديثة، مثل خدمات النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات المالية
- (d) تحقيق 90x زيادة في البدايات الجديدة و 90y في القيمة المضافة من المنتجات الجديدة من خلال خلق بيئة عمل تمكينية وتعزيز روح المبادرة والإنتاجية بنسبة 90x

تحتاج كل البلدان في مختلف مراحل التنمية إلى إحداث تحولات اجتماعية واقتصادية عميقة للقضاء على الفقر المدقع وتحسين المعيشة والحفاظ على الرخاء وتعزيز المشاركة الاجتماعية وضمان الاستدامة البيئية. حددت الهيئة في مناقشتها بشأن "التحول الاقتصادي" الجوانب الرئيسية لجدول الأعمال التحويلي: ضرورة مواصلة النمو الشامل؛ تعزيز التنوع الاقتصادي وتحقيق قيمة مضافة أعلى؛ وتأسيس بيئة مستقرة ممكنة لتحقيق الازدهار للقطاع الخاص. ومن الأهمية بمكان أيضاً بالنسبة لجدول أعمال النمو أن يتم تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج لحماية أنظمتنا البيئية ووجود حكومات جيدة ومؤسسات فعالة، لكن كل ذلك تتم مناقشته تحت أهداف أخرى.

لا توجد طريقة سريعة وسهلة لخلق فرص العمل للجميع. وإن وجدت، ستكون مستخدمة بالفعل من قبل كل سياسي في كل البلدان. كل بلد يواجه هذا التحدي. وعلى المستوى العالمي، زاد عدد الأشخاص العاطلين عن العمل بنحو 28 مليون نسمة منذ بداية الأزمة المالية عام 2008، بالإضافة إلى 39 مليون نسمة آخرين استسلموا على الأرجح للظروف المحيطة. إن زيادة معدلات البطالة تؤثر بقوة على فئة الشباب على وجه الخصوص. هناك المزيد والمزيد من الشباب الذين لا يجدون فرصة للعمل أو التعليم أو التدريب، وما يصاحب ذلك من آثار طويلة المدى على قدرتهم في أن يعيشوا حياة مرضية ومثمرة.

لدينا أهداف متصلة للوظائف بشكل عام ووظائف للشباب على وجه الخصوص والأهمية. إذ يجب أن تُصنّف هذه الأهداف حسب شريحة الدخل والنوع والموقع والمجموعات الأخرى. نريد من خلال هذه الأهداف من المجتمعات أن تركز مدى جودة أداء الاقتصاد. من خلال تبني يتعدى إجمالي الناتج المحلي أو نموه. يمكن أن تشمل المؤشرات الخاصة بهدف الوظائف حصة العمل المدفوع الأجر حسب القطاع (الخدمات، التصنيع، الزراعة) وحصة العمل النظامي وغير النظامي.

خلال الفترة من 2015 إلى 2030، سيزيد عدد الأيدي العاملة على مستوى العالم 470 مليون نسمة، معظمهم في آسيا وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.⁵⁷ بالنسبة لأفريقيا، ربما يعتبر ذلك ميزة كبيرة يمكن أن تسهم في استدامة النمو الحاصل بالفعل: على مدى العقد الماضي، كانت 6 من أسرع 10 اقتصادات نمواً في العالم من أفريقيا. ومع انضمام مزيد من الشباب إلى الأيدي العاملة وانخفاض معدلات المواليد، أُشرفت أفريقيا على الاستفادة بنفس نوع "العائد الديموغرافي" الذي كان له الفضل في تعزيز النمو في آسيا على مدى العقود الثلاثة الماضية. لكن الشباب في أفريقيا، وبجميع أنحاء العالم، سيحتاجون إلى وظائف – ووظائف توفر لهم أجوراً مضمونة وعادلة – حتى يمكنهم بناء حياتهم والاستعداد للمستقبل.

مفهوم "العمل اللائق" بالنسبة لمنظمة العمل الدولية يقدر ويحترم حقوق العمال ويتأكد من توفير حماية اجتماعية ملائمة وإقامة حواراً اجتماعياً، وهو الهدف الأهم الذي ينبغي على كل بلد السعي إلى تحقيقه. ومع ذلك، أصبح من الواضح أنه يمكن أن توجد أرضية متوسطة بالنسبة لبعض البلدان النامية، حيث تكون "الوظائف الجيدة" – المضمونة والتي توفر أجوراً عادلة – خطوة مهمة نحو تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة. وتختلف ظروف أسواق العمل اختلافاً كبيراً فيما بينها من بلد لآخر، وليس هناك نهج "واحد يناسب الجميع". سيكون ثمة حاجة للأعمال الجيدة والثالثة في مخطط التنمية القادم.

57. لام، د أند إم. ليبراندت (2013) الاتجاهات الديموغرافية العالمية: القضايا والمخاوف الرئيسية. ورقة مدخلات في الفريق الرفيع المستوى. تمت المعالجة.

ذلك الانتقال من الصناعات الاستخراجية البدائية إلى المنتجات ذات القيمة المضافة وإلى تنوع الصناعات والخدمات. وفي اقتصاديات أخرى، قد يعني ذلك التخصص. إن الخدمات المالية ضرورية لنمو الأعمال، إلا أنها ترفع من مداخيل الأفراد كذلك. إذا كانت الوسائل متاحة للأفراد للدخار والاستثمار أو الحصول على التأمين، يمكنهم تحقيق 20 في المائة تقريباً زيادة في دخلهم. ندرك تمامًا مدى فعالية ذلك. على سبيل المثال، ارتفع معدل استثمار المزارعين في غانا في أنشطتهم الزراعية بعد تمكينهم من الحصول على التأمين ضد ظروف الطقس، مما أدى إلى زيادة في الإنتاج والدخل. 58 نحتاج إلى التأكد من حصول المزيد من الناس على الخدمات المالية لتحقيق أقصى استفادة من مواردهم الخاصة.

يمكن أن تساعد السياسات والقوانين في ضمان توفير الحكومات للظروف المواتية لخلق فرص العمل. كما أن القواعد الواضحة والمستقرة، مثل طرق بداية الأعمال غير المعقدة والقواعد العادلة والمستقرة المتعلقة بالضرائب واللوائح، تشجع الشركات على توظيف العمالة والحفاظ عليها. وكذلك فإن أسواق العمل المنظمة بمرونة والوصول منخفض التكلفة والفعل إلى الأسواق المحلية والخارجية كلها عوامل تساعد على ازدهار القطاع الخاص. ويستفيد الأفراد والشركات على حد سواء من برامج التدريب والأنشطة التي تساعد في مواكبة التقنيات الجديدة باللغة الحدائة مع الظروف المحلية وتعزيز ثقافة مباشرة الأعمال الحرة.

إن النمو المستدام والواسع والمتساوي بحاجة إلى أكثر من ناتج محلي إجمالي مرتفع. إنه بحاجة إلى أفعال، فالشركات بحاجة إلى بنية تحتية قوية ومناسبة، أي أنها بحاجة إلى طرقات وكهرباء وأنظمة ري ونقل واتصالات وبالتالي تبرز الحاجة إلى تفعيل دور الجمارك والتفتيش الحكومي والشرطة والمحاكم والتدابير الحدودية التي من شأنها تسهيل حركة السلع إلى الأسواق الجديدة. ولعل أهمية الشركات تبرز عند احتضانها لقانون تجاري مسؤول يتميز بتسليطه الضوء على الشفافية والمساءلة.

إن الأفراد والشركات بحاجة إلى الأمن والاستقرار من أجل إيجاد البيئة المناسبة لاتخاذ القرارات الاقتصادية الصائبة. ولعله من الممكن قياس مدى التنوع والمضني نحو المزيد من القيمة المضافة التي تحتاجها بعض الدول كي لا تعتمد على صادرات السلع. من خلال عدد الشركات الجديدة في كل سنة والقيمة المضافة من المنتجات الجديدة. وفي حين تصبح الدول أكثر ثراءً وتصبح اقتصادياتها أكثر تعقيداً، غالباً ما يزداد إنتاجها من السلع والخدمات المختلفة.

لكن توجد بعض العناصر الأساسية التي نعلم أنها فعّالة في جميع البلدان والمناطق. كما تشهد الوظائف والفرص المتاحة توسعاً عندما يتسع اقتصاد السوق ويستطيع الناس إيجاد سبل المشاركة الخاصة بهم. كل دولة بحاجة إلى ديناميكية معينة للنمو والتكيف مع متطلبات المستهلك. مما يعني أنه لا بد من تمكين الشركات الجديدة من الإنطلاق في عالم الأعمال ووضع الشروط للتنمية وتسويق المنتجات الجديدة والابتكار والاستجابة للفرص الطارئة في بعض الاقتصاديات، يمثل

58 كارلن وآخرون (أكتوبر 2012) القرارات الزراعية بعد إرخاء القيود الإنتمانية وقيود المخاطر. جامعة يال

الإدارة المستدامة لأصول الموارد الطبيعية

الهدف رقم 9:



(a) نشر واستخدام الحسابات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في كل الحكومات والشركات الكبرى

(b) أخذ زيادة الاستدامة بعين الاعتبار بنسبة 60% من المشتريات الحكومية

(c) حماية الأنظمة البيئية والأراضي الرطبة والأنواع والتنوع الجيني/ الوراثي

(d) تقليل إزالة الغابات وزيادة بنسبة 60% في إعادة زراعة الغابات

(e) تحسين المرونة والتنمية المستدامة للأراضي الجافة؛ محاربة التصحر

حماية موارد الأرض والحفاظ عليها ليس الشيء الوحيد الصحيح الذي يجب القيام به، ولكنه يمثل عاملاً أساسياً لحياة ورفاهية الإنسان. كما أن دمج المخاوف البيئية والاجتماعية والاقتصادية يعتبر من الأمور الحاسمة لتلبية الطموح الخاص لعام 2030 الذي يقوم على مزيد من المساواة والعدالة والرخاء والخضرة والسلام. الفقراء يعانون أولاً وبشكل أسوأ من غيرهم من الكوارث الطبيعية مثل موجات الجفاف والفيضانات وفشل موسم الحصاد، لكن كل إنسان على وجه الأرض يعاني من دون هواء نقي وتربة ومياه نظيفة. إذا لم نتعامل مع التحديات البيئية التي تواجه العالم فربما يمكننا تحقيق مكاسب فيما يتعلق بالقضاء على الفقر، لكن هذه المكاسب قد لا تتوحد.

في الوقت الحاضر تستخدم الموارد الطبيعية ويُساء استعمالها كما لو كانت بلا قيمة اقتصادية، وكما لو كانت لا تحتاج إلى أن تدار بالشكل الذي يمكن الأجيال القادمة من الاستفادة بها مثلنا تماماً. لكن الموارد الطبيعية نادرة، وأي إضرار يلحق بها قد لا يمكن علاجه. ويمكن أن تختفي الموارد فجأة. وبمجرد اختفاؤها، ستختفي للأبد.

بما أننا "نقدر الأشياء بقيمتها المقاسة"، سيكون من الأجزاء المهمة لتقييم وفرة الموارد الطبيعية للأرض بشكل ملائم أن ندمجها في أنظمة محاسبية. فحيث تفشل أنظمتنا المحاسبية الحالية في دمج الأثر الهائل للمخاوف البيئية؛ تصبح هذه "عوامل خارجية"، وتكون عبارة عن تأثيرات مهمة لها عواقب اجتماعية واقتصادية حقيقية لكن لا تظهر في حسابات الأرباح والخسائر والنمو.

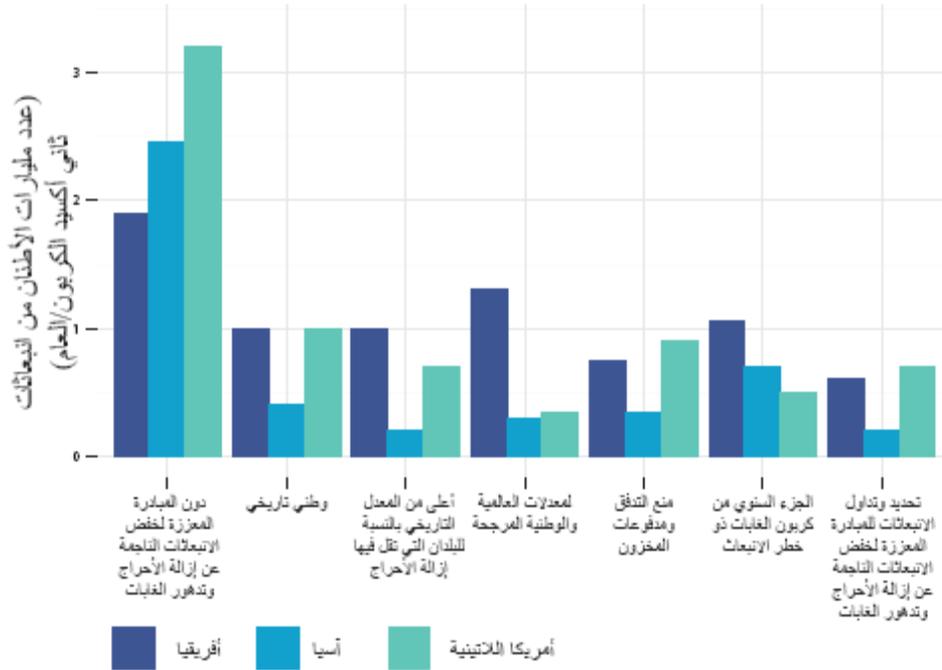
المعيار الموحد للقياس بالنسبة للدول هو إجمالي الناتج المحلي (GDP) (أو الأرباح بالنسبة للشركات). و لا يأخذ ذلك بعين الاعتبار قيمة الأصول الطبيعية. كما لا يحسب استغلال الموارد الطبيعية أو التسبب في التلوث، على الرغم من أن هذه العوامل تؤثر بوضوح على النمو والرفاهية. وبعض الأعمال يجري تنفيذها بالفعل للتأكد من بدء الحكومات والشركات في أخذ هذه العوامل بعين الاعتبار: لقد تم تجريب نظام الأمم المتحدة للمحاسبة البيئية والاقتصادية، وخدمات حساب الثروة وتقييم النظام الإيكولوجي ومحاسبة الاستدامة الموحدة وينبغي أن يتم طرحه بحلول عام 2030. كما يتم تشجيع الحركة الأكثر سرعة وتضافراً في هذا الاتجاه.

تقييمات القيمة المالية في المشتريات العامة يمكن أن تكون أداة قوية بالنسبة للحكومات لإظهار التزامها بالتنمية المستدامة. وهو ما قد يمكن الحكومات من استخدام قوتها الشرائية المعترية في التعجيل بشكل كبير من تطبيق ممارسات مستدامة في السوق.

وعلى الصعيد العالمي، يعيش أكثر من مليار شخص في المناطق الريفية ويعتمدون على موارد الغابات كمصدر للحياة والدخل⁵⁹. ومع ذلك، يفقد العالم 5.2 مليار هكتار تقريباً من الغابات في السنة نتيجة لإزالة الغابات. ويعد الطلب العالمي المتزايد على الغذاء والعلف الحيواني والوقود والألياف هو المحرك لإزالة الغابات. كان جزء كبير من هذه الغابات يخضع لإدارة تقليدية من قبل السكان الأصليين والجماعات المحلية. وعندما تتم إزالة الغابات، يفقد الناس والجماعات مصدرًا تقليدياً للمعيشة بينما تفقد المجتمعات مورداً طبيعياً

59. توفر موارد الغابات 30% أو أكثر من الدخل النقدي وغير النقدي لعدد كبير من الأسر التي تعيش في الغابات ويقترب منها بيفرد، ج. 2012. الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية (IUCN)؛ البنك الدولي.

الانبعاثات الناتجة عن إزالة الأحراج



الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها (+REDD) عبارة عن مجهود عالمي يهدف إلى تقديم مبادرات اقتصادية إلى البلدان النامية لمساعدتها في الحفاظ على غاباتها. إلا أن هذه الجهود الكبرى الرامية إلى وضع استراتيجيات تنمية قائمة على تخفيض وعزل ثاني أكسيد الكربون بحاجة إلى المزيد من الدعم المادي.

في كل عام، تشهد تدهور نحو 12 مليون هكتاراً من الأراضي. أي ما يقدر بنصف مساحة المملكة المتحدة. مما يعني أننا نهدر فرصة زراعة 20 مليون طن من الأطعمة. لقد اتفق قادة العالم على المحاربة من أجل الحد من تدهور الأراضي وعلى مراقبة ما يحصل على الصعيد العالمي للأراضي القاحلة وشبه القاحلة والأراضي الجافة وشبه الرطبة. إذا، لقد حان الوقت لفعل ذلك بطريقة منظمة في جدول أعمال ما بعد عام 2015.

مهماً كان يمكن إدارته لتحقيق تنمية اقتصادية أكثر استدامة. كما أن تدمير الغابات يجعل التغير المناخي يسير بوتيرة أسرع، وهو ما يؤثر على كل الناس.

لا شك أن الحفاظ على الغابات بمخزونها المتنوعة وزراعة أصناف عديدة من المحاصيل أمراً بالغ الأهمية للإنسان ولسلامة الغذاء. إذ من شأن مثل هذه الإجراءات مساعدة الغابات في الاستمرار في لعب دورها في حماية مجتمعات الأمطار، والتخفيف من التغيرات المناخية، ومضاعفة التكيف المحلي والإقليمي مع تغير المناخ واحتضان العديد من المخلوقات، لاسيما أننا قد خسرتنا عشرات الآلاف من المخلوقات في ظل تدهور نحو 60 في المائة من النظم الإيكولوجية البيئية في العالم.

تقدم الشراكات الجديدة حلول ممكنة؛ فمشروع الحد من الانبعاثات

60. توقع للعام 2030 من كافر وكيني وسامبر، "أهداف التنمية لتأنيية 2.0: الأهداف والغابات والجدول الزمنية، قيمة 1990 وتوقع 2015* من تشين ورافالين (2012) أفراد أكثر فقراً نسبياً في عالم أقل فقراً

تشجيع الحوكمة الرشيدة والمؤسسات الفعالة

الهدف رقم 10:



- (a) منح هوية قانونية عالمية ومجانبة كتسجيل المواليد
- (b) ضمان حرية التعبير وإنشاء الجمعيات والمعارضة السلمية والإعلام المستقل
- (c) مضاعفة المشاركة العامة في العمليات السياسية والاختراطات المدني على المستوى المحلي
- (d) ضمان حق الشعوب في الاطلاع المعلومات والبيانات الحكومية
- (e) الحد من الرشاوي والفساد ومحاسبة المسؤولين

ينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، و الذي تمت المصادقة عليه قبل 60 عامًا، على الحريات الأساسية وحقوق الإنسان التي تشكل أساس التنمية البشرية. تعكس هذه الحقوق حقيقة بسيطة وثابتة مفادها أن كل إنسان يولد حرًا ويتساوى في الكرامة والحقوق مع غيره من الناس. وهذه الحقيقة هي الأساس الذي بني عليه جدول الأعمال المتمركز على الناس والذي يذكرنا بما يمكننا تحقيقه إذا نجحنا في تقدير قيمة كل إنسان في هذا العالم. فمن خلال الإنسان وحده يمكننا تحويل مجتمعاتنا واقتصادياتنا وإقامة شراكات عالمية.

ينادي الإنسان في كل أنحاء العالم بحكم أفضل علمًا أن هذا النداء يشمل السلطات المحلية والبرلمانات والحكومات الوطنية والأنظمة متعددة الأطراف. يحتاج الناس إلى قيادات تتحلى بالأخلاق وقدرة على سماع أصواتهم كما يتوقون إلى مؤسسات شفافة سريعة الاستجابة ومتمكنة ومسؤولة. يرغب الناس في كل مكان بأن يكون لهم دور في تحديد طريقة عيشهم ومسار حكمهم. بإمكان الجميع المشاركة في تحقيق رؤية عام 2030 من خلال التحول الانتقالي. لا بد أن يلعب المجتمع المدني دورًا رئيسًا وجوهريًا في هذه الرؤية إلا أنه يجب إعطاء الناس بعض المساحة للمشاركة في صنع السياسات والقرارات، مما يعني أنه من الضروري ضمان حقهم في حرية التعبير والمشاركة والاعتراض السلمي والإعلام المستقل والحر.

ولعل تعزيز إمكانيات البرلمانات والممثلين المنتخبين وتأييد وسائل الإعلام المتنوعة والمستقلة من شأنهما دعم الحكومات من أجل ترجمة الالتزامات إلى أفعال.

صحيح أن كلمة "مؤسسات" تشمل القواعد والقوانين والكيانات الحكومية، إلا أنها تتضمن كذلك القواعد غير الرسمية للتفاعلات الاجتماعية. فالمؤسسات تتيح للناس فرصة العمل مع بعضهم البعض بفعالية وسلام، والمؤسسات العادلة تعطي حقوقًا متساوية وفرصًا عادلة للناس لتحسين مستويات عيشهم وتحصيل حقوقهم بكل عدل عند تعرضهم للظلم.

تعد الحكومات مسؤولة عن الحفاظ على العديد من المؤسسات المركزية في المجتمع ولعل أبرز المسؤوليات المؤسساتية يكمن في الحفاظ على المجالات العامة. ولكن في كل عام نجد أن حوالي 50 مليون ولادة في هذا العالم لا تسجل، وبالتالي لا يحمل هؤلاء الأطفال هوية قانونية. والافتقار للهوية القانونية يجعل الإنسان مجهول الهوية ومهمشًا في أغلب الأحيان، لأن الكثير من النشاطات البسيطة - كفتح حساب بنكي أو التسجيل في مدرسة جيدة - يتطلب هوية قانونية.

ولا يخفى أن الانفتاح والمحاسبة من شأنهما دعم المؤسسات في عملها والتأكد من أن أصحاب السلطة لا يستغلون مناصبهم لمحابة أنفسهم أو أصدقائهم. ولطالما كان الحكم الرشيد ومحاربة الفساد قضيتين عالميتين، ففي كل مكان من هذا العالم يمكن أن تكون المؤسسات أكثر عدلاً ومسؤولية. الحل يكمن في اعتماد عنصر الشفافية الذي يساعد في الحد من هدر الموارد وتضمن إدارتها وحسن استغلالها.

إن العديد من المؤسسات المركزية مؤسسات عامة لكننا ليس جميعها كذلك، والحاجة إلى الشفافية تشمل كافة المؤسسات والكيانات الحكومية والشركات ومنظمات المجتمع المدني. وكما نتجح في تحقيق أهداف جدول أعمال ما بعد عام 2015، لا بد أن تتمتع جميع المؤسسات بالشفافية. فعندما تعلن المؤسسات عن مبالغ

على المشاركة. فإعلان الألفية ينص في البند 1 من 6 القيم الأساسية ويشدد على أن السبيل الأمثل لضمان بلوغ هذه القيم يكمن في الحوكمة القائمة على المشاركة.

ولعل الطريق الأفضل لتحقيق هذه الغاية هو الحد من الرشاوى والفساد في المجتمع. لكن ثمة مخاوف إزاء وسائل قياس هذه الظاهرة لاسيما أن الكثير من البيانات غير دقيق، مما يعني أننا بحاجة إلى مضاعفة الجهود لإدراك متى انتشراها. وعند توفر الدلائل المؤيدة لإثبات واقعة الرشوة أو الفساد التي تدين موظفين عموميين أو أفراد خاصة، لا بد من محاسبة هؤلاء؛ إذ لا مجال للمسامحة في مثل هذه الأمور.

إنفاقها والنتائج التي تم تحقيقها سيصبح بإمكاننا قياس مدى التقدم الذي حقته هذه المؤسسات باتجاه كل من أهدافها. إذا، لا شك بأن الانفتاح يزيد من فرص النجاح.

كما أن الإفصاح عن الحسابات- بما في ذلك حسابات الاستدامة- يعزز مبدأ المحاسبة الذي يتبناه جدول أعمال ما بعد عام 2015. فمفهوم الاستدامة يدفع المجتمعات إلى قياس عوامل أخرى غير المال والأخذ بعين الاعتبار قيمة موارد طبيعية واجتماعية من شأنها تحقيق ازدهار ورفاهية داليمين.

يمكن تطبيق مبدأ المحاسبة بشكل أفضل في بيئة يسودها حكم قائم

ضمان مجتمعات مستقرة وآمنة

الهدف رقم 11:



(a) خفض معدل الوفيات الناتجة عن العنف بمعدل \times لكل 100,000

(b) التأكد من إمكانية الوصول إلى مؤسسات العدالة واستقلالها وتوفير الموارد لها واحترامها لحقوق المحاكمة وفق الأصول القانونية

(c) تعزيز قدرات قوات الأمن والشرطة والقضاء، وكفاءتها المهنية، ومسائلتها

(d) تعزيز القدرة والاحترافية والمحاسبة بالنسبة لقوات الأمن والشرطة والقضاء

لن نعلم بالتمتع من دون سلام، ومن دون تنمية لن يدوم السلام. فالسلام والعدل شرطان أساسيان للتقدم، لذا علينا الاعتراف بحقيقة أساسية من الحقائق التي تسلط أهداف التنمية للألفية الضوء عليها: السلام والعدل ليسا فقط مطلبًا إنسانيًا أساسيًا بل إنه لا غنى عنهما لبلوغ التنمية المستدامة. فمن دون سلام، لن يستطيع الأطفال الذهاب إلى المدرسة أو العيادات الطبية كما سيعجز الراشدون عن ممارسة أعمالهم والذهاب إلى السوق وزراعة حقولهم. إن الصراعات تقضي على سنوات بل عقود من التقدم الاجتماعي والاقتصادي في لمح البصر.

ومع اندلاع العنف، تصبح مكافحة الفقر أمرًا شاقًا. وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن 50 في المائة من سكان العالم الفقراء سيعيشون مع حلول عام 2015 في أماكن متأثرة بالصراعات وإحداث العنف المزمع إذ لا بد من انتشار مجتمعات مستقرة وآمنة للحد من الفقر الشديد ومساعدة العائلات على التمتع بعيش كريم.

يعتبر الأطفال بشكل خاص أكثر عرضة لمواقف الصراعات والنزاع⁶² في 13 بلد على الأقل، مازالت الجهات تجند الأطفال في القوات المسلحة والمجموعات المسلحة، وتقتلهم أو تنهبهم، أو تعصبهم أو تمارس ضدهم بعض أشكال العنف الجنسي الأخرى، أو تشارك في عمليات هجوم على المدارس وأو المشافي. ونظرًا لوعي الفريق بتعرض الأطفال بشكل خاص للعنف والاستغلال والإبذاء، فإنه يقترح القضاء على كل أشكال العنف الممارس ضد الأطفال.

تجدر الإشارة إلى أن صفة العنف قد اختلفت جذريًا في العقود القليلة الماضية⁶³ إذ باتت الصراعات الحديثة تتميز بضيائية الحدود وغياب الخطوط الأمامية أو الجبهات الواضحة واستهداف المدنيين في كثير من الأحيان. لقد باتت العنف والمخدرات والسلاح منتشرين عبر الحدود في عالم أصبحت أجزاؤه شديدة الاتصال ببعضها البعض وبات الاستقرار مصدر قلق عالمي.

يتسبب القلق والضعف الاقتصادي والظلم في ظهور حالات العنف، والعنف يؤدي بالمجتمعات إلى مزيد من الفقر. الجيران الأقوياء أو القوى العالمية الخارجة عن سيطرة أي حكومة قد تخلق نوعًا من القلق، إلا أن القلق وحده لا يسبب العنف: فالخطر الأكبر يتولد عندما تعجز المؤسسات عن امتصاص أو تهدئة القلق والتوتر الاجتماعي. لذا، نشدد على أهمية المؤسسات الآمنة والعدالة. إن مؤسسات الأمن والعدالة شديدة الأهمية في المجتمعات الفقيرة والمهمشة، إذ إن الأمن والعدالة يشكلان أولوية للفقراء في هذا العالم.

في عام 2008، أعلنت لجنة التمكين القانوني للفقراء أن نحو 4 مليار شخص يعيشون خارج نطاق حماية القانون⁶⁴. لكن يمكن لكل بلد بذل الجهود من أجل إحلال العدالة الاجتماعية والشروع في بناء مؤسسات قوية لحل الصراعات والتوسط لحلها. وبالفعل، نجحت العديد من البلدان في التحول من أجواء العنف المتوطنة إلى التنمية الناجحة ولعلنا ننجح في اتخاذ العبر من تجاربهم.

61 منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ضمان عدم تجاهل الدول الهشة، 2013 صحيفة وقائع حول ديمقراطية واتجاهات الموارد، (2013). <http://www.oecd.org/dac/infac/factsheet%202013%20ore-source%20flows%20final.pdf>

62 تقرير الأمين العام حول الأطفال والصراع المسلح (782/66 - ص/2012/261، 2012، أبريل 2012)

63 تقرير التنمية العالمية 2011، ص 2

64 تقرير عن التنمية في العالم (2011)، ص 200، باتل (2008).

الإجتماعي والاستقرار في ظل الأسس المتوفرة كالأمن والوظائف. إذا، لا غنى عن الحكم الرشيد والمؤسسات الفعالة كما أن الوظائف والنمو الشامل مرتبطان بالسلام والاستقرار فالوظائف تؤمن الكرامة والدخل للفرد وتحول دون انخراطه في شبكات الإجرام والجماعات المسلحة.

ثمة حاجة ماسة إلى اتخاذ الخطوات المناسبة من أجل الحد من الآثار المضرة للضغوط الخارجية، سواء أسعار السلع المتأرجحة أو الفساد الدولي أو تهريب المخدرات والأشخاص والأسلحة. وتعد محاربة انتشار الأسلحة الصغيرة بالذات أمر بالغ الأهمية في إطار هذه الجهود لأن هذه المخاطر تعبر الحدود بحيث يصبح الرد عليها إقليمياً ودولياً. وتجدر الإشارة إلى توفر بعض البرامج الحدودية والإقليمية، كما أن المنظمات الإقليمية تسعى إلى معالجة هذه المشاكل بشكل أكبر.⁶⁵

ولضمان عدم تجاهل أحد في رؤية عام 2030، يجب علينا العمل سوياً لضمان توافر الشرط الأساسي لبقاء الإنسان، ألا وهو السلام.

من الضروري أن يعم السلام والعدل جميع الناس بغض النظر عن الوضع الاجتماعي والاقتصادي أو التبعية السياسية للفرد. وليعم السلام، يتعين على القادة معالجة المشاكل التي تهم الناس أكثر من غيرها: لا بد من محاربة الفساد والعنف غير القانوني، وخصوصاً الموجه ضد الأقليات والمجموعات الضعيفة. كما لا بد من تعزيز مبدأ المحاسبة وقدرة الدولة على تقديم الخدمات والحقوق الأساسية، كماء الشرب النظيفة والخدمات الصحية، من دون أي تفرقة.

إن التقدم في محاربة العنف وعدم الاستقرار بحاجة إلى تعاون محلي ووطني وإقليمي وعالمي، هذا بالإضافة إلى ضرورة توفر الدعم الدائم والمتوقع والكثير من الصبر. إلا أننا غالباً ما ننتظر وقوع الكارثة قبل التعهد بإحلال الأمن والاستقرار.

ثمة حاجة إلى تمديد المساعدة التي تتلقاها المناطق التي تعاني من اضطرابات العنف من جانب المجتمع الدولي بحيث تستمر نحو 10-15 عامًا، فإطالة مدة الدعم سيساعد هذه المناطق على تحقيق مكاسب حقيقية ودعم هذه المكاسب. وخلال هذه المدة، يمكن تحسين التكاليف

خلق بيئة عالمية تمكينية وتحفيز التمويل طويل الأمد

الهدف رقم 12:



- (a) دعم أنظمة تجارية مفتوحة وعادلة وملائمة على التنمية، بما في ذلك الإعانات الزراعية المشوهة للتجارة وتحسين قدرة منتجات البلدان النامية للوصول إلى الأسواق
- (b) تطبيق إصلاحات في الهيكل المالي الدولي لضمان استقرار النظام المالي العالمي
- (c) الإبقاء على زيادة المعدل الوسطي لدرجات الحرارة العالمية تحت 2 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية تماشيًا مع الاتفاقيات الدولية
- (d) إعطاء أهمية أكبر لاستدامة المشتريات الحكومية بنسبة [x%]
- (e) البلدان المتقدمة التي لم تبذل جهودًا ملموسة لتحقيق نسبة الـ 0,7% المطلوبة في إجمالي الناتج المحلي كمساعدة إنمائية رسمية للبلدان النامية ومن 0,15 إلى 0,20% من إجمالي الناتج المحلي للبلدان المتقدمة إلى الدول الأقل تقدمًا؛ على البلدان الأخرى أن تغطي قفلاً نحو تحقيق أهدافاً تطوعية للمساعدة المالية الإضافية
- (f) الحد من التفتتات غير المشروعة وزيادة معدل استرداد الأصول المسروقة بنسبة x%

إننا بحاجة إلى بيئة عالمية ملائمة لتحقيق غايات جدول أعمال ما بعد عام 2015 كي نتقدم بخطى ثابتة نحو رؤية عام 2030 التي تعد أكثر ازدهارًا ومساواة وسلامًا وإتصافًا. فالبيئة الملائمة تعكس روح الشراكة العالمية الجديدة والتعاون في تحمل التحديات العالمية.

كما أنه من الضروري إيجاد نظام مالي عالمي يشجع التنمية المستدامة، فالبلدان باتت أكثر اعتمادًا على تحفيز تنميتها بنفسها وذلك بغضل التجارة لا المعونات. وعليه، فإن توفر نظام تجاري عالمي مفتوح وعادل يعكس الأساس اللازم لنمو الدول.

من المؤكد أن منظمة التجارة العالمية تعتبر الأداة الأكثر فعالية في مضاعفة أثر التنمية التجارية ولا بد من التوصل إلى نتائج إيجابية في محادثات الدوحة التجارية من أجل تحقيق أهداف جدول أعمال ما بعد عام 2015. ففي الوقت الراهن، تواجه السلع والخدمات التي تنتجها البلدان الأقل نموًا شروط الرسوم الجمركية والحصص المفروضة التي تحد من قدرتها على عبور الحدود والتجاري في الأسواق العالمية. حتى إذا تم تخفيض الرسوم والقيود المفروضة، تبرز عوائق أخرى مثل "قواعد المنشأ" التي تفرض شروطًا وأعمالًا إدارية على البلدان الأقل نموًا التي تفتقر أصلاً للتدريب اللازم للقيام بها. بالتالي، تصبح مشاركة البلدان الأقل نموًا في سلسلة الإنتاج العالمي محدودة وقدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية ضعيفة.

إن إقامة نظام تجاري عادل ومفتوح يتيح للأفراد والسلع والخدمات قدرًا أكبر من الحرية يسمح لعدد أكبر من الأفراد (من خلال تجارة الخدمات والبناء) والبلدان بالاستفادة من ظاهرة العولمة. فارتفاع الحركة التجارية والانفتاح على الأسواق سيؤدي إلى مزيد من النمو المنصف ومضاعفة الفرص، وهذا هو الطريق الأمثل لمحاربة الفقر والحرمان.

لا شك أن استقرار النظام المالي مهم من أجل تحقيق التنمية المستدامة والنمو طويل الأمد. غير أن سلبات الترابط الوثيق بين أجزاء العالم برزت في الأزمة المالية العالمية عام 2008، فبات من المفهوم أن أية مجازفات تحدث في جزء من العالم ستؤثر سلبيًا على العالم بأسره وتتسبب في خسارة المكاسب المخصصة للقضاء على الفقر. لا يخفى على أحد مدى تقلب السلع، لذا نحث على الالتزام الدائم بمبادرات مثل نظام معلومات السوق الزراعية من أجل تعزيز شفافية الأسواق الغذائية والتشجيع على تنسيق السياسات للاستجابة لتقلبات الأسواق.

إذا كان يتم تتبع الأموال علانية، تصبح السرقة أكثر صعوبة. هذا هو الدافع وراء مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، وهو معيار عالمي تطوعى يطالب الشركات بالكشف عن مدفوعاتها، ومن الحكومات الكشف عن ما تحصله من أموال. يمكن للبلدان الأخرى أن تقر المبادرة وتطبق نموذج الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في الإيجار القانوني لشركات النفط والغاز والتعدين على الكشف عن المعلومات المالية لكل مشروع.

كما بإمكان البلدان مرتفعة الدخل توجيه مزيد من الأهمية لتبادل المعلومات مع البلدان النامية إذا بإمكانهما توحيد الجهود في سبيل قمع عمليات نقل الأرباح التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات التي تعدد إلى تحويل أرباحها عبر الحدود الدولية إلى ملاذات ضريبية منخفضة. وعندما تكشف البلدان مرتفعة الدخل عن جرائم اقتصادية تنورط فيها البلدان النامية، لا بد من إعطاء الأولوية لمعاقبة هذه الجرائم.

تعد الإيرادات المحلية المصدر الأكثر أهمية للتمويل المطلوب للاستثمار في التنمية المستدامة ومحاربة الفقر وتوفير الخدمات العامة. ويمكن للبلدان من خلال تعبئة الموارد المحلية الكافية فقط أن تضمن المرونة المالية وتعزز النمو المستدام. تعتبر البيانات عاملاً أساسياً في تحقيق الشفافية التي تعد أساساً لقيام مبدأ المحاسبة، ولطالما تمت إعاقة الجهود التنموية بسبب الافتقار للبيانات الأساسية حول الظروف الاجتماعية والاقتصادية المحيطة بالأفراد.

وكي نتأكد من بلوغ الأهداف المرادة، لا بد أن تكون البيانات المراددة للتقدم مفتوحة ومتاحة وبمبسطة وسهلة الاستخدام. ومع ارتفاع سقف الأهداف، علينا تحسين نوعية الإحصائيات وتكرارها وتحسينها وتوفيرها. إلا أن ذلك يتطلب التزاماً بتغيير طريقة جمع ومشاركة البيانات برمتها.

إننا نفتقر اليوم لأنظمة توليد البيانات الجيدة ولعل البلدان الفقيرة تعاني أكثر من غيرها من هذه المشكلة، غير أن البلدان القوية والغنية أيضاً عاجزة، على سبيل المثال، عن تحديد عدد المرضى الذين يستفيدون من الخدمات الصحية في مكان معين ومنطقة زمنية معينة وكيف يحصلون على هذه الخدمات وما الذي يحصل عند تقييمها.

بالتركيز، باتت المعلومات أكثر وفرة أثناء تنفيذ أهداف التنمية لألفية لكن ليس بالسرعة المطلوبة لادعم الابتكارات وإيصال الخدمات الحيوية. إن التعلم من البيانات، وتكييف الأفعال وفقاً لما نتعلمه هو السبيل الأفضل لضمان بلوغ الأهداف المرادة.

ولتحقيق ذلك علينا البدء في هذه اللحظة، أي قبل حلول عام 2015، وبناء أنظمة لجمع البيانات خصوصاً في البلدان النامية. فمن دون هذه الأنظمة، ستصبح عملية قياس الأهداف والغايات المنصوص عليها في هذا التقرير عبئاً لا جدوى منه، أما بوجودها، يصبح من الممكن توحيد الجهود في كل أنحاء العالم. وعلى غرار ذلك، لا بد من بناء القدرات الإحصائية لأنظمة الوطنية ودون الوطنية والمحلية من أجل ضمان حصول صانعي السياسات على المعلومات الضرورية لوضع السياسات المناسبة. لا بد من أن تلعب مفوضية الأمم المتحدة للإحصاء دوراً بارزاً في هذا الإطار.

ثمة قلق متزايد في أعقاب الأزمة العالمية إزاء ضرورة إصلاح النظام المالي الدولي لضمان الاستقرار المالي العالمي. هنالك العديد من التوصيات والإجراءات التي يتم العمل على تنفيذها اليوم سواء في المراكز المالية الفردية الكبرى أو على الصعيد الدولي.

ولعل المكان الأمثل لإبرام اتفاقية دولية لعلاج التحول المناخي هو اتفاقية الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية حيث يهدف الفريق إلى تسليط الضوء على أهمية الإبقاء على متوسط الزيادة في درجات الحرارة أقل من 2 درجة مئوية فوق المعدلات قبل الصناعية وذلك تماثياً مع الاتفاقيات الدولية. ولا يخفى على أحد ما لهذا الأمر من أهمية قصوى خاصة أنه على الرغم من الاتفاقيات القائمة لا يزال العالم عاجزاً عن الإبقاء على مستوى الاحترار العالمي عند 2 درجة مئوية فوق معدلات درجات الحرارة ما قبل الثورة الصناعية.

إذا ما ظل الوضع على ما هو عليه، لن يكون بمقدورنا القضاء على الفقر المدقع، لذا من المجدي تبني بعض الخطوات الملموسة فيما يخص الطاقة المتجددة، على سبيل المثال، وغيرها من الإجراءات المستدامة من أجل الحد من الاحترار في المستقبل والقدرة على التصدي للتغيرات التي ستنتج عن هذه الظاهرة.

يعد توافق آراء مونتيري عام 2002 بمثابة اتفاقية تاريخية لتمويل التنمية وموجهاً للسياسات حتى اليوم. لقد تعهدت البلدان المتقدمة، التي لم تقدم حتى الساعة على فعل ذلك، ببذل جهود حقيقية من أجل رفع معوناتنا إلى 0,79% من الناتج القومي الإجمالي. وكجزء من هذا التعهد، وافقت هذه البلدان على تقديم مساعدات تتراوح بين 0,15 و 0,20% من الناتج القومي الإجمالي للبلدان الأقل نمواً. لا شك بأن هذا ما ينبغي فعله. فالمساعدات الإنمائية الرسمية (ODA) التي تتدفق على البلدان النامية تشكل مصدراً رئيساً للتمويل: 55 سنتاً من كل دولار من رؤوس الأموال الأجنبية التي تتدفق على البلدان منخفضة الدخل يعود مصدرها إلى معونات التنمية الرسمية.

لكن يتعين على البلدان المتقدمة فعل ما هو أكثر من ذلك. فثمة دلائل تشير إلى أن الأموال المأخوذة بطريقة غير شرعية من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لتوضع في ملاذات ضريبية خارجية واختصاصات سرية مالية تفوق المساعدات الواردة، ولا يخفى على أحد أن بعض هذه الأموال ناتج عن غسل أموال الرشاوى والمسروقات وبعضها ناتج عن التهرب الضريبي في حين يصنف جزء منها في الخانة الرمادية التي تتأرجح بين الاقتصاديات المشروعة وغير المشروعة. بالإمكان اتخاذ المزيد من الإجراءات لإيقاف هذه العمليات. تبدأ تلك الإجراءات بالشفافية. فلو كان بالإمكان تتبع هذه الأموال على نحو مفتوح، لكان من الصعب سرقتها. تجدر الإشارة في هذا الإطار إلى مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية، وهي عبارة عن معيار عالمي يشترط على الشركات التصريح بمدفوعاتها وعلى الحكومات الإعلان عن إيراداتها. لكن تبقى البلدان مرتفعة الدخل قادرة على تلقي وتصريف الأصول المسروقة أو الناتجة عن عمليات الفساد أو المنقولة إلى الخارج بطريقة غير مشروعة من البلدان النامية. وعليه، لا تتعدى نسبة التزام البلدان التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية 4 من أصل 13 فئة فيما يتعلق بتعقب التدفقات غير المشروعة ومحاربتها⁶⁶.

66 منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، "قياس استجابات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) للتدفقات المالية غير المشروعة" ورقة مسائل لاجتماع المستوى الأعلى للجنة المساعدة الإنمائية (13) DCD/DAC (2013) 2013، ص 4.

إن توفر بيئة عالمية مواتية سيشجع على تدفق الأموال باتجاه التنمية ويساعد في دمج الموارد من خلال مشاركة الشركاء الجدد من المجتمع المدني والقطاعات الخاصة وكذلك من خلال تبني سياسات جديدة. ولعل هذا الهدف سيدعم الإجراءات والشراكات اللازمة لتحقيق الأهداف الطموحة لجدول أعمال ما بعد عام 2015.

البيانات ضرورية جدًا للصالح العام غير أنها لا تحظى بالقدر الكافي من التمويل، خصوصًا في البلدان منخفضة الدخل. ولكن، لا بد أن يتغير هذا الأمر إذ أن هذه البلدان بحاجة ماسة إلى دعم تقني ومالي من البلدان مرتفعة الدخل لملء الفراغ القائم.

ولا بد من تسليط الضوء على أهمية انتشار التكنولوجيا من أجل تحقيق تغير فعلي، ولا نعني بذلك انتقال التكنولوجيا فقط بل ابتكارها وإقامة البحوث ونشرها. فالتكنولوجيات الجديدة، سواء في مجال المعلومات أو النقل أو الاتصالات أو العقاقير الطبية المنقذة للحياة، من شأنها مساعدة البلدان على إحراز خطوات متقدمة في مسار التنمية المستدامة. ثمة تكنولوجيات تساعد في بلوغ رؤية عام 2030 والعلم لا ينفك يتقدم في هذا الاتجاه، إلا أن بعض التكنولوجيات الأخرى لا تزال قيد التطور. وهنا تبرز أهمية إبرام الشراكات التي قد تساعد في تطوير الأدوات الضرورية وضمان مشاركة الابتكارات على نحو واسع.

الملحق 3 الأهداف والغايات والمؤشرات: استخدام التكنولوجيا العامة

أثناء المشاورات التي سبقت إعداد هذا التقرير، تحدثنا كثيراً حول الأهداف والغايات ووجدنا أن الأفراد يستخدمون هذه المفردات بطرق مختلفة. وبما أن المجتمع العالمي سيستمر في مناقشة هذه المواضيع على مدى السنة ونصف المقبلة، نأمل أن تكون هذه النقاشات مفيدة قدر المستطاع من خلال فهم هذه المفردات وتداولها.

لذا، قمنا بتحديد تعريف الأهداف والغايات والمؤشرات على النحو المذكور في الجدول 1.

المفردات	استخدام المفردة في هذا التقرير	أمثال من الأهداف الإجتماعية للألفية
الهدف	يعبر عن التزام طموح ومحدد. يبدأ دائماً بقعل/عمل.	الحد من وفيات الأطفال
الغايات	عناصر ثانوية محددة الكمية تسهم إلى نحو كبير في بلوغ الهدف. وينبغي أن تكون متغيرة النتائج.	تخفيض معدل وفيات من هم دون سن الخامسة بنسبة الثلثين بين 1990 و 2015
المؤشرات	قياس محدد قائم على قاعدة بيانات معينة لتقدير مدى تحقيق الغايات (غالباً ما يتم استخدام أكثر من مؤشر)	معدل وفيات من هم دون سن الخامسة معدل وفيات الرضع نسبة الأطفال بعمر السنة الملقحين ضد الحصبة

لا بد أن يكون الهدف محدداً ومتعلقاً بغيره واحد فقط، مع العلم أن معظم المقترحات لأهداف ما بعد عام 2015 توصي بأن تكون الأهداف أقل عدداً بحيث تفسح المجال أمام تبني خيارات عدة وتحديد الأولويات. وهناك طرق مختلفة لإتمام ذلك، ففي بعض المقترحات يتناول كل هدف عدداً من القضايا. فعلى سبيل المثال، طرحت اقتراحات لدمج الغذاء والمياه في هدف واحد، إلا أن القضيتين تشكلان تحديين مختلفين ولكل منهما أنصارها ومواردها وقضاياها الخاصة. ومزج هذه القضايا في هدف واحد لن يساعد في تسليط الضوء على القضيتين أو تصنيف أولوياتهما بل سيحجب حقيقة الحاجة إلى معالجة كلا القضيتين.

لا بد أن ترتبط الأهداف قدر الإمكان بتحدٍ واحد وطموح محدد.

إننا نؤمن أن الأهداف يجب أن تسلط الضوء على القضايا الأكثر تأثيراً على التنمية المستدامة وذلك وفقاً لعدد الأفراد المتأثر بالقضية ومساهمة القضية في الاندماج الاجتماعي والحاجة إلى التقدم نحو أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. ويبقى أن نذكر بأن لكل هدف تأثير على قضايا أخرى بحيث أننا إذا ما نظرنا إلى مجموع الأهداف معاً سنجد أنها تحويلية بالفعل. فعلى سبيل المثال، التعليم مهم بحد ذاته لكنه يؤثر على النمو والوظائف؛ والمساواة بين الجنسين؛ وتحسين نتائج الخدمات الصحية، وغيرها من القضايا الأخرى.

إن الغايات تترجم الأهداف إلى نتائج عملية قد تكون مخصصة للناس، كضمان مياه الشرب الآمنة أو الاحتكام إلى القضاء، أو للبلدان أو المجتمعات كإعادة زرع الغابات أو تسجيل الشكاوى الجنائية. يجب أن يكون الغايات قابلة للقياس على الرغم من أن بعضها قد يتطلب المزيد من الجهد الفني لوضع مؤشرات مضمونة ودقيقة.

تجدر الإشارة إلى أن الغاية تعكس مدى طموح كل بلد من خلال تحديد سرعة السعي لتحقيق هدف ما، علماً بأن هذه السرعة المنافسة لتحقيقها عدة أولويات كل بلد، ونقطة البدء في السعي لتحقيق الغاية، والإمكانيات

الوظائف في المدن وعودة النازحين إلى بيوتهم. في الحالة الأولى، تحمل زيادة الوظائف دلالة إيجابية على تحسين الأوضاع بينما في الحالة الثانية تعكس تدهوراً واضحاً. وعليه، يتضح أنه لا يمكن اتخاذ عدد الوظائف في الأماكن القروية هدفاً لبلد ما. إن تفسير توجه التغيير يعتمد اعتماداً كلياً على السياق الخاص بكل بلد على حدة.

لا بد أن نوضح بأن السماح للبلدان بتحديد سرعة تحقيقها لكل هدف إنما يعكس منحاً واحداً من الأهداف الوطنية، مع الإشارة إلى أن الفريق يدرس اقتراحاً آخر يقوم على تحديد "قائمة" بالأهداف الدولية المتوافق عليها ومن ثم إعطاء البلدان فرصة اختيار الأهداف التي تنطبق أكثر من غيرها على الأوضاع القائمة فيها. على سبيل المثال، قد يقع اختيار إحدى البلدان على تسليط الضوء على مشكلة البدانة في حين قد تختار بلد أخرى التركيز على الأمراض غير المعدية عند تصنيف أولوياتها الصحية.

وبالنسبة للمفردات المستخدمة في هذا التقرير، تجدر الإشارة إلى أن الأهداف الوطنية تعكس الفروقات الوطنية في سرعة إنجاز الأهداف. مثلاً، يتعين على كل دولة تحديد هدف ما من أجل زيادة عدد الوظائف الجيدة وسبل العيش بمعدل ٥٪، لكن من حق كل بلد تحديد المعدل ٥٪ وفقاً للظروف الخاصة بها. ومن ثم يمكن تجميع تلك المعدلات بحيث يصبح بالإمكان مقارنة الإنجازات في حقل الطاقة المتجددة عبر البلدان مع مرور الوقت.

يعكس المؤشر نظام القياس الدقيق الذي سيمكننا من خلاله معرفة ما إذا كانت الأهداف قد أُنجزت. وعلى الرغم من أن الفريق لم يقم بمناقشة مؤشرات معينة إلا أنه يوصي بتصنيف المؤشرات كي تتاح الفرصة لقياس الأهداف وفقاً لأبعاد مختلفة كالجنس، والموقع الجغرافي، والسن، والعرق على سبيل المثال.

تخفي المعدلات المتوسطة الحقائق أكثر مما تظهرها. لذا كلما كان المؤشر مصنفًا كان من السهل تحديد الاتجاهات والشواذ. أما إذا كان الهدف عاماً، كتأمين مياه الشرب في المنازل، لن يكفي عندها قياس متوسط حركة الاتجاه وتوقع استمراره. فعلى سبيل المثال، قد يكون متوسط الاتجاه الوطني بالنسبة لمياه الشرب إيجابياً في حال قيام مشروع حضري كبير، إلا أن المنازل الكائنة في المناطق الريفية مستثنى بالكامل من عملية القياس. وعليه، لا بد من تصنيف المؤشر من أجل تحديد التفاضلات التي تشوب متوسط الاتجاهات منذ البداية. لذا، نقتح اعتبار الهدف في حكم المنجز إذا ما تمكنت كافة المجموعات من مخاطبة المستوى الأساسي المطلوب.

هذا ويشدد الفريق على الأهمية الكبرى لإنشاء أنظمة بيانات من أجل تقديم مؤشرات ملائمة ومصنفة لقياس مدى التقدم في كافة البلدان وعلى كافة الأصعدة (المحلية والإقليمية والوطنية).

التقنية والمؤسسية للتطوير، ومستوى الموارد وعدد الشركاء الذين يعول عليهم في تحمل المشاكل.

نعتقد كقريب أن إتاحة الفرصة للبلدان لتحديد أهدافها بنفسها، بشكل واضح تماماً، يخلق نوع من المنافسة لتحقيق الأفضل على الصعيد الدولي وداخل البلدان نفسها. ولابد من تقدير جهود البلدان والمناطق الإقليمية التي تضع غايات طموحة وتتعمد ببذل الجهود الكبرى لبوغها. وعلى غرار ذلك، لا بد من تحفيز البلدان والمناطق الإقليمية المتحفظة في تحديد أهدافها من قبل المجتمع المدني ونظيراتها من البلدان والمناطق الأخرى في سبيل بذل جهود أكبر. وتجدر الإشارة في هذا النطاق إلى أهمية عاملَي الشفافية والمحاسبة في تحديد إطار الأهداف المرجوة.

في بعض الحالات، قد يكون ثمة معيار عالمي أدنى للغاية، حيث يوجب على المجتمع الدولي فعل ما يلزم لمساعدة بلد ما في بلوغ المعدل الأساسي المطلوب. وينطبق ذلك على سبيل المثال، على التخلص من ظاهرة الفقر المدقع مع حلول 2030 كما يمتد ذلك إلى قضايا أخرى تتضمن القضاء على التمييز بين الجنسين والتعليم والصحة والغذاء والمياه والطاقة والسلامة الشخصية والإحتكام إلى القضاء. إذا، يتم تحديد هذه المعايير الدنيا حيث يكون حقا عاماً أن يتوقع كل إنسان على وجه الأرض أن يحققها بحلول 2030.

إن الأهداف العالمية الوحيدة التي أبقينا عليها هي تلك التي تم تحديدها من قبل مبادرة الأمين العام للطاقة المستدامة للجميع، فضلاً عن المشاكل العالمية الحقيقية التي لا يمكن معالجتها إلا من خلال هدف عالمي كإصلاح الأنظمة المالية والتجارية الدولية.

غالباً ما نتطرق في التقرير إلى مفردات كـ"الاستفادة للجميع أو الحصول الشامل" أو "القضاء على الفقر المدقع"، لذا لا بد من تفسير هذه المفردات حسب السياق الخاص بكل دولة. كما يتعين علينا إدراك حقيقة أن القضايا الاجتماعية ليس كالأوضاع إذ من السهل التخلص من مرض الجذري لكن من الصعب إثبات أنه قد تم القضاء على الفقر المدقع. فلعلنا استثنينا أحدهم في مكان ما من هذا العالم وهو لا يزال يعاني من الفقر حتى في ظل وجود شبكات السلامة الاجتماعية، لكننا نتوقع أن تكون هذه الحالات الاستثنائية نادرة. ويجب أن يكلف المختصون في كل منطقة لتحديد متى يمكن أن يتم تحقيق الأهداف.

يجب أن تكون الغايات سهلة الفهم. فعلى سبيل المثال، يعتبر تراجع معدل وفيات الأطفال مؤشراً جيداً وكذلك ارتفاع معدلات التعليم. إلا أن بعض الأهداف المحتملة لا تتميز بدرجة الوضوح عينها كإيجاد الوظائف في المناطق القروية على سبيل المثال، إذ يمكن أن تعزى كثرة الوظائف في الأماكن القروية إلى تحسين معدلات الوصول إلى الأسواق أو تحسين البنية الأساسية أو المشاركة في سلاسل القيمة؛ إلا أن ارتفاع معدل هذا النوع من الوظائف قد يشير أيضاً إلى تراجع

الملحق 4 ملخص جهود التوعية

قام الفريق رفيع المستوى وكافة أعضائه ببذل جهود واسعة ومتعددة للتوعية شملت كافة المناطق الرئيسية في العالم وتضمنت شريحة كبرى من أصحاب المصالح من الأفراد والجماعات. ولعل التفاعلات الواسعة قد ساعدت في الإصغاء إلى أصوات الناس وطموحاتهم التي باتت مدخلاً لتقرير الفريق. كما ساعدت العديد من المجموعات، ومن بينها هيئات الأمم المتحدة، على تنظيم هذه الاجتماعات، لذا يود الفريق التعبير عن امتنانه لكافة هذه الجهود.

استشارات عالمية وإقليمية وموضوعية

التقى الفريق أثناء اجتماعاته المنعقدة في نيويورك (سبتمبر 2012)، ولندن (نوفمبر 2012)، ومونرويا (يناير 2013)، وبالي (مارس 2013)، بالشباب والأكاديميين والقطاع الخاص والبرلمانيين والممثلين المنتخبين والمجتمع المدني. كما تمت الاستعانة بالقنوات الإعلامية للسماح للأفراد بالمشاركة بشكل افتراضي في هذه الفعاليات.

استضاف أعضاء الفريق مستشارين إقليميين وموضوعيين كان لهم دور بارز في توضيح التفاصيل الإقليمية. من أمريكا اللاتينية وجزر الكاريبي وآسيا والبلدان العربية وإفريقيا والدول السبع الهشة وبلدان جزر الهادئ والبلدان الإفريقية الناطقة بالبرتغالية. فضلاً عن التعامل مع قضايا ودوائر محددة. بما في ذلك النزاع والهشاشة والحكم وقواعد القانون والهجرة والسلطات المحلية والأعمال والصحة. تجدر الإشارة إلى أن كافة هذه الاجتماعات منونة على الموقع الرسمي للفريق.

يمكن الاطلاع على النتائج الخطية لهذه الاستشارات وغيرها من التوصيات المرفقة بها على الموقع الرسمي للفريق (www.post2015hlp.org).

جهود التوعية على شبكة الإنترنت

تمت الاستشارات الإلكترونية التي حصلت أكثر من 800 إجابة من المجتمع المدني على الأسئلة الـ 24 الموجهة لعمل الفريق رفيع المستوى على مرحلتين بين أكتوبر 2012 ويناير 2013. يمكن الاطلاع على الملخص على الموقع الرسمي للفريق. كما سُجِلت استشارات إلكترونية ثالثة حول الشراكات في مارس 2013.

كما عمل أعضاء الفريق على تنظيم مؤتمرات عن بعد وقاعات تويتر "Twitter town halls" بغية تسهيل التواصل مع الشباب والمجموعات الإقليمية. ولا شك أن القنوات الإلكترونية وقنوات التواصل الاجتماعي- بما في ذلك منصة "العالم الذي نريده" وحسابات فيسبوك وتويتر الخاصة بالفريق رفيع المستوى- قد ساعدت في مشاركة المستجبات وتلقي الإجابات المتعلقة بعمل الفريق. كما أُسْتُخْدِم الموقع الرسمي للفريق رفيع المستوى في سبيل نشر معلومات حول جهود التوعية التي أشرف عليها الفريق في عدة لغات.

أبرز التوصيات:

ساعد كل حوار في تقدير الطبيعة المعقدة ذات الأبعاد المتعددة والمتكاملة للدروس والتطلعات التي تصبو إليها جدول أعمال ما بعد عام 2015، وكان لكل حوار أبعد الأثر في عمل الفريق، حتى لو لم يتم الأخذ بكافة التوصيات المقترحة. وفي حين من المستحيل سرد كافة الآراء، إلا أن التوصيات الناتجة عن الاستشارات التي كانت جزءاً من جهود الفريق للتوعية تضمنت ما يلي:

الموضوع	أبرز التوصيات
عدم المساواة؛ والوصول الشامل وتساوي الفرص	<ul style="list-style-type: none"> • يجب أن يكون عدم المساواة هدفاً مستقلاً وموضوعاً شاملاً؛ يجب أن تتم معالجة قضية عدم المساواة داخل البلدان نفسها وفيما بين البلدان • لا بد من اعتماد أنظمة القياس لتتبع مدى التقدم نحو الإتاحة والفرص المتساوية بغض النظر عن عوامل السن والجنس والعرق والإعاقة والجغرافيا والنخل • لا بد من إقامة الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية إلى جانب تأمين الحق في الحصول على عمل مقبول؛ ويجب إنشاء صندوق عالمي للحماية الاجتماعية • الغايات والأهداف المتعلقة بالحصول الشامل على الخدمات الصحية (بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية) والحصول على التعليم الشامل والتعليم مدى الحياة وتأمين المياه والمرافق الصحية والنظافة والسيادة الغذائية والأمن الغذائي • تتوجه الاستثمارات نحو خدمات أساسية ويتم إنشاء أنظمة مشاركة ومحاسبة للإدارة المستدامة للموارد • يتم التركيز على المشاركة وتزويد الأفراد بالمعلومات الصحيحة • يتم إنشاء البنية الأساسية مع تحسين سبل الوصول إلى الطرقات والأراضي والطاقات. ولا بد أن تتخطى الشراكات الاجتماعية شراكات القطاعين الخاص والعام
العمل والنمو الشامل	<ul style="list-style-type: none"> • تم إدراج هدف يتعلق بفرص العمل اللائمة وغايات ترمي إلى خلق فرص عمل، والحد من الأعمال الهشة مع إقامة مؤشرات للنساء والشباب • حصول المجتمعات الفقيرة على الأصول المنتجة بشكل مستدام، أو تمكين الدول؛ ودعم الوظائف الخضراء (المراعية للبيئة) من أجل التنمية المستدامة • تقديم فوائد وضمانات محددة للقطاع غير الرسمي؛ وتشجيع الوسائل المبتكرة لها للتنظيم كالاتحادات والتعاونيات • يتم التشجيع على إنشاء نظام تجاري جذاب واستهلاكها وسيع الطاقات الإنتاجية ولا يتخذ الناتج المحلي الإجمالي كوسيلة وحيدة لقياس التقدم الاقتصادي • يتم تسليط الضوء على الدراسات والبحوث العالمية المستقبلية؛ ويتم البحث في الوسائل البديلة ككفك الارتباط بين النمو والموارد الطبيعية واستهلاكها • استغلال الصناديق السيادية على نحو أفضل، ودعم المؤسسات التمويلية الإنمائي والمشاريع المعرفية العالمية
البيئة، وإدارة الموارد الطبيعية والتغير المناخي وتحديات التحضر	<ul style="list-style-type: none"> • إطار فردي يدمج بين الاستدامة البيئية والقضاء على الفقر • التفكير في أهداف جديدة ضمن حدود كوكبنا؛ ومحاسبة المتسببين في التلوث ومعالجة أخطار الاستهلاك • حشد الدعم الدولي للحد من التغير المناخي، والتكيف معه، والحد من مخاطر الكوارث والاستجابة الإنسانية؛ كما تم دمج مبدأ الحد من مخاطر الكوارث في استراتيجيات التنمية المستدامة • تعريف وسائل مرونة وسهولة تكيف المجتمعات الضعيفة مع التركيز على النساء • بناء المعرفة العلمية على كافة المستويات ومشاركتها عبر البلدان • اعتماد إجراءات محددة لتحسين الظروف المعيشية للفقراء في المدن؛ ومنحهم الحق في الحصول على المأوى؛ والخدمات الأساسية، والوظائف وسبل العيش من خلال السياسات المكيفة لتلائم القطاعات غير الرسمية • يمكن دعم الاستدامة البيئية في المدن من خلال رفع مستوى الوقاية من المخاطر، والحد من انبعاث غازات الدفيئة، ودعم مصادر الطاقة المتجددة • تبني مبدأ "تجنب - تحول - حسن" في قطاع النقل • دعم الشراكات فيما يتعلق بالهجرة وتسليط الضوء على دورها في التنمية

الموضوع	أبرز التوصيات
النزاع، والهشاشة وبناء الدول	<ul style="list-style-type: none"> • إعطاء الأولوية لاحتياجات البلدان الأقل نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية والدول الهشة المتأثرة بالصراعات • تسليط الضوء على جدول الأعمال الجديد لاتنخراط في مساعدة الدول الهشة (بوسان، 2011) كخطوة أساسية للشركاء الوطنيين والدوليين للعمل في الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات • حماية البلدان الأقل نمواً من قلة الموارد الحيوية وعدم استقرار الأسعار • إعطاء الأولوية للإجراءات الهادفة إلى إنهاء العنف ضد المرأة والفتيات؛ واتخاذ الخطوات اللازمة لوضع حد للإفلات من العقاب وضمان الاحتكام للقضاء لكافة أفراد المجتمع للعدالة • لا بد أن تتمتع جميع فئات المجتمع بحرية التعبير عن آرائهم السياسية دون خوف والمشاركة في صنع القرار؛ ولا بد من معالجة الانتقاسات داخل المجتمع • يتم اتخاذ الخطوات اللازمة للقضاء على الجرائم عبر الوطنية ووقف تدفق المخدرات، والأسلحة والملح الحربية غير الشرعية • تحديد أهداف "الحق في تقرير المصير" ووضع برنامج محدد زمنياً لأهداف التنمية في نهاية كل احتلال • اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي وعبر الإقليمي خصوصاً التعاون الجنوبي-الجنوبي • تعزيز الشفافية في قطاع الأعمال، خصوصاً في علاقته مع الدول الهشة وتوحيد الجهود لتحقيق ازدهار مشترك
الحكم وحقوق الإنسان	<ul style="list-style-type: none"> • وضع هدف مستقل لإقامة حكم مفتوح وقائم على المحاسبة والمشاركة، وتحديد أهداف متوسطة وتقدمية قابلة للقياس فيما يتعلق بمشاركة المواطنين، وقواعد القانون، والشفافية المالية والمشتريات • دمج مبادئ الشفافية والمحاسبة والنزاهة والمشاركة في كافة الأهداف الأخرى، وتعزيز إمكانيات المؤسسات العامة على كافة المستويات • ينبغي على المجموعات الفقيرة والمستبعدة اجتماعياً المشاركة في صنع القرار، ولا بد من وضع معايير دنيا لإيجاد بيئة ملائمة لمنظمات المجتمع المدني • تعتبر حقوق الإنسان القائمة، والمعايير التشغيلية والالتزامات قاعدة لا يمكن التفاوض عليها، وتعكس سياسات التنمية والبرامج والممارسات على كافة الأصعدة الواجبات المنصوص عليها في القانون الدولي لحقوق الإنسان • تعزيز مبدأ الاحتكام للقضاء والمحاسبة القضائية فيما يتعلق بحقوق الإنسان، ودعم الهيئات الوطنية لمراقبة لحقوق الإنسان والهيئات التنظيمية شبه القضائية من خلال الولاية، والإمكانيات والموارد اللازمة لمراقبة انتهاكات حقوق الإنسان واتخاذ التدابير اللازمة لحل الشكاوى • تعزيز الدمج المنتظم للتقرير الوطني حول الأهداف الإنمائية في تقارير ترفع للاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان وللهيئات رصد المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان • توافق عمليات التعاون الدولي والمساعدات الفنية والمالية مع التزامات حقوق الإنسان والعناية الواجب اتخاذها للحول دون انتهاك حقوق الإنسان
وسائل التنفيذ	<ul style="list-style-type: none"> • الدعوة لإحداث تغيير في الهيكل الاقتصادي والمالي العالمي من خلال التجارة العادلة، ووقف التدفقات المالية غير المشروعة ومعالجة التهرب من دفع الضريبة بفعالية • لا بد من الوفاء بالالتزامات الراهنة والمتعلقة بكيفية المساعدات ونوعيتها. ولا بد أن تكون أوجه الدعم الخاصة بالتغيرات المناخية عامة، وإلزامية، ومتوقعة، وقائمة على المنح، وغير مشروطة.

الموضوع	أبرز التوصيات
	<ul style="list-style-type: none"> • لا بد أن تكون قواعد وسياسات التجارة الدولية شاملة على المستوى الاجتماعي ومستدامة على الصعيد البيئي. يضمن التمويل العام للتنمية إضافات مالية وإنمائية من شأنها تعزيز الأثر الإيجابي والمستدام للتنمية. • لا بد من تنظيم أسواق السلع، ومنع المضاربات؛ كما يتعين وقف المعونات التجارية المشوهة للتجارة في البلدان المتقدمة. • لا بد من تمكين عملية تعبئة الموارد المحلية من خلال إجراء بعض التغييرات على اللوائح التنظيمية للضريبة الدولية؛ ولا يجب التعويل على أوجه التعاون الإنمائي القائم على القروض من أجل الوفاء بالالتزامات المالية. • لا بد من إجراء عمليات تدقيق شاملة وتشاركية لحسابات الديون، وإتباع إجراءات لإلغاء أو رفض الديون غير الشرعية على الفور. • يجب أن تتيح المرونة في الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية قدرًا أكبر إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا والمعرفة وسيادة الغذاء والصحة. • على البلدان إبرام اتفاقياتها الإقليمية لمعالجة المنافسة الضريبية والحوافز الضريبية الزائدة؛ وزيادة الشفافية وتبادل المعلومات بخصوص الملائذات الضريبية. • بلوغ أهداف الموارد المحلية العالمية: تحصيل ضرائب الشركات، ومعدل الضريبة/الناتج المحلي الإجمالي؛ وآليات الابتكار، والديمقراطية مع التركيز على النساء.
الأطفال والشباب	<ul style="list-style-type: none"> • إدراج بنود حقوق الطفل في الدساتير، ومراجعة القوانين والقواعد الوطنية تماشيًا مع المعايير الدولية؛ وزيادة الميزانيات المخصصة لحماية الطفل. • ضمان مشاركة الأطفال والشباب في صنع القرار على كافة الأصعدة؛ والاستثمار في البرامج المتكثرة والمستدامة التي يشرف عليها الشباب وتلك التي توضع لخدمتهم. • يجب أن تراعى الخدمات الصحية والصحة الجنسية والإنجابية للشباب وحقوقهم والعوائق التي تواجهها مجموعات معينة كالشباب المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والشابات. • من حق الشباب الحصول على الوظائف والفرص الاقتصادية مع ما يتضمنه ذلك من أجور عادلة، وإمكانات التمويل والتوجيه، والفرص المتساوية، والأمن الاجتماعي والوظيفي مما يفتح المجال أمام التطوير والتدريب المهني. • لا بد أن يتم تصميم التعليم التقليدي بشكل يتصل اتصالًا واقعيًا بحياة الشباب اليومية، وتقدم مجتمعاتهم، وتطلعاتهم المهنية والاقتصادية، وتبادل المعرفة والمعلومات في مجال الاقتصاد الرقمي. • ضرورة التركيز على مرحلة ما بعد الصراع والفئات المستضعفة. بما في ذلك النساء والبنات، والمعاقين، والمثليات والمتليين ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسية، والشباب الذين يعيشون في المناطق المتأثرة بالحروب.
المرأة	<ul style="list-style-type: none"> • يوجد هدف مستقل للمساواة بين الجنسين بجانب الغايات والمؤشرات الموسعة في هذا النطاق. • دعم حق المرأة في حيازة الأراضي والممتلكات، والموارد الإنتاجية، والمعلومات والتكنولوجيا؛ وتسهيل الضوء على دورها في تقديم الرعاية المجانية والتكاثر الاجتماعي. • لا بد من معالجة كافة أشكال العنف الجنساني؛ وإعطاء الأولوية لحق الاحتكام إلى القضاء وتأمين الخدمات الأساسية لجميع ضحايا العنف الجنساني. • لا بد من إلغاء القوانين التي تميز بين الجنسين، أو تجرم أو تهتمش مجموعات معينة على أساس الهوية الجنسية أو الميل الجنسي. • يجب ضمان تخصيص مساعدات مالية محددة وشاملة لحقوق المرأة (ميزانية مراعية للمنظور الجنساني)؛ وتوفير بيانات مصنفة لمراقبة عملية التنفيذ والنتائج. • لا بد من إعطاء أولوية لدور المرأة القيادي في عملية صنع القرار، بما في ذلك اتخاذ الإجراءات الإيجابية لضمان المشاركة السياسية على كافة الأصعدة وفي القطاع الخاص. • معرفة ومعالجة دور التغيير المناخي، والكوارث الطبيعية، والاستيلاء على الأراضي ونموذج مستخلصات التنمية في استمرارية فقر المرأة.

الموضوع	أبرز التوصيات
<p>مجموعات ضعيفة أخرى:</p> <p>i. الإعاقة والشيخوخة</p> <p>ii. القطاع غير الرسمي</p> <p>iii. السكان الأصليين</p> <p>iv. الأقليات العرقية</p> <p>v. الداليت (النساء المهشات)</p> <p>vi. المهاجرين</p> <p>vii. المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسية، والشواذ والمخنثين</p> <p>viii. الضحايا والتاجرون من العنف الجنسي</p> <p>ix. مجتمعات الفلاحين والصيادين والمجتمعات الساحلية الصغيرة</p> <p>x. العاملون والعاطلون عن العمل</p> <p>xi. الفقراء في المناطق الحضرية</p>	<ul style="list-style-type: none"> لابد أن يكون الإطار الجديد قائماً على مبدأ حقوق الإنسان، وأن يتضمن أهداف مستقلة تتمحور حول عدم المساواة وعدم التمييز والعمر المتوقع حسب الصحة، والحد الأدنى للحماية الاجتماعية العامة يجب أن يكون تصنيف البيانات حسب الإعاقة أو السن أو الجنس جزءاً من كل الأهداف يجب أن تراعى كل السياسات الحكومية عنصرى الإعاقة والشيخوخة، كما يجب سن قوانين تحول دون التمييز ضد المعاقين أو المسنين لابد من اعتماد آليات لحماية والاعتراف بحقوق السكان الأصليين في الأرض، والأقاليم والموارد وغيرها من الحقوق بموجب إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية ضرورة وضع آليات تشريعية ومؤسسية للاعتراف بالحقوق غير المرئية للشعوب الأصلية والأقليات العرقية والداليت (النساء المهشات) وغيرهم من الجماعات المستبعدة اجتماعياً لابد من إلغاء القوانين والسياسات التمييزية أو التي تجرم والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسية، والشواذ والمخنثين سن قوانين تدافع عن حقوق الفلاحين، والصيادين وغيرهم من المجموعات المهشمة في الحصول على الأرض والمياه وغيرها من الموارد؛ وإعطاء الفقراء في المناطق الحضرية هوية قانونية وحماية حقوقهم كمواطنين اعتماد إجراءات إيجابية لتمكين المرأة وغيره من المجموعات الضعيفة للمشاركة في النظام الاقتصادي الرسمي
<p>البرلمانيون والسلطات المحلية</p>	<ul style="list-style-type: none"> ينظر إلى الممثلين المنتخبين على كل المستويات كأصحاب مصلحة أساسيين بحكم الرقابة التشريعية، واعتماد الميزانية والواجبات التمثيلية المناطة بهم باتت الحاجة ملحة إلى القضاء على الفساد، وإزالة القوانين التمييزية، وتعزيز احترام حقوق الإنسان، وقواعد القانون والديمقراطية وضع استراتيجيات قوية لدعم جودة وإنتاج واستخدام وتوزيع البيانات الاجتماعية الاقتصادية، وخاصة البيانات المصنفة، لتزويد الاستراتيجيات والسياسات والأهداف الإنمائية بها على كافة المستويات وضع مجموعة أهداف للتنمية المستدامة مع الأخذ بعين الاعتبار ميلادى ريو؛ والدعوة إلى الإسراع في تنفيذ إطار عمل هيوغو 2015-2005 وإنجاز أهدافه توحيد السياسات الاقتصادية الكلية الدولية والوطنية (المالية والتجارية والنقدية والتدفقات المالية) لضمان النمو الميسر والشامل، وحقوق الإنسان، والعدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة التأكد من الوفاء بكافة التزامات مساعدات التنمية الرسمية من قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية/ لجنة المساعدة الإنمائية بما في ذلك تحقيق معدل الـ 0,7% من الدخل القومي الإجمالي لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. واعتماد آليات المحاسبة والشفافية للنفقات الحكومية بما في ذلك إعادة توجيه الموارد العسكرية إلى الأهداف التنموية
<p>القطاع الخاص</p>	<ul style="list-style-type: none"> تبني سياسة متكاملة تعكس الأسس الثلاثة للاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. مع مجموعة واحد من الأهداف دعم الشراكات التحويلية القابلة للتطوير كعنصر أساسي؛ وتقييم مستوى التقدم من خلال تحديد الأهداف دقيقة بمواعيد تنفيذ منتظمة ومسؤوليات واضحة تعد المبادئ العشرة لاتفاق العالمي للأمم المتحدة (الذي يشمل حقوق الإنسان والعمل والتدابير البيئية وتدابير مكافحة الفساد) هي أساس المعايير التجارية لجدول أعمال ما بعد عام 2015

الموضوع	أبرز التوصيات
	<ul style="list-style-type: none"> • يمكن أن تتبنى الشركات نماذج تجارية شاملة ومستدامة من شأنها مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة في تنمية البلدان ودعم مراحل الانتقال من القطاعات غير الرسمية إلى القطاعات الرسمية • يتم تشجيع الابتكار والتكنولوجيا الحديثة في البلدان النامية؛ ولا غنى عن الاستثمار في الاتصالات السلكية واللاسلكية، والبنية التحتية • دعم التدفقات النقدية المستهدفة من التمويلات الخاصة؛ ودعم الشركات العامة - الخاصة الداخلية وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية للانتقال إلى ما هو أبعد من المساعدات

الملحق 5 بنود مرجعية الفريق وقائمة بأعضاءه

اختصاصات فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بجدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015

1. سيعقد فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى اجتماعاً بدعوة من الأمين العام لتقديم جدول أعمال جريئ وعملية للتنمية لما بعد عام 2015.
2. يتألف الفريق رفيع المستوى من 26 شخصية بارزة بما في ذلك ممثلي الحكومات والقطاع الخاص والأكاديميين والمجتمع المدني والشباب مع الأخذ بعين الاعتبار التوازن الجغرافي والجنسي المطلوب، علماً أن كل منهم عضو في مجاله الخاص.
3. على الفريق القيام بأعماله على أساس التحليل الدقيق للأدلة المشتركة. كما يجب عليه التواصل والتشاور مع دوائر أخرى معنية على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.
4. سيكون المستشار الخاص للأمين العام لما بعد عام 2015 عضواً مشاركاً في الفريق رفيع المستوى بحكم منصبه وسيحمل هذا العضو كحقله وصل مع نظام الأمم المتحدة.
5. سينتج عن عمل الفريق تقرير يُرفع إلى الأمين العام ويتضمن ما يلي:
 - a) توصيات تتعلق برؤية وشكل جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015 من أجل المساعدة في الاستجابة للتحديات العالمية للقرن الواحد والعشرين بناءً على الأهداف الإنمائية للألفية بغية القضاء على الفقر.
 - b) مبادئ أساسية لإعادة تشكيل الشراكة العالمية للتنمية وأليات أفضل للمحاسبة.
 - c) توصيات تتعلق بكيفية بناء والمحافظة على توافق آراء سياسي واسع إزاء جدول أعمال تنمية طموح ويمكن تحقيقه بعد عام 2015 تقوم على ثلاثة أبعاد تعكس في النمو الاقتصادي والمساواة الاجتماعية والاستدامة البيئية مع الأخذ بعين الاعتبار التحديات التي تواجهها البلدان في مرحلة الصراعات وما بعد الصراعات.
 6. من أجل ذلك، لا بد أن يتم العمل على تنسيق جهود الفريق رفيع المستوى ومجموعة العمل الحكومية الدولية في إطار تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وذلك لضمان أن كلا العمليتين تدعم الأخرى. هذا ويتعين على الفريق رفيع المستوى إعطاء الأمين العام بعلاقة مجموعات القرارات الاستراتيجية في جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015.
 7. لا بد من أخذ الأمور التالية في عين الاعتبار عند إعداد التقرير:
 - a) إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية والوثيقة الختامية لريو 204
 - b) نتائج تقرير فريق عمل الأمم المتحدة التابع للأمين العام حول الإعداد لجدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015 والدروس المستفادة من الأهداف الإنمائية للألفية وأفضل ممارساتها
 - c) نتائج الاستشارات الوطنية والموضوعية المتنوعة على المستويات الوطنية والإقليمية والتي يتم تنسيقها من قبل مجموعة الأمم المتحدة للتنمية كجزء من الإعداد لجدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015
 - d) الحاجة إلى تفعيل الحوارات البناءة حول جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015 واقتراح وسائل مبتكرة للحكومات والبرلمانات ومنظمات المجتمع المدني وقطاع الأعمال والأكاديميين والمجتمعات المحلية للمشاركة باستمرار في مثل هذه الحوارات
 - e) العمل المستمر لفريق العمل التابع للأمم المتحدة، والمستشار الخاص للأمين العام فيما يتعلق بجدول أعمال ما بعد عام 2015، وتقرير فريق الأمين العام للاستدامة العالمية ونتائج مبادرة شبكة التنمية المستدامة العالمية
 - f) أية معلومات أخرى قد تكون مناسبة لهذه الغاية.
 8. سيلقي الفريق رفيع المستوى الدعم من سكرتارية مستقلة ومكرسة لتأييده يرأسها مسؤول كبير (كبير مؤلفي تقرير الفريق رفيع المستوى). هذا وسيكون باستطاعة السكرتارية الاستفادة من الثروة المعرفية والخبرات التي ستتاح لها من خلال نظام الأمم المتحدة.
 9. سيقوم نائب الأمين العام بالإشراف على عملية ما بعد عام 2015 بالنيابة عن الأمين العام.
 10. سيرفع الفريق تقريره إلى الأمين العام في الربع الثاني من عام 2013. سيكون هذا التقرير بمثابة عنصر أساسي في التقرير الذي يعده الأمين العام بشأن مرحلة ما بعد إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية كما سيستخدم لمناقشة ملامح جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015 الذي سيرشرف على إعداده رئيس الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة في سبتمبر 2013.

قائمة بأسماء أعضاء الفريق



فخامة السيد ديفيد كامرون، رئيس وزراء بريطانيا

رئيس مشارك



معالي السيدة إين جونسون سيرلايف، رئيسة ليرييا

رئيسة مشاركة



معالي الدكتور سوسيلو باتيناغ يودهوتو، رئيس إندونيسيا

رئيس مشارك



فوليرت أموسوغا جيرو بنين



جيزالا ألونسو كويا



جلالة الملكة رانيا الأردن



باتريسيا إسبيتوزا المكسيك



جونيل كارلسون السويد



أبيجيت باترجي الهند



توكل كerman
اليمن



تاتو كان
اليابان



ماريا اتشيللا هولغوين
كولومبيا



غراسا ماتشيل
موزمبيق



هورست كولير
ألمانيا



سونغ-هوان كيم
جمهورية كوريا



نجوزي أوكتو-أويلا
تيجيريا



إيرينا تافيلوفا
الاتحاد الروسي



بيتسي ماينا
كينيا

67. حضر السيد ناوتو كان أول اجتماع، اللذان انعقدتا على التوالي في سبتمبر/ أيلول (تشيورخ) ونوفمبر/ تشرين الثاني (لندن) 2012. بعدئذ انسحب السيد كان من الهيئة.



جون بوديستا
الولايات المتحدة الأمريكية



إميليا بايرس
تيمور- ليشتي



أندريس بينبالجز
لاتفيا



إيزابيلّا تكسيرا
البرازيل



جان - ميشيل سيفيرينو
فرنسا



بول بولمان
هولندا



أمينة ج. محمد
عضو في الفريق بحكم المنصب



ينغفان وانغ
الصين



قادير توباز
تركيا

الملحق 6 سكرتارية الفريق رفيع المستوى والمؤسسات التابعة

هومي خاراس، المؤلف الرئيسي والأمين التنفيذي
مؤسسة بروكينغز

كارينا غيرلاخ، نائب الأمين التنفيذي
إدارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية

مولي الجين-كوسارت، رئيس الأركان
جامعة نيويورك، مركز التعاون الدولي

ديفيد أكوبيان، رئيس العمليات
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

اسان أمازا، أخصائي عمليات
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

كارا أليمو، رئيس الاتصالات

هاتي بسادة، أخصائي بحوث
معهد الشمال والجنوب

تاتابارا رولسون، منسق اللوجستيات
جيل هامبرغ كوبلان، محرر

هارون بهورات، رئيس قسم الأبحاث
جامعة كيب تاون

ليزا جون، رئيس قسم التوعية

نيكول ريبين، أخصائي بحوث
معهد التنمية الألماني

نورانا ساديكهوفا، أخصائي عمليات/شؤون مالية
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

سيلين فارين
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

جيا جون شو، أخصائي بحوث مبتدئ
جامعة أكسفورد

تاتابارا رولسون، منسق الخدمات اللوجستية

جيل هامبورغ كوبلان، محرر